جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والإجتماعية
فرع التاريخ
تخصص التاريخ المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
خرشي رضوان

يوم: 03/07/2018

سياسة الحاكم العام جاك سوستال وأثرها على الثورة الجزائرية(1955-1956)

لجنة المناقشة:

أ.حوحو رضا	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مشرف ومقرر
أ.توريريت مصطفى	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	رئيسا
أ.شلبي شهرزاد	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر -بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمان
الرحيم

الإهداء

إلى من أوفت بالعهد وصانت الود,إلى من سلكت بي دروب الحياة الوعرة بكبرياء وشموخ وإلى القلب الكبير الذي شملني بإسم آيات الحب والحنان والرعاية إليك.....أمي. الغالية.إلى من كافح من أجل أن نسعد,إلى من قذف في قلبي حب العلم إلى من علمني أن الحياة دمعة وإبتسامة وصبر وثبات إليك.....أبي العزيز.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إلى..... إخوتي الأعزاء ,إلى روح جدتي الغالية رحمها الله وإلى روح جدي المجاهد نخلة العقبي,وإلى عمي العزيز في ديار الغربة محمد.

- رضوان -

شكر وعرفان

لك الحمد يارب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعدد خلقك وزينة عرشك ومداد كلماتك.

وسلام على سيد المرسلين سيد الخلق أجمعين محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

من باب الإحترام والتقدير والإعتراف بالجميل وأسمى عبارات الإمتنان نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف:الأستاذ حوحو رضا الذي لم يبخل علي رغم كثرة إلتزاماته فكان نعم المرسد والموجه,بارك الله فيه وفي أمثاله.

-رضوان-

قائمة المختصرات

- المصالح الإدارية المتخصصة بالريف(SAS)
- المصالح الإدارية المتخصصة بالمدن(SAU)
- المجموعات المتنقلة للحماية الريفية(GMPR)
- المكتب المركزي للإستعلامات والعمل(B.C.R.A)
- المديرية العامة للمصالح الخاصة(D.G.S.S)
- الفرق السوسيو-طبية(EMS)
- التجمع الشعب الفرنسي(R.B.F)
- اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA)
- الإتحاد من أجل إنتقاء وتجديد الجزائر فرنسية(U.S.A.R.A.F)
- المنظمة الخاصة (os)
- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(U.D.M.A) .
- القوة قبايل(Force k)
- جبهة التحرير الوطني(FLN)
- جيش التحرير الوطني(ALN)
- حزب الشعب الجزائري(PPA)
- حركة إنتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D)
- مديرية الأمن الإقليمي(T.S.D)
- مراكز الجمعية والطبية(A.M.S)
- مديرية حماية الإقليم (D.S.T)

المقدمة

مقدمــة:

شكلت الثورة التحريرية(1962-1954),أو ماإصطلح عليه الكتاب والمؤرخون في أدبياتهم بـ"حرب الجزائر"أو كما أطلق عليها الفرنسيون طوال سبع سنوات بعمليات "إعادة إحلال السلم " نظرا أنها تشكل نقطة هامة وفاصلة في تاريخ الأمة الجزائرية من جهة, وفي تاريخ النظام السياسي الفرنسي من جهة أخرى, خاصة الفترة الأولى من الثورة الجزائرية (1954-1955),والتي عرفت فيها الجزائر نقلة نوعية من العمل السياسي إلى العمل العسكري والذي تبلور عنه إندلاع الثورة التحريرية,مما دفع الحكومة الفرنسية إلى تبني سياسة ملتوية لجأت فيها إلى القمع ثم الشروع في تطبيق سياسة الإصلاحات,لذلك إختارت رجلا يحسن المناورة وإتقان أساليب القمع فوجدت في شخصية جاك سوستال الرجل المناسب لتولي هذه المهمة,وعليه وفي إطا السياسة الإستعمارية الرامية إلى قطع الأكسجين على جيش التحرير الوطني وتدمير بيئته بتطبيق أساليب الثورة المضادة,تم إستقدام جاك سوستال الذي رأت فيه الحكومة الفرنسية حلا للمشكل الجزائري وأداة للقضاءعلى الثورة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد الوجوه السياسية التي حاولت القضاء على الثورة الجزائرية, ذلك أن الحكومة الفرنسية كان لزاما عليها أن تجد مخرجا و في أسرع وقت لإجهاض العملية التحريرية و لذلك سارعت منذ الوهلة الأولى لانطلاقها و حتى أخر لحظة من مسارها إلى اتخاذ التدابير و الإجراءات القمعية و الإغرائية لتهدئة الأوضاع ، لاسيما و أن الإدارة الاستعمارية كانت بين مطرقة الثورة وسندان المعمرين، افقدها توازنها منذ إندلاع الثورة مما دفع الحكومة الفرنسية إلى إختيار رجل يحسن المناورة وهو جاك سوستال .

أسباب إختيار الموضوع

يمكننا حصر الأسباب والدوافع الكامنة وراء إختيارنا لموضوع "سياسة الحاكم جاك سوستال وأثرها على الثورة الجزائرية1955-1956 في:

- الدافع الذاتي بما كنا نشعر به من ميل نحوى الدراسة
- تعدد قضايا هذا الموضوع في مختلف أبعاده السياسية و الإقتصادية والعسكرية والإجتماعية - والثقافية والقانونية,مما جعله موضوع صعبا ومعقدا,ومشوقا في نفس الوقت مما يثير الرغبة في

إماطة اللثام خاصة في ما يتعلق بالإتصالات السرية التي كانت بين الأحزاب السياسية و"جاك سوستال".

- الرغبة في معرفة هذه الشخصية وجوانبها السياسية والعسكرية خاصة وأن البعض يعرف شخصية "جاك سوستال" بأنه رجل إصلاحات,رغم أنه أبعد من ذلك. -

- أهمية الموضوع في حد ذاته كونه يمثل مرحلة مهمة من مرحل الثورة الجزائرية لابد من دراستها والتعمق فيها. -

- التعرف على أثر هذه السياسة على مسار الثورة الجزائرية. -

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في معرفة الإجراءات والأساليب التي حاول "جاك سوستال" تطبيقها ومعرفة أثر هذه السياسة والإجراءات على الثورة الجزائرية ,ومنه يمكن حصر إشكالية الموضوع في تساؤل التالي وهو:إلى أي مدى أثرت الإجراءات التي طبقها الحاكم العام "جاك سوستال" على الثورة الجزائرية ؟

وتندرج تحتها عدة أسئلة:

- ماهي الإجراءات الأولية التي إنتهجتها الإدارة الإستعمارية لمواجهة الثورة ؟
- هل كانت سياسة الإصلاحات التي حاول "جاك سوستال" والحكومة الفرنسية تطبيقها مخطط لها أم أجبرتها أحداث الثورة ؟
- فيما تمثلت سياسة جاك سوستال إتجاه الثورة ؟

المنهج المتبع:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تندرج تحتها العديد من التساؤلات,فتم إتباع بعض المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع وهي:

- المنهج التاريخي الوصفي:من خلال وصف مختلف الأحداث والوقائع التاريخية من حيث صيرورتها الزمنية.
- المنهج التحليلي:من خلال جمع الوثائق وتحليل مضامين هذه السياسة المختلفة التي طبقها الحاكم العام "جاك سوستال",بهدف كبح الثورة وتحقيق مبدأ الإدماج,وإستنتاج الأحكام خاصة ماتعلق بأثر سياسته على الثورة الجزائرية.

حدود الدراسة:

يتناول موضوع هذا البحث الفترة الممتدة مابين1955-1956 وهو المجال الذي كان فيه "جاك سوستال" حاكما عام على الجزائر.

صعوبات البحث:

إن معالجة إشكالية البحث لم يكن بالأمر الهين إذ واجهتنا عدة صعوبات يرجع بعضها إلى نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع,خاصة أن جل الكتابات كانت باللغة الفرنسية, ضف إلى ذلك ضيق الوقت

وبالنسبة للمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث فقد إعتمدت على مصادر فرنسية أساسية منها كتاب الوالي العام جاك سوستال الموسوم ب " الجزائر المتألمة و المحبوبة (Aimée et Souffrante Algérie) " و الذي أصدره سنة 1956 خصصه لتجربته في الجزائر منذ توليه الولاية العامة حتى تنحيه سنة1956 ,أيضا إعتمدت على كتاب "إيف كوريار" Yves courrière, la guerre d'Algérie".وكتاب "باتريك إفينو وجون بلانشايس "حرب الجزائر ملفات وشهادات".

إضافة لبعض المذكرات التي كتبتها شخصيات ساهمت بدرجات مختلفة في صناعة أحداث الثورة منها كتاب فرحات عباس"تشريع حرب" في التعرف على الإتصالات السرية التي كانت بينه وبين سوستال وكتاب محمد حربي" الثورة الجزائرية بين الأسطورة والواقع وغيرها"وكتاب العربي الزبيري"الثورة الجزائرية في عامها الأول وغير ذلك من المراجع.

خطة البحث:

قسمت بحثي إلى مقدمة و فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق تتصل مضامينها بموضوع البحث.

خصصت الفصل التمهيدي للحديث عن الأوضاع العامة قبل تعيين جاك سوستال حاكما عام على الجزائر حيث تطرقنا فيه إلى إندلاع الثورة وموقف الأطراف الفرنسية منها,وكيف تطورت هذه الردود من سياسة القمع إلى محاولات الإصلاح التي حاول القيام بها "فرانسو ميتران" و"منداس فرانس" في بداية الأحداث.

أما الفصل الأول فقد خصصته لشخصية جاك سوستال وكيف تولى الولاية العامة في الجزائر والإجراءات التمهيدية التي حاول إجرائها قبل الشروع في سياسة الإصلاحات التي أملتها

عليه الحكومة والمتمثلة في سياسة التفاوض وورقة الإنتخابات ثم تنظيم جهاز الشرطة بهدف خلق قوة ثالثة تعمل على دفع هذا المشروع وطعن جبهة التحرير الوطني.

أما الفصل الثاني فخصصته لسياسة جاك سوستال تجاه الثورة الجزائرية(1955-1956) ,حيث تطرقنا إلى سياسة الإدماج بإعتبارها السياسة التي حاول سوستال تطبيقها في الجزائر وناضل من أجلها منذ توليه الولاية العامة,ثم تطرقنا إلى سياسة الإصلاحات الإدارية والإقتصادية والإجتماعية التي كانت بمثابة ذر الرماد في العيون ومحاولة من سوستال لتهدئة الأنفس وصرف أنظار الشعب عن مساندة الثورة أو الإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني,ومنه تحقيق الإدماج التدريجي للجزائر في فرنسا,ثم تطرقنا إلى سياسته القمعية والتي جاءت نتيجة إستمرار الإعتداءات الثورية خاصة في منطقة الأوراس مما دفع لتبني بعض الإجراءات العسكرية كإعلان حالة الطوارىء وإقامت المحتشدات وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية,وطلب الإمدادت العسكرية لإعادة إستتباب الأمن كما يديعي.

أما الفصل الثالث فخصصناه للتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت في الجزائر والمتمثلة في هجومات20أوت1955 والتي كانت بمثابة رد فعل على سياسة "جاك سوستال" مع إبراز رد فعل الحكومة الفرنسية و"جاك وسوستال" على هذه الهجومات,ثم تطرقنا إلى المصالح الإدارية المختصة التي أنشئها "جاك سوستال" وهي نتيجة لتطور السياسة الإستعمارية وبمثابة آداة بالنسبة لسوستال لإنقاذ سياسته الإدماجية في الجزائر, وفي الأخير تطرقنا لأثر سياسة "جاك سوستال" على الثورة الجزائرية.

الفصل التمهيدي

الأوضاع العامة قبل تعيين جاك سوستال
حاكم عام على الجزائر1954-1955

لا يمكن الحديث عن سياسة "جاك سوستال "في الجزائر دون الرجوع إلى الأوضاع العامة التي سبقت ذلك، والتي تمثلت في إندلاع الثورة الجزائرية التي جعلت الحكومة الفرنسية تسعى إلى اتخاذ مختلف الإجراءات من أجل القضاء عليها ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، وأمام تعاظم وانتشار الثورة الجزائرية و جدت الحكومة الفرنسية في شخصية" جاك سوستال" حلا للمشكل الجزائري، فتم تعيينه حاكما عاما بالجزائر.فما هي الأوضاع التي عرفتها الجزائر قبل تعيين جاك سوستال حاكما عاما بالجزائر؟

1-إندلاع الثورة الجزائرية والمواقف الفرنسية منها.

-1-1 إندلاع الثورة التحريرية:

ظلت فكرة الكفاح المسلح تتبلور في أبجديات الحركة الثورية,حيث تبناها نجم شمال إفريقيا منذ عام 1926,وعلى الرغم من النتائج الوخيمة لحوادث8ماي1945,بدأ حزب الشعب في تجسيد المشروع عمليا بإنشاء المنظمة الخاصة عام1947[1],وقد أدى إكتشاف التنظيم الجديد عام1950 وإستمرار سياسة القمع والتنكيل الفرنسية إلى ترجيح العمل العسكري في نظر العناصر الثورية الشابة,في حين عولت القيادات في الحزب على الأفكار الإصلاحية وسياسة الإنتخابات,مما عمق الهوة التي جسدت أزمة عميقة داخل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية,خاصة إثر إحتدام التنافس والصراع بين المصاليين والمركزيين[2] صائفة1953,أفضت إلى مبادرة مجموعة من قيادة المنظمة الخاصة إلى محاولة رأب الصدع وإخراج الحزب من أزمته[3],وتأسيس تنظيم يبادر لأخذ المبادرة لحل هذا الخلاف.

أجمع رواد هذا التيار وإتفقوا على العنوان الذي ينبغي أن تحمله النخبة الحيادية,كما تم تحديد شعاراتها ووسائل تبليغ أفكارها,وذلك بالإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)[4] وعن أهدافها التي تمحورت حول الحفاظ على وحدة الحزب ودعوة المناضلين إلى إلتزام الحياد وعدم تبني أطروحات أي الفريقين المتنازعين[5]معتمدة في التوعية على نشرية الوطني[6]لإيصال أفكارها إلى جميع التيارات.

---

[1] - عبد الله مقلاتي ,المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية1962-1954,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,2012,ص9

[2] - كان حسين لحول من المقربين نضالا للزعيم مصالي ,وأمينا عاما لحزبه,وعندما إختلف معه سنة1953,إنشق عنه هو وجماعة من اللجنة المركزية بالحزب,وعدد لا بأس به من الشبان المناظلين وكونوا لهم حزب عرف بإسم المركزيين(Des Centralistes).أنظر أحمد الأزرق,مذكرات مناضل مشاهد ووقائع 1955-1958,دحلب,د ط,دت.ص144.

[3] - عبد الله مقلاتي ,المرجع نفسه ,ص10.

[4] - باتريك أفينو وجون بلانشياس ,حرب الجزائر-ملف وشهادات-ترجمة ,بن داود سلامنية ,دار الوعي ,الجزائر ,2013,ج2,ص151

[5] - محمد عباس, ثورة عضماء , دار هومة ,الجزائر ,2009 ,ص06.

[6] - نشرية الوطني يقول عنها فرحات عباس هي جريدة صغيرة الحجم مسحوبة على آلت "الليونيت",تسمى الوطني كانت تدعوا الجزائريين بمختلف توجهاتهم إلى تفادي إلتزام بندمون عليه ,وإنتضار الساعة الملائمة التي سوف لن تطول من أجل الإتحاد حول هدف واحد.أنظر فرحات عباس , تشريع حرب,ترجمة أحمد منور,نشر المسك,الجزائر ,2010,ص71.

إن ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل,كان نتيجة حتمية لذلك التطور و لطبيعة النظام الوطني,حيث أوكلت لنفسها مهمة البحث عن الإمكانيات لإعادة بعث المنظمة الخاصة والتحضير للثورة المسلحة والشروع في العمل المباشر,مستغلة جملة من الظروف والمعطيات المواتية لذلك , فمن جهة الأزمة التي ضربت الحركة الأم,يقابلها إنسداد السياسة الإستعمارية,ومن جهة أخرى على الصعيد الخارجي ظهرت بوادر إنفراج الوضع في الهند الصينية,وإنطلاق المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وكلا من تونس والمغرب[1]مما جعل الجزائر محط تمركز للقوات الفرنسية في حال تسوية الأوضاع في المستعمرات الفرنسية.

ولقد أظهرت هذه المعطيات مدى إلحاح العمل المباشر للخروج من المأزق,مما أضطر قادة اللجنة إلى تبني خيار التعجيل,بإعلان الكفاح المسلح أولا وتنظيمه ثانيا لأن الوقت والظروف لم تكن تسمح بوضع برنامج ودراسة متأنية لمشاكل التسليح والتجنيد والتمويل[2].

تلاحمت الجهود المبذولة من طرف القادة في مناطقهم وعقدة لجنة الستة إجتماعاً في 10 أكتوبر1954 لوضع الترتيبات الأخيرة ,وقد تقرر فيه تعيين مسؤولي المناطق ونوابهم,وإتفق على أن تكون إنطلاقة الثورة عبر عمليات عسكرية تشمل كامل أرجاء الوطن في وقت واحد ,فحدد يوم 5أكتوبر موعدا لإندلاع الثورة ,لكن الخبر تسرب من القاهرة,إذ يذكر محمد بوضياف أن المرحوم علال الفاسي أفشى سره إلى محمد يزيد دون أن يدري,كما تسرب الخبر من الصمعة حيث تمكن لحول من التأثير على بعض المناظلين من الفاتح نوفمبر1954,وقد ظل التاريخ الجديد في طي الكتمان ولم يعلم به أحد[3].

هذا الخيار والحماس الذي أظهره أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل للإنتقال إلى مرحلة الحسم النهائي ,أحدث قطيعة بينهم وبين المركزيين الذين سحبوا ثقتهم من اللجنة المركزية ,مما يجعلهم يشعرون بأن بقاء الوضع على حاله سيقبر وإلى الأبد المشروع الثوري والمكاسب التي حققتها الحركة الوطنية,لذلك سارع كل من "محمد بوضياف",و"ديدوش مراد" و"مصطفى بن بولعيد" إلى عقد إجتماع لدراسة ما آلت إليه الأوضاع وإيجاد مخرج مشرف,وإتفق هؤلاء على دعوة إطارات المنظمة السرية وعقدت معهم إجتماع مجموعة الإثنين والعشرين(22)في25جوان 1954بالعاصمة[4],وترأس هذا الإجتماع مصطفى بن بولعيد,أما محمد بوضياف فقد كلف بتقديم

---

[1] - قام رئيس الحكومة "مانديس فرانس " بالسفر إلى تونس وإلتقى بالباي" محمد الأمين" في الحادي والثلاثين من تموز1954 وقال له :"نحن على إستعداد لأن ننقل إلى التونسيين المؤسسات التونسية,المارسة الداخلية للسيادة" وقد بدأت المفاوضات في الرابع من أيلول 1954 وإنتقلت إلى فرنسا في الثالث عشر من أيلول 1954في أثناء المفاوضات طلبت فرنسا تسليم رجال المقاومة (جيش التحرير التونسي) للسلاح وعلى إثرها توقفت المفاوضات وعادة بعد إندلاع الثورة التحريرية للمزيد أنظر:سعد توفيق البزاز,الحركة العمالية في تونس(1956-1924)نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي,جامعة الموصل كلية الآداب,ط1,دار الزهران,عمان,2009.ص133

[2] - محمد حربي ,جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ,ترجمة كميل قيصر داغر ,ط1,مؤسسة الأبحاث العربية ,لبنان,1983,ص 120

[3] - محمد عباس ,المرجع السابق,ص27.

[4] -نفسه ,ص 62

التقرير العام مركزا على إنجازات المنظمة الخاصة من سنة1950إلى غاية1954,وتقديم عرض عن تطور الحزب وأسباب الأزمة التي أدت إلى الإنقسام مطالبا في النهاية بإتخاذ قرار حاسم يتلائم والوضع السياسي في الجزائر والبلدان المجاورة,وقد أختتم هذا الإجتماع بإتخاذ القرارات التالية:

- إدانة الإنقسام الحاصل في الحزاب والجهات المتسببة فيه.
- الإلتزام بمحور الأثار المترتبة عن هذه الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية من السقوط
- إعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير الجزائريين وتجاوز الخلافات الداخلية.[1]

إثر ذلك تشكلت قيادة من خمس أعضاء وهم بوضياف,ومصطفى بن بولعيد ,ومراد ديدوش,ورابح بيطاط,والعربي بن مهيدي,ثم ضم كريم بالقاسم ليصبح العضو السادس[2]

وقد حوصلت لجنة الستة في إجتماعها بتاريخ 23 أكتوبر1954 ماتوصلت إليه من تحضيرات محددة تاريخ أول نوفمبر1954 موعدا لإندلاع الثورة وتسمية المولود الجديد بإسم جبهة التحرير الوطني(FLN)[3],ومنه حرر البيان الذي وضع الإستراتجية والأهداف وسمي التنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني كما رسمت حدود المناطق الخمسة,وإتفق على اللقاء التنظيمي في جانفي1955[4].

وبخصوص إندلاع الكفاح المسلح كما يكتب أحد صناع الثورة قائلا:"فلا يعتقد أحدا أبدا أن أول نوفمبر1954سقط هكذا فجأة من السماء,كما إنما هو نضج السنوات العديدة بل عشرات السنيين من العمل الدؤوب في التحريض والتوعية والتنظيم[5].هذا التنظيم الذي كان هدفه الأساسي هو تدمير النظام الإستعماري وهذا ماسطره بيان أول نوفمبر:"إلى جميع المواطنين الجزائرين ومن مختلف الشرائح الإجتماعية ولكل الأحزاب والحركات الجزائرية الأصلية أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى إعتبار آخر"[6].وذلك لإسترجاع الكيان الوطني وإعادة بعث الدولة

---

[1] - الغالي غربي, فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958-دراسة في السياسات والممارسات-,غرناطة للنشر والتوزيع ,الجزائر,2009,ص84.

[2] - علي كافي ,مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 ,ط2,دار القصبة للنشر والتوزيع ,الجزائر,2011,ص50.

[3] - قررت مجموعة الستة(6) التخلي عن شعار "اللجنة الثورية للوحدة والعمل ",وإستخلافه بشعار آخر,وإستقر أعضاؤها على "جبهة التحرير الوطني"الذي يترجم جيدا المفهوم الجديد لمهمتهم التي تتمثل في محو الماضي والتخلي عن الأحزاب السياسية القديمة وإدخال الشعب في مرحلة جديدة من الكفاح المسلح لا مثيل له في السابق أي بكلمة واحدة"إطار جديد"حتى لا يقصى أحد وتعطي الإمكانية للجميع من أجل المشاركة في تحرير البلاد,وكان من اللازم أيضا التخلي عن أي تخريب,وفتح الأبواب على مصارعها لكل الذين يريدون المساعدة والخدمة مهما كان ماضيهم.أنظر:فرحات عباس,المصدر السابق,ص84.

[4] -محمد عباس, نصر بلا ثمن، دار النهضة للنشر، الجزائر، د.ت ، ص5

5- محمد تقية ,الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل,ترجمة عبد السلام عزيزي,دار القصبة,الجزائر,2010,ص150.

[6] -بن يوسف بن خدة:جذور أول نوفمبر1954:ترجمة مسعود حاج مسعود,دار هومة الجزائر,2010,ص62.

[1] -Mohamed harbi ,Les Archives de La Révolution algeréienne,edition dahlab Algérie,2010,p102.

الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية الإجتماعية في إطار المبادىء الإسلامية وإحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وقد تلخصت إستراتجية مسؤولي تفجير الثورة المسلحة حسب محمد تقية في :

- نشر اللا أمن العام بتنصيب الكمائن وشن الهجومات على مراكز البريد والغارات المفاجئة والمناوشات والإقتصاص من العدو على المستوى العسكري,أما على المستوى السياسي ,فلابد من العمل على إشراك الجماهير في القضية بشأ الإضرابات والقيام بتحركات مختلفة ذات الطابع الشرعي وأخرى سرية على سبيل إنشاء شبكات إستخباراتية.
- تتميز المرحلة الثالثة بخلق مناطق حرة بفعل توسيع رقعة المعارك وتعزيز قوة جيش التحرير الوطني على مستوى العدة والعتاد[1].

1- 2موقف الحكومة الفرنسية في باريس:

مع إندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر1954-فجر عيد القديسيين[2]-حتى أصيب الحزب الكولونيالي في الميتربول بالذعر,فقد أصابت تلك العمليات قلب الإستعمار الذي كان تحرر الجزائر آخر ماكان يضعه في الحسبان حسب المنطق الإستعماري فقد كان وقع ليلة الإثنين بمثابة الصدمة التي أيقضت الفرنسيين مؤذنة بداية عصر جديد[3].

فقد كانت حكومة "منداس فرانس" التي تم تنصيبها في 15جوان من عام1954 تضع الجزائر في آخر أولويات قضاياها,لأن ديان بيان فو[4]قد سقطت في08ماي وكان يجب الخروج من مأزق الهند الصينية,أما المغرب الأقصى فإن الإطاحة بمحمد الخامس من طرف حكومة لانيال(Laniel) لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة[5].

وبالتالي فمنديس فرانس قد ورث المشكل الجزائري في أسؤ الظروف خاصة وأن الحوادث الدامية تجري في كل من تونس ومراكش وآثار هزيمة ديان بيان فو في الفيتنام ماتزال على خدود

---

[1] - محمد تقية ,المرجع السابق ,ص154-.155

[2] - عيد جميع القديسيين (la toussaint),أو عيد الأموات ويقتصر عند النصارى على تمجيد القديسين وهو عيد سنوي لزيارة قبور الموتى.أنظر:جوستاف لوبون,حياة الحقائق ترجمة عادل زعيتر ,ط .ت,ص.88وأنظر أيضا:
Par Jean Humber , Guide de la conversation arabe, ou Vocabulaire français-arabe .paris.1838, p121

[3] - الغالي غربي:المرجع السابق,ص123.

[4] -تقع ديان بيان فو في القسم الشمالي من فيتنام على مقربة من الحدود اللاوسية ويبلغ عدد سكانها عام 1950(13.000)نسمة منهم (9000)نسمة تقريبا يرتكزون في إثنين من أكبر مجمعات الأكواخ,الأول في القطاع الشمالي قرب مركز ديان بيان فو,والثاني في منطقة الجنوب قرب منطقة(هونغ كيم) hong gume ,وقد خظعت ديان بيان فو للسيطرة الفرنيسة في 20تشرين الثاني1953,تنفيذا لخطة الجنرال"نافار".أنظر:فراس البيطار ,الموسوعة السياسية والعسكرية,ج5.,دار أسامة للنشر والتوزيع عمان,ص1968.

[5] - باتريك إفينو وجون بلانشايس ,المرجع السابق,ص147.

الشعب الفرنسي والسياسيين المتعفنين فيها[1],فالوضع كان حرجا جدا,فبتصفيته لحرب الفيتنام وبإيجاده تسوية للقضية التونسية كان يثير غضب مجموعة الضغط الإستعمارية التي كان يمثلها بالجمعية الوطنية الفرنسية خاصة الجنرال"أوسران" و"كليسي" والتي تعيب عليه تشجيعه للحركة الوطنية في شمال إفريقيا[2].

ومع هذا الوضع المتأزم لم يكن في وسع السلطات الفرنسية كبت هذه الحقيقة التي زعزعت المقاطعة الفرنسية,بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في لأرواح والمنشآت الإقتصادية والعسكرية,إن هذا يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري لمن تعزى مسؤولية هذه الأحداث؟إن البحث عن عله الأحداث داخل الذات هي ظاهرة نادرة في الحياة السياسية[3].

لجأت السلطات الإستعمارية إلى التقليل من أهمية خطورة ذلك وطمأنت الدوائر الإستعمارية,وترجيح فكرة المؤامرة المحاكة في الخارج أو الأيدي الأجنبية والإعتقاد أن ماحصل في الجزائر ليس إلا حوادث عارضة سرعان ما يقضي عليها بمنطق القوة,لسيما وأن الذين تزعموا هذه الحوادث فئة من"المجرمين"و"قطاع الطرق"لاهدف لهم سوى الخطف والإخلال بالأمن كما يزعمون.[4]

وقد إستنكر "مانديس فرانس" مانقلته وكالات الأنباء العالمية من أخبار حول إندلاع الثورة الجزائرية,فقد ألقى بتلك المناسبة خطابا في البرلمان الفرنسي جاء فيه:"كان الجو هادئا"[5],وكل الشر من إضاعتي بودابست والقاهرة,وهذا الوضع مثار قلقل دئم لنا..فمن هذين العالمين أيضا يفد المهرجون والمشاغبون,ومنهما أيضا تتسرب الأسلحة التي بها الحرب الكلامية إمتدادها في الحرب الدموية[6].

من الملاحظ أن السلطات الإستعمارية قد إتهمت الأيدي الأجنبية,وربطت علاقتها المباشرة بمدبري هذه المؤامرة التي نفذتها المجموعات الإرهابية في الجزائر حسب التعبير الفرنسي,فقد أكد "ماناداس فرانس" يوم 12نوفمبر1954 الإتهامات الصريحة والموجهة ضد مصر,وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل إعانة هامة وملوحا في الأخير بإمكانه إتخاذ إجراءات ردعية ضدها....وإن فرنسا على المستوى التقني تواصل مساعدتها لمصر,ففي الصائفة الفارطة تحولت مجموعة من رجال الأعمال الفرنسيين لكي تدرس على عين المكان إمكانية توظيف رؤوس الأموال الفرنسية لتشييد سد أسوان وإن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية

[1] - يحي بوعزيز ,ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,مشورات المتحف الوطني للمجاهد,ط2,ص266.

[2] -محمد حربي,الثورة الجزائرية سنوات المخاض,ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني ,سلسلة صاد,1994,ص31,30.

[3] - المرجع نفسه,ص27.

[4] - يحي بوعزيز,المرجع السابق,ص140.

[5] -رشيد أوعيسى,كراسات هارتموت إلسنهاس حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين,ترجمة محمد المعراجي وعمر المعراجي,دار القصبة,الجزائر,2010,ص429.

[6] -محمد الطيب العلوي,مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954,ط3,منشورات وزارة المجاهدين,الجزائر,2000,ص252

مسؤولياتها[1],مشيدا بالصداقة الفرنسية المصرية التي تعود إلى قرن ونصف قرن,مؤكدا على أهمية وحجم المساعدات الفرنسية لمصر إقتصاديا وبرؤوس أموال مستقبلا[2].

وبهذا أردت الإنطلاقة الفعلية للعمل المسلح السلطات الإستعمارية في هوة أفقدتها التركيز وأكسبتها الحيرة والتيه.منذ الأيام الأولى تشبث الساسة الفرنسيون بأسطورة الجزائر فرنسية حيث صرح رئيس الحكومة الفرنسية ماناديس فرانس قائلا:"لا يمكن أن نتهاون عندما يتعلق الأمر بالدفاع على السلم الداخلي للأمه وعن وحدة وسلامة الجمهورية,إن مقاطعات الجزائر تمثل جزءا من الجمهورية الفرنسية منذ مدة طويلة ولن يقع التراجع عن ذلك ,وإن سكانها الذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية واللذين لهم نواب يمثلون في البرلمان قد برهنوا في وقت السلم مثل وقت الحرب من غير تعرض هذه الوحدة للخطر؟إن الإنفصال بين الجزائر وفرنسا مستحيل,هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة سواء في فرنسا أو في الخارج ,ولن تتهاون أي حكومة فرنسية ولا أي برلمان فرنسي في هذا المبدأ الأساسي"[3].

وعلى هذه النغمة والوتيرة سار وزير الداخلية الفرنسية "ألم ميتران",فصرح في نفس اليوم أمام نفس المجلس قائلا:هاهي الشائعات تزعم أن الجزائر أصبحت ميدانا للنيران والدماء,فهل تسلك الجزائر طريق تونس والمغرب اللذين عرفا الإرهاب الفردي وهل ستكون الجزائر حلقة في هذه السلسلة مع العالم الثائر منذ خمسة عشر عاما على الأمم التي تريد أن تسيطر؟كلا لن يقع ذلك لأن الجزائر هي فرنسا,ولأن مقاطعات فرنسية ,وأن الأراضي لممتدة من حدود فرنسا الشمالية إلى إقليم الكونغو جنوب خط الإستواء تخضع كلها لقانون واحد وبرلمان واحد ,وذلك هو دستورنا وتلك هي إرادتنا وإن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"[4].

كما لجأت الحكومة الفرنسية إلى حل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وشنت حملة واسعة من الإعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقاداتها في الجزائر وفي فرنسا نفسها ,إذ يعتبر "ماناديس فرانس"أن "ج ت و"وإن لم يكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية إذ هي التي زودته بعناصر الأكثر تعصبا,فقد تم إيقاف مولاي مرباح الأمين العام للحركة الميصالية كما تأخر المخطط المسمى ب"البرتقالة المرة" ,القاضي بإيقاف كل العناصر المسجلين كمشبوهين لدى الشرطة في حالة وقوع إضطرابات خطيرة[5].

وبهذا المنطق الأعمى واجه الساسة الفرنسيون والسلطات الفرنسية الثورة بالقيام بإعتقالات ضد الوطنيين من رجال الأحزاب والهيئات السياسية,بالرغم من أن السلطات الإستعمارية كانت

[1] -محمد حربي,سنوات المخاض,المرجع السابق,ص28.

[2] -مولود قاسم نايت بالقاسم,ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على ثورة أول نوفمبر أ, بعض مآثر الفاتح نوفمبر,ط1,دار البعث للطباعة والنشر,قسنطينة,1984,ص31.

[3] -يحي بوعزيز,المرجع السابق,ص318.

[4] -يحي بوعزيز, ,المرجع السابق,ص319.

[5] -محمد حربي , سنوات المخاض,المرجع سابق,ص32.

على يقين بأن حركة إنتصار الحريات الديمقراطية التي قامت بحلها في الخامس من نوفمبر1954 ,قامت بإشعال فتيل الثورة,فالمعلومات التي إستقتها الإدارة كانت تقريبية ,فمنذ أفريل 1954 كان مدير الأمن فوجور(vojour) يعلم أن شيئاً ما بصدد الإعداد وكانت التقارير التي تصله تشير إلى وجود مجموعات من شمال إفريقيا تتدرب في مصر,كما أن وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتران كان يعتقد أن حركة إنتصار الحريات الديمقراطية متواطئة مع الإنتفاضة من حيث وفرت لها "العناصر المتطرفة"[1].

وفي الجهة الأخرى للمعسكر المعادي للإستعمار فإن فكرة الإستفزاز هي التي غلبت على بعضهم حيث كتب "كلود بوردي" يقول""يجب أن لايستبعد إمكانية قيام بعض الإستفزازيين بهذه الأعمال ,مستغلين في ذلك غضب العناصر الوطنية المتطرفة ,وذلك قصد الحيلولة دون كل تطور إيجابي وإثارة ردود فعل قمعية من السلطات[2].

أما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث جاءت جريدة L ' humanité في الثاني من نوفمبر:"أن الجريدة قد حذرت من الإستفزاز منذ18 أكتوبر1954 من خلال الإستعدادات والندوات ومن خلال تحركات جاك شوفالي[3] (jacques chevalier) المشبوهة[4].

ومن خلال هذا الإنطباع ترى الجريدة أن الأحداث من تدابير السلطات الكولونيالية التي تريد الإنفراد بالجزائر وإستغلال خيراتها والمحافظة على نفوذهم فيها وغلق الباب نهائيا في وجه كل محاولة لتحرير البروليتارية في الجزائر وهو ما أكده الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي أذاع مكتبه السياسي بيان الحزب جاء فيه:"إن الحزب الشيوعي الفرنسي الأمين لتعليم لينين(Lénine)لايمكن له أن يوافق على اللجوء إلى الأعمال الفردية من شأنها خدمة أسوء غايات المستعمرين,هذا إن لم يكونوا هم اللذين يدبرونها ,والحزب يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في نضاله الجماهيري ضد عمليات القمع ودفاعا عن حقوقه"[5].

والواقع أن موقف الحزب الشيوعي كان شأنه شأن العديد من الزعماء الجزائريين الذين سيصبحون فيما بعد مسيرين في جبهة التحرير الوطني,الذي لم يكن يري في غرة أول نوفمبر سوى مغامرة لا مستقبل لها,وقد إتخذ تبعا لذلك موقفا يمكن أن يستفيد منه فيما بعد,إلا أن الأحداث

---

[1] -محمد حربي ,المرجع السابق ,ص32

[2] -أحمد منغور,موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954-1962,ط1,دار التنوير,الجزائر,2008,ص170.

[3] -جاك شوفاليه(1911-1971) هو زعيم للبراليين ثم تولى مسؤولية رئيس بلدية الأبيار وعمره30سنة ثن نائب,عضو الجمعية الجزائرية في سنة 1946,وإنضم إلى وزارة منديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني ,وكان شوفاليه يؤمن بالقيم الأخلاقية وكان من بين اللذين يتبنون شعار الجزائر فرنسية ,وتوفي في الجزائر سنة1971,أنظر:عاشور شرفي, قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962,دار القصبة للنشر ,الجزائر ,2007,ص211ا.

[4] -أحمد منغور ,المرجع السابق,ص170.

[5] -محمد حربي ,سنوات المخاض,مرجع سابق,ص29.

كذبت تكهناته وحساباته فلم يعد هو الذي يحكم على الظروف التاريخية بل إن الظروف التاريخية هي التي تولت تفنيد إدعاءاته في إمتلاك الحقيقة[1].

1- 3موقف الولاية العامة في الجزائر:

كان موقف الولاية العامة من أحداث أول نوفمبر لايختلف تماما عن موقف الحكومة الفرنسية في الميتربول إذ أصيب بالذهول والحيرة لفترة غير قصيرة لأناها كانت تعتقد بعد أن تسنى لها القضاء على ماتبقى من مظاهر المقاومة الوطنية المتمثلة في حزب الشعب الجزائري,وأن إحتلال الجزائر يستمر إلى الأبد,وأن الشعب الجزائري لم يعد يفكر إطلاقا في مقاومتها بالسلاح[2].

ولقد كان لإنطلاق الثورة محركات ودواليب,نظمتها حركة سرية قادتها إلى التفجير مستغلة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي كانت تفرضها عليها السلطة الفرنسية الحاكمة في الجزائر وأعوانها ,فضلا عن التفاوت الطبقي بين الجزائريين والمسلمين والمعمرين بمختلف مشاربهم,أججت الشعب الجزائري للقيام للقيام بالثورة على السياسة الإستعمارية.

حيث شنت العمليات الأولى عدد من المجاهدين المشاركين ,بلغ 350 في الأوراس و50 في الشمال القسنطيني و450 في بلاد القبائل ,و50في وسط الجزائر و60 في الناحية الغربية[3].

وتمثلت ردود الفعل للسلطات الفرنسية في الجزائر وعلى رأسها الوالي العام على إندلاع الكفاح المسلح من خلال الأوجه المختلفة التي طبقتها مع الوقع الأول لليوم الأول للثورة ,فقد عملت السلطات الإستعمارية كل مافي وسعها من أجل تظليل الرأي العام في الجزائر والميتربول وحتى على الصعيد الدولي ,بأن ماوقع في الجزائر هو عبارة عن "حوادث معزولة" وأنها من تنفيذ جهات أجنبية وعدوى إنتقلت بالخصوص من الحدود التونسية[4].

إن وقع المفاجأة والصدمة على سلطة الوالي العام روجي ليونارد جعلته يلقي اللوم على الأيدي الأجنبية مستدلا بالتاريخ الفرنسي في الجزائر من حيث أن"ملف الجزائريين فارغ,لامظالم فيه ولا شكاوى ,بل ليس فيه شيئ إطلاقاً,فقد أرادوا إصطناع إنتفاضة مثيرة فيها للفت النظر وإضافتها إلى مغربنا الفرنسي,في هيئة الأمم المتحدة[5],وليس غريبا على السلطات الفرنسية أن تجد الفرصة

---

[1] - المرجع نفسه,ص29.

[2] -أحسن بومالي,أول نوفمبر1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية,دار المعرفة,الجزائر,2010,ص148.

[3] -بوعلام بن حمودة,الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية,دار النعمان للطباعة والنشر,الجزائر,2012'ص166.

[4] -أحسن بومالي,المرجع نفسه,ص149.

[5] -صرح السيد ميسكاتلي ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي بأن أحداث سنة1954 التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام,ماهي إلا دلالة واضحة على التضامن مع الوطنيين في مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره,بل إن ما يتم في واحد من أقطار المغرب إنما هو بإتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية.أنظر:محمد العربي الزبيري,الثورة في عامها الأول,دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة,1984,ص91.

سانحة لإلصاق التهمة بمصر والحكومة المصرية وتقزيم أحداث الفاتح من نوفمبر ,والتقليل من شأنها بإعتبارها مفتعلة من الخارج لتحقيق أهدافها"[1].

2-رد الفعل القمعي والعودة إلى الإصلاح.

2-1السياسة القمعية:

لما فشلت السلطات الإستعمارية في وضع حد لتلك الحوادث التي أثارها بعض المقلقين حسب تعبيرها, سجل إجماع لدى الجانب الفرنسي:الحكومة,الإدارة الإستعمارية والأحزاب السياسية ,الرأي العام ,ماعدا إستثناءات نادرة منددين بضرورة قمع هذه الأحداث ,وعلى هذا الأساس أمسى التفكير في عرقلة حركة الثورة وضرب شوكتها وإيقاف زحفها والعمل على تحقيق ذلك مطلبا إستراتجيا وإستعجاليا قبل فوات الأوان[2].

وبهذا إتبعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية إستراتجية محكمة رأت أنها كفيلة بتحقيق ما رسمته من أهداف ,وما حددته من خطوات وسارعت الحكومة الفرنسية منذ الوهلة الأولى إلى تجنيد كل طاقتها وإتخاذ إجراءات قاسية لقبرها قبل إستفحال أمرها,لذلك أعطت السلطات الإستعمارية أمرا مستعجلا في اليوم الأول من نوفمبر1954 بطلب من وزير الداخلية "فرانسو متران",وموافقة السيد "جاك شوفاليه" كاتب الدولة للحرب,بإرسال ثلاث كتائب من قوات المظليين إلى الجزائر[3] فنزلوا بسرعة في ميناء عنابة في اليوم الموالي[4].

وفي05نوفمبر1954 أعلن وزير الداخلية الفرنسية" فرانسو ميتران"أما لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي "بأنه لا مجال لأي شيئ سوى الحرب",ومن خلال قوله يتضح لنا أن السلطات الفرنسية سعت إلى إستعمال القوة العسكرية كحل للقضاء على الثورة,ولأجل ذلك عملت على مضاعفت وتعزيز وجودها العسكري بالجزائر,وقد كان أغلب الجنود ممن شاركوا في حرب الهند الصينية,ويظهر ذلك من خلال تصريح جاك شوفاليه"لقد قررنا إستعمال جزء من القوات العسكرية الرابعة من الهند الصينية بعد هزيمة "ديان بيان فو"[5],وقد وصل تعداد القوات الفرنسية إلى105000جندي في جويلية 1955,في حين كان عدد المجاهدين لا يزيد عن4000مجاهد

أما المقيم العام روجي ليونار فقد إعتبر الثورة بأنها تمرد قام به بعض الأعراش وهم عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية,وأن الثورة تنال دعما من الخارج خاصة

---

[1] -مولود قاسم نايت بالقاسم,المرجع السابق,ص89.

[2] -محمد الأمين بالغيث وآخرون ,إستراتجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954,2007,ص276.

[3] - رمضان بورغدة ,المرجع السابق,ص97.

[4] - يحي بوعزيز,المرجع السابق,ص212.

[5] -مولود قاسم نايت بالقاسم,ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر ,دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ,الجزائر,2007,ص115.

القاهرة التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية,وأمام ضغط رؤساء بلديات القطر الجزائري عليه لإيجاد حل سريع لخنق التمرد قبل إستفحاله فأمر ليونار الجنرال شاربير(poul chorriere) قائد القوات الفرنسية في الجزائر بالقيام بعمليات عسكرية بمنطقة الأوراس نظرا لما تعرفه المنطقة بالعمليات الفدائية,وقد حدثت العديد من الإعتداءات,إذ في الليلة الواحدة كان يتجاوز الثلاثين إعتداء ويظهر ذلك من خلال ما ذكره مولود قاسم:"في الليلة الماضية إقترف نحو ثلاثين إعتداء في عدة جهات من القطر خاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس[1].

كما أمرت الحكومة الفرنسية مسؤلي الأمن والدرك لتطبيق إجراءات قمعية فورية بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية,حيث هاجم البوليس والدرك آلاف المنازل وأعتقل العديد من أصحابها بدعوى أن لهم علاقة بأحداث أول نوفمبر[2],وقد شملت هذه الإجراءات القمعية المتواصلة بالخصوص إطارات حركة أنتصار الحريات الديمقراطية وحملتها مسؤولية هذه الأحداث,كما بقيت مصالح الإستعلامات الفرنسية تعتقد بقيادة الحركة لعمليات عيد القديسين مسلطة بذلك الأضواء على الوجوه المعروفة في الحركة,كما طالت حملة التوقيف مسؤولي الحزب الشيوعي الجزائري ,رغم المعلومات الإستخباراتية التي تفيد بعدم مشاركته في التحضير للثورة وذلك لمحاولة تشويه الثوار أمام الجماهير فأصدرت السلطات الإستعمارية مرسوما بتاريخ05نوفمبر1954,ونشر على الجريدة الرسمية الفرنسية يقضي بحل حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية,وحضر نشاطها السياسي وكل التنظيمات والهيئات التابعة لها في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية بما في ذلك عملات الجزائر الثلاث[3].

وقد إعتبرت السلطات الفرنسية هذه الإعتقالات العشوائية,وقضائها على بعض الزعماء العسكريين للثورة نصرا باهرا للحكومة العامة التي صرحت على لسان المتحدث بإسمها في06نوفمبر1954 قائلا:"إذا كنا لا نستطيع الآن أن نعبر عن تفاؤل مفرط فإننا نستطيع بعد خمسة أيام فقط من إستعمال الإرهاب في الجزائرأن ننظر إلى الوضع بثقة وذلك أن الشرطة قامت بعمل جبار,لانود أن نبوح بتفاصيله الآن حتى لا نعرقلها في عملها ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول أن أغلب المحركين والمسؤولين هم الآن رهن الإعتقال وفي عجز تام عن مواصلة تصرفاتهم الإجرامية"[4].

كما لم تتوان الإدارة الإستعمارية في سياستها التعسفية,حيث بدأ الجنرال "جيل" في تطبيق ما سماه بعمليات التطهير وأطلق على عملياته كعادة المستعمرين فسماه "عملية الفلاقة" وواصل

[1] - مولود قاسم نايت بالقاسم,المصدر السابق ,ص88.

[2] -أحسن بومالي,المرجع السابق,ص159.

[3] -محمد العربي الزبيري ,السياسة الفرنسية تجاه ثورة أ,ل نوفمبر,مجلة أ,ل نوفمبر الصادرة بالجزائر,عدد52,1981,ص51.

[4] -أحسن بومالي ,المرجع السابق,ص160.

عملياته التعسفية ضد السكان[1],كما قامت بسلسلة من العمليات العسكرية منها عملية الفيرونيك 1955 التي شملت ناحية جبال أحمر خدو في الأوراس,شارك فيها7آلاف جندي يساندهم الطيران,وعملية فيوليت الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على حوالي250كلم[2].

2-2 سياسة الإصلاحات:

مع نهاية سنة1954 وبداية 1955 أدركت السلطات الإستعمارية وصناع القرار أن سياسة القمع التي إنتهجتها لوأد الثورة وكبح جماجم الثوار لم تجد نفعا ,بدأ يتضح لها أن كل الأساليب القمعية التي طبقتها لترويع الشعب وعزله عن الثورة,قد باءت بالفشل,أدركت حينئذ أنه يجب البحث عن طرق وأساليب جديدة تتماشى والظروف المتأزمة التي تمر بها المقاطعة الفرنسية.

كما وجدت الحكومة الفرنسية نفسها بعد مرور شهرين على إنطلاق الثورة في دوامة من التناقضات,نتيجة التصريحات الكاذبة والمخادعة التي تصدرها عقب كل عملية عسكرية قصد تمويه الرأي العام الفرنسي,فمن خلال هذه التصريحات تبدوا عاجزة عن التنبؤ بعمر هذه الإنتفاض, وأمام صعوبة إحتواء الثورة والقضاء عليها في مهدها,وقبل فوات الأوان قررت الحكومة الفرنسية إدخال بعض الإصلاحات المقبولة بالنسبة للمستوطنين على الأقل[3],بهدف تهدئة الأوضاع وإخماد الثورة من جهة أخرى.

ومع إختلاف رؤى وتصورات الحكومة الفرنسية ,حول طبيعة الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر ,وإيجاد الحل المناسب الذي يرضي المعمرين والإدارة على حد سواء,وعلى هذا الأساس قام وزير الداخلية "فرانسو ميتران"في 5جانفي1955 بعرض برنامج إصلاحات واسعة على مجلس الوزراء متفقا مع "منداس فرانس" على أن جذور المشكلة إقتصادية وإجتماعية لا غير[4],وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول النقاط الأساسية التالية[5]:

- تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 لإسراع بدمج الجزائر في فرنسا ,وذلك تحقيقاً لمقولة الجزائر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[6].

---

[1] -محمد لحسن زغيدي,مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,1989,ص75.

[2] -مولود قاسم نايت بالقاسم ,المصدر السابق,ص88.

[3] -محمد العربي الزبيري :الثورة في عامها الأول,المرجع السابق ,ص100

[4] - محمد حربي,سنوات المخاض,المرجع السابق,ص29.

[5]-Yves couriere,La gurere d'Algeria,Le Temmps de Léopards,Alger,édition,Rahma,1993 ,p14

[6] - عمار بوحوش,التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962,ط1,دار الغرب الإسلامي,بيروت,1979,ص123

- تأسيس المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر ,وذلك قصد تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي.
- دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا وذلك قصد إخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة بهدف توحيد النظام وتطبيق قانون واحد مع الجميع مثلما هو الشأن في فرنسا.

لقيت هذه المشاريع والإجراءات إحتجاجات واسعة من طرف غلاة المعمرين خاصة ماتعلق بدمج شرطة الجزائر في شرطة باريس وتعديل نظام البلديات المختلطة,وذهب البعض من المتشائمين إلى حد القول بأن خطة "ميتران" بعيدة عن أهداف تهدئة الأوظاع وإستعادة الأمن ,بل إنها ستساهم في تنامي وتزايد الإضطرابات,وكانت الوعود بالإصلاح تتضمن تطبيق تطبيق سياسة إقتصادية عادلة في الجزائر,وقد أعلن عن ذلك رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" في الرابع عشر من شهر نوفمبر أمام أعضاء البرلمان الفرنسي واعد أنه بعد عودة الأمن والنظام سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا وعلى الجزائريين في بلادهم فالمشكل قبل كل شيئ هو إقتصادي وإجتماعي,وسنهيأ ظروفاً في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها[1].

وقد حذا "فرانسو ميتران" حذو رئيس حكومته في إعتبار التدابير القمعية والردعية غير كافية لتهدئة الأوظاع بل يجب عليها أن تستثمر أكثر من 40 مليار فرنك حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا,وأن المجهود الذي شرعنا فيه والذي سيركز خاصة على الطرق والمدارس ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة فهناك مجال للعمل يستحق الإعجاب وجدير بالشعب الجزائري الذي برهن على هذا الوفاء,وسنعمل كل شيئ حتى يشعر الشعب الجزائري الذي هو جزء لا يتجزء من الشعب الفرنسي أنه في وطنه مثلنا تماماً وبين ظهرانينا بفضل الوجود الفرنسي الذي سيجعل من إفريقيا كلها أصدق شهادة على خلود الحضارة الفرنسية[2].

وقد أدرك "منداس فرانس" حقيقة الإسراع في تطبيق الإصلاحات سيما وأن "روجي ليونارد" قد تجاوزته الأحداث ,بتحوله إلى بيدق في يد المعمرين الرافضين لأي إصلاح وعجزه عن إخماد الثورة فوقع إختياره على جاك سوستال(Jacques soustelle),فأصدر بيانا في 25جانفي1955يتضم إجرائيين تمثلا في تعيين الحاكم العام الجديد ودمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا.

[1] -مولود قاسم نايت بالقاسم:المرجع السابق,ص36.

[2] - أحسن بومالي:المرجع السابق,ص165.

لذلك تمحورت السياسة العامة لمنداس فرانس في التوجهات المتمثلة في:[1]

- الحرب بدون هوادة ضد التمرد الجزائري في إطار مايسمى بحرب التهدئة وإعادة الأمن.
- تجسيد الإصلاحات كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- تفعيل النشاط الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية
- التمسك بمدأ الجزائر في الإطار الفرنسي.

والحقيقة أن مشروع الإصلاحات يدخل في إطار المناورات الرامية إلى ذر الرماد في العيون والهادفة إلى القضاء على الثورة المسلحة,غير أن معمري الجزائر لم يهضموا هذه الإصلاحات وإعتبروها ضربة قاضية لمصالهم في الجزائر ,الشيئ الذي جعلهم يدخلون في مواجهات ضد السلطات الفرنسية,إذ يرون أن الإصلاحات السياسية والإقتصادية والمواجهات العسكرية قائمة بين الطرفين ,يعد تنازلا للذين حملوا السلاح,وبداية أكيدة للتخلي على العمالات الثلاثة المكونة للجزائر الفرنسية متهمين في نفس الوقت "منداس فرانس" بواهب الإستقلالات فهو في نظرهم مخرب للإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية[2].

وخلال ماسبق نستنتج أن الحكومة الفرنسية لم تفهم شيئا لما وقع في أول نوفمبر لذلك لجأت إلى القمعى الأعمى كحل لتأديب العصاة والمتمردين على حد تعبيرها,لكن مع تصاعد العمليات العسكرية وكثرة الإضطرابات إقتنعت بإستحالت مواصلتها لهذه السياسة التي لم تزد الطين إلا بله ,خاصة بعد ضغط الكولون على الحكومة وإجبارها على إيجاد تهدئة الأوظاع لذا حاولت الحكومة الفرنسية أن تعالج المشكلة برمي برنامج إصلاحي يرضي المستوطنيين على الأقل بهدف تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسكان وبالتالي صرفهم عن الثورة وللشروع في هذه الإصلاحات إختارت رجلا يحسن المناورة وله خبرة في التعامل مع السكان ألا وهو" جاك سوستال".

[1] -الغالي غربي:المرجع السابق,ص202.

[2] -محمد العربي الزبيري :السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر,مجلة أول نوفمبر ,عدد52,الجزائر 1981,ص51.

الفصل الأول:

جاك سوستال حاكم عام على الجزائر1955

2-جاك سوستال وتعيينه حاكما عام على الجزائر.

بعد إندلاع الثورة وإتساعها وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في دوامة من التناقضات,خاصة بعد فشل سياسة القمع المنتهجة لتهدئة الأوضاع,وبعد إقتناعها بأن الثورة بعيدة عن تمرد مجموعات معزولة قرروا إدخال إصلاحات سياسية وإدارية جديدة ,قصد إمتصاص غضب الجزائريين,ومن هذا المنطلق توصلت القيادة الفرنسية إلى قناعة مفادها أن روجي ليونار لم يعد رجل المرحلة الحالية,لذا وجب إستبداله وكتعبيرا منه على إستعداد الحكومة أن سياسة التغيير تقتضي كذلك تغيير الرجال فوقع إختياره على "جاك سوستال".

2-1شخصية جاك سوستال:(Jacque Emile Soustèlle1912-1990) .

أ-مولده ونشأته :إسمه الحقيقي إبن سوسان (Ben Soussan) من أصل يهودي,من مواليد3فبراير1912 في مونبليه (Montpellier) من عائلة نقابية بروستانتية درس علم الأجناس وتخصص في أمريكا اللاتينية[1] أجرى دراسته الأساسية في "فيلوربان"ثم دراسته الثانوية في الأدب والفلسفة في ثانوية دوبارك بـ ليون ,تخرج في علم الأعراق سنة1930,وأستاذ مشارك في الفلسفة عام1932[2]

تزوج في5 أغسطس1931 من "جورجيت فاغوت"(Georgett fagot) ,درس سوستال حياة الهنود وحضارة المايا في العالم المعاصر,وكان متعدد اللغات ومع معرفة جيدة من لغات المايا, عمل بالتعاون مع زوجته من نوفمبر1932 إلى سبتمبر يدرسون أوتومي1934 وكان هذا العمل هو موضوع أطروحته التي نشرت في عام1937(المكسيك الأرض الهندية- Mexique) (terre indienne)[3]

ب - مسيرته المهنية: يعتبر جاك سوستال من المثقفيين السياسيين ينتمي إلى المدرسة اليسارية ذات التوجه الليبرالي بعد أن تابع تكوينا في الفلسفة وعلم الأثنولوجيا (الأجناس) ,حيث صار مختصا فيه وقام بعدة رحلات علمية إستكشافية إلى أمريكا الجنوبية ,بدأ مساره السياسي بإنضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للفاشية (conité des entéllecteules anitascites) تقلد جاك سوستال عدة مناصب منها إشتغاله كأستاذ في علم الإجتماع بمركز الدراسات العليا,ثم شغل منصب نائب مدير متحف الإنسان(lhomme) سنة 1937,جعل منه ديغول محافظا وطنيا للإعلام بداية من عام1942, ثم عين سنة 1943مسؤول عن المكتب

[1] -Yves courrière, la guerre d'Algérie , op cit, P15

[2] - عاشور شرفي:"قاموس الثورة الجزائرية1954- 1962ترجمة:عمار مختار,الجزائر,دار القصبة للنشر,2007,ص196

[3] -Rolland denis ,jacques soustelle dze l'elthrmologie à la politique ,Revue d'histoire moderne et contemporaine tome 43 N°1, Janvier-mars 1996. La vie politique en France, hommes et débats, 1930-1960. pp. 137-150;

.

المركزي للإستعلامات والعمل(B.C.R.A).والتي تعتبر بمثابة المصالح السرية لفرنسا الحرة وأسس في الجزائر المديرية العامة للمصالح الخاصة(D.G.S.S).[1]

شغل سوستال منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي(R.B.F)الذي كان أحد مؤسسيه(1947-1951),أنتخب نائب ديغول1951. عين حاكما عاما على الجزائر من طرف ماندس فرانس1955

ويعتبر سوستال من أنصار الإندماج الإقتصادي,كان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني وهو ما أكسبه شعبية كبيرة لدى الإتحاد من أجل إنتقاء وتجديد الجزائر فرنسية(U.S.A.R.A.F).وحينما تولى ديغول مقاليد الحكم نصب وزيرا للإعلام في جويلية1958,ثم وزيرا منتدبا مكلفا بالقطاعات الصحراوية في جانفي 1959 بصفته مناهضا لكل خطوة ترمي لإستقلال الذاتي للجزائر,ثم إستقال من منصبه في فيفري 1960 , لجأ إلى إيطاليا عام 1961,ثم عاد إلى فرنسا بعد صدور قانون العفو الشامل في1968,وأنتخب نائب على الرون(1973-1978).[2]

ج:مؤلفاته.

إستأنف سوستال أبحاثه الجامعية بحيث ألف عددا من الكتب والدراسات حول حضارة الأزتك في المكسيك, وأخرى تناول فيها مساره السياسي وسرح مساعيه في الجزائر وكلن أشهر ما كتب عن الجزائر كتاب "الجزائر المحبوبة والمتألمة"« Aimée et souffrante Algérie ».أي مباشرة يعد إنقضاء عهدته حيث عرض فيها تجربته كوالي عام في الجزائر وأهم مايميز فترة حكمه,أيضا كتاب"الدراما الجزائرية والإنحطاط الفرنسي " ردا على "ريمون آرون" « Le drame algérien et la décadence française1957».

توفي جاك سوستال في 07أوت[3]1990ومن أبرز مؤلفاته الأخرى:[4]

- Algérie, le chemin et la paix, 1960.
- L’espérance trahie 1958-1962

2-2 تعيين جاك سوستال في الولاية العامة:

[1] -jaculine de durand,forest « jacques soustelle(1912-1990)in memorine » ,journal de la société americanstes,n tom76,1990,pp229-235.

[2] -عاشور شرفي:"قاموس الثورة الجزائرية1954- 1962,المرجع السابق,ص196.

[3]-Patrick Eveno et Jean planchais, la guerre d’Algérie, Dossiers et témoignages, éd, la découverte et journal le monde, Paris 1990, P 103.-

[4] -بخصوص مؤلفاته أنظر:.p11, n19, khemia20septemper1990-

أمام الضغط المتواصل الذي وقعت فيه السلطات الإستعمارية إثر نجاح العمليات التي شنها الثوار من جهة وضغط غلاة المعمرين التي مارست حملة معارضة قادها عنصر بارز من كبار المستوطنين وهو ريني ماير(Rene mayer)[1],رئيس المجلس الجزائري الذين كانو يرددون آنذاك أن القيام بالإصلاحات أي كانت وفي تلك الظروف لايعني سوى إعطاء ورقة رابحة لحركة العصيان التي يشنها الثوار.[2]

وقد كانت حكومة ماندس فرانس(Mendnes france) متيقنة من عدم جدوى الإجراءات البوليسية والأمنية لإستتباب الأمن بالجزائر وهو ما دفع به إلى الشروع في مخطط إصلاحات[3] محاولة منه لتهدئة الأوظاع والأنفس في الجزائر,وكتعبير منه عن إستعداد الحكومة أن سياسة التغيير تقتضي كذلك تغيير الرجال.

وبعد أن تقرر إجراء تغيير الوالي العام في الجزائر والبحث عن خليفة "ليروجي ليونارد" لأن هذا الأخير أثبتت محدودية سياسته وبرهن عن عجزه في إفشال وكبح جماجم الثورة الجزائرية.

وقع إختيار رئيس الحكومة "ماندس فرانس" على "جاك سوستال" وهو الرجل الأنسب والأجدر في نظره لاسيما وأنه من نفس التيار السياسي لماندس أي من اليسار.[4]وكلف هذا الأخير وزيره للداخلية "فرانسو متران" ليتصل بسوستال وتم اللقاء بين لرجلين وعرض خلاله وزير الداخلية على جاك سوستال منصب الولاية العامة في الجزائر وإستعجله في إتخاذ قراره الأخير ليتسنى لمجلس الحكومة مناقشة العرض في اليوم الموالي:

وإستفسر "جاك سوستال" في حواره مع ميتران عن السياسة الفرنسية التي تنوي الحكومة إتباعها فأكد له الوزير مبادئ هذه السياسة والتي لخصها في النقاط التالية:

- مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو إفراط في نفس الوقت.
- إعداد خطة الإصلاحات.
- الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.
- التعجيل في إجراء ترقية المسلمين في الوظائف والمسؤوليات والذي بدأ فيه من قبل.

---

[1] -ولد بباريس في04-ماي-1895,أنتخب نائبا عن عمالة قسنطينة في المجلس التأسيسي الفرنسي سنة 1943,ثم نائبا لعهدتين عن نفس العمالة1946-1951-1955,شغل منصب نائب رئيس الجمعية الفرنسية1951-1952,ورئيسا للمجلس خلال النصف الأول لسنة1953,تولى عدة مهام وزارية منها,وزارة المالية والشؤون الإقتصادية,مابين سنتي,1947,1948,ووزيرا للدفاع من شهر جويلية إلى شهر سبتمبر سنة 1948,ثم وزيرا للعدل خلال سنوات1949-1951,ثم وزيرا للمالية والشؤون الإقتصادية1951-1952أنظر:لزهر بديدة,دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفرقية,دار السبيل للنشر ةالتوزيع,ط(1),الجزائر,2009,ص ص263-264.

[2] - بوهناف يزيد:مشاريع التهدئة وإنعكاساتها على المسلمين الجزائريين,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير,جامعة الجزائر,2013-2014,ص59.

[3] - باتريك أفينو وجون بلانشاس:المرجع السابق,ص179.

[4] - محمد العربي الزبيري:الثورة الجزائرية في عامها الأول,نشر دار البعث,قسنطينة,ط1,1989,ص101-102.

وختم ميتران حديثه مع "جاك سوستال" قائلا له:"إن الحكومة ستضع ثقتها فيك للتفكير والعمل",ويذكر سوستال "أنه أمام ذلك لم يجد ما يبرر رفضي لهذه المسؤولية".[1]
وعندما عرض رئيس الحكومة المنصب على سوستال قام هذا الأخير بإستشارة "ديغول" في الموضوع فرحب الجنرال بالفكرة وتساءل:لمالا ؟[2] وأثناء إستقبال سوستال من طرف ماندس فرانس قال له رئيس الحكومة الفرنسية:"إنك تحتاج إلى شجاعة لكي تواجه الإقطاعيين وأصحاب النفوذ والمال الكبار بالجزائر العاصمة الذين تعودوا حتى الآن على إصدار مراسيم نزول المطر وبروز الشمس..إن مهمتك صعبة".[3]

وبعد إطلاع مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة ماندس فرانس على الإقتراحات التي قدمها وزير الداخلية فرانسو ميتران أصدر بيانا بتاريخ25 جانفي1955 يتضمن تعيين السيد جاك سوستال واليا عاما على الجزائر,وكذا قرر دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا,وتم عرض هذه الإصلاحات للمناقشة والمصادقة عليها في02فيفري1955 على المجلس الوطني الفرنسي وعرفت هذه المناقشات خلافات حادة,وقد حاول ماندس فرانس في خضم هذا الجو المشحون بالخلافات والصراعات السياسية أن يدافع عن مشروعه قائلا:"إن الإصلاحات تهدف في مضمونها إلى خنق الثورة المسلحة قبل إستفحالها وأنها مناورة ومراوغة لتهدئة الجماهير الجزائرية" ومع ذلك قاد المستوطنين حملة معارضة ضده مركزين على تدهور الأوضاع العسكرية في الجزائر ومتهمين إياه بالتخاذل ومحاولة التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع التونسيين وإعتبروه واهبا لإستقلال ومخربا للإمبراطورية الفرنسية وقد كان نائب عمالة قسنطينة الراديكالي "ريني ماير"وراء هذه الحملة التي إنتهت بسقوط حكومة ماندس فرانس في6فيفري1955 ونزع الثقة منه وهكذا وجد سوستال نفسه قابعا في باريس حيث عين من طرف حكومة تم الإنقلاب عليها,وبعد الفراغ السياسي الذي دام ثلاثة أسابيع في فرنسا قام المجلس الوطني الفرنسي بتزكية"إدغار فور" الذي فاز بالثقة التي مكنته من الإعلان عن تشكيل حكومته يوم24فيفري1955,ويذكر سوستال بأنه إرتاح لحكومة إدغار فور ولتعيين

[1]-jacque soustelle ,aimée et souffrante algerie ,éd,plon ,paris,1956,p11
[2] - عمار بوحوش,تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية1962,المرجع السابق,ص408.
[3] - حسينة حماميدة,المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية1954-1962,ناشر منشورات الحبر,تعاونية عيسات إيدير,الجزائر,2007,ص123.

موريس بورجيس مونري (M.Bourges Maunoury)[1] وزير للداخلية وهو مسؤوله الوصي[2].

والجدير بالذكر هو أن سوستال قد أجرى لقاء مع "إدغار فور" [3]حتى قبل تزكيته من طرف البرلمان وطمأنه بأن منصبه في الجزائر مضمون وبأن برنامج الحكومة المتعلق بالإصلاحات الذي إقترحه ماندیس سيزكى من طرف البرلمان ثم حثه على القبول بتلك المهمة والذهال إلى الجزائر للشروع في العمل وتطبيق الإصلاحات.[4]

إستلم جاك سوستال مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر وقد إستقبلته مدينة الجزائر بحفاء وعدم إكتراث,وبذلك حرم من الإستقبال الشعبي الذي كانت تقيمه السلطات الفرنسية إحتفاءًا بالحاكم الجديد,وإقتصر مستقبليه على أربعة مسؤولين فقط,وهذه المقاطعة من جانب أوروبي الجزائر مردها تلبية نداء المقاطعة الذي مرده كل من"ريني ماير" و"بورجو",والذي دعى فيه عدم حضور مراسيم إستقبال الحاكم العام الجديد وعدم التعامل معه وفي أول تصريح له بالجزائر قال جاك سوستال:"إنه لا يوجد أبداً أي مشكل مستحيل الحل,إذا ماجوبه بحسن نية وبحسن إستعداد ,ولم يراعي في حله الصالح العام,وبهذه النية قدمت,إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين,ويجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية,ويجب أن تتظافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم والإتحاد هو أول وسائل النجاح".[5]

2-3 تشكيل ديوان سوستال:

إستلم جاك سوستال مهامه في الجزائر في الوقت الذي كانت تعرف فيه حكومة ماندیس فرانس ضعفا كبيرا,ولقد كان لفرانسوا ميتران دورا كبيرا في إقناع جاك سوستال بقبول المنصب وذلك من أجل تجسيد السياسة الإستعمارية لحكومة ماندیس فرانس المتمثلة في

---

[1] -(1914-1993) ولد في Louisant الفرنسية,إلتحق بالمدرسة المتعددة التقنيات وتخرج منها مهندسا خلال الحرب العالمية الثانية,وقع أسيرا وأطلق سراحه في عام1941,إلتحق بالمدرسة الفرنسية للتتحرر الوطني وعين مسؤولا عسكريا على منطقة الجنول,وبعد التحرير إستلم وضيفة محافظ الجمهورية بمدينة بوردو,وبعدها إنخرط في الحزب الراديكالي وأنتخب نائبا للحزب عن مقاطعة La Garanone,عين خمسة عشر مرة وزيرا في ثلاث عشر حكومة,منها وزيرا للداخلية في حكومة إدغار فور,ووزيرا للدفاع والقرات المسلحة في حكومة غي موليه في 13جوان1957,عين رئيسا للحكومة الفرنسية إلى غاية30 سبتمبر1957,ثم وزيرا للداخلية في عهد حكومة فيلكس قايار إلى غاية14ماي1958,كان من بين المعارضين لحكم الجنرال ديغول,مات في 10فيفري1993 بباريس.أنظر:الغالي غربي,المرجع السابق,ص247.

[2] - jacque soustelle,op cit,p3

[3] -إدغار فور(Edgar faure)1908-1988 ولد بمدينة Béziers مارس مهنة المحاماة بباريس,إلتحق مبكرا بالحزب الراديكالي,إلتحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الإحتلال الألماني لفرنسا,أشرف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر التي كان يرأسها الجنرال ديغول,في1946 أنتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي,أصبح وزيرا للمالية(1950-1951),وزيرا أول1952,وزيرا للخارجية1955,ووزيرا أول1955,ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الإجتماعية في سنوات66/68/69/73-1979,وفي1978 فاز بعضوية الأكادمية الفرنسية.أنظر:غالي غربي,فرنسا والثورة الجزائرية,المرجع السابق,ص245.

[4] - Yves couriére,op cit,p,p18-19.

[5] - jacque soustelle,op cit,p3.

مشروع الإصلاحات التي عرضها "فرانسو ميتران" على المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ1955/02/20,كما طلب منه أن يختار مساعديه بعناية.

لذلك حرص سوستال على تعيين وجوه جديدة معروفة بالإعتدال والتفتح على قضايا أبناء الجزائر,فقام بتعيين "جاك جوييي"« jacques jouillet » رئيسا لديوانه المدني وهو شخصية يسارية كان واليا مقربا من "منديس فرانس",وإختار أيضا الرائد "فانسان مونتاي"« le commandant vincent monteil » رئيسا لديوانه العسكري وهو مدير سابق لشؤون الاهالي في المغرب والذي يجيد اللغة العربية ولهجات جزائرية أخرى[1] .

وفي الواقع كان هذا الاخير (رئيس ديوانه العسكري) مكلفا بالاتصال بالقادة الجزائريين والتفاوض معهم (وهو الذي استجوب مصطفى بن بالعيد عند القاء القبض عليه في تونس فيفري 1955 واتصل بالسيد علي زعموم (من الولاية الثالثة)والشيخ عز الدين من جمعية العلماء والحاج شرشالي من المركزيين واحمد فرانسيس من حزب البيان وحاول حين انتصب معهم والدخول في مفاوضات لانهاء الحرب الدائرة رحاها بالجزائر, وتأكيدا على حسن نواياه, توسط لدى الحكومة الفرنسية في شهر ماي من عام 1955 لاطلاق سراح المسجونيين الجزائريين امثال (بن يوسف بن خدة وكيوان) ثم انضمت الى نواة سوستال الألمانية الفرنسية والمعروفة بأفكارها اليسارية"جيرمان تيون "[2]« Germaine tillian ». وذلك في شهر مارس من عام 1955,وقد أسند إليها مهمة بناء المراكز الإجتماعية وتقديم المساعدات الإقتصادية للسكان المسلمين حتى ينسلخوا عن أبناء جلدتهم ويحجموا عن دعم ثوارهم.[3]

2- الإجراءات الأولى لجاك سوستال:

بعد تعيين "جاك سوستال" أخذ يعد العدة لمواجهة غلاة المعمرين والوضع المتأزم في الجزائر ,وأراد أن يكون رجل الإصلاحات السياسية حيث إنتهج سياسة جديدة والتي حملت في طياتها مظهرين أو طابعين:طابع الإصلاحات وطابع التهدئة.

فبمجرد وصوله في منتصف فيفري1955 وتثبيته في الولاية العامة من طرف "إدغارفور",صرح أمام جمع من مستقبليه في الجزائر "أن جد مقتنع أن الأحداث العصبية التي نعيشها ماهي إلا أزمة تطور...علينا أ، نعرف كيف نستخلص منها الدروس ويجب أولا تشخيص كل المشاكل"وفي أول لقاء له مع الصحافة في مكتبه قائلا:"إن مسؤوليتكم ستكون

[1] -عمار بوحوش,المرجع السابق,ص410.

[2] - جرمان تيون عالمة فرنسية متخصصة في علم الاثنولوجيا عاشت في منطقة الأوراس لمدة ست 6 سنوات 1934, ا ستعان بها سوستال في معرفة وضعية الجزائر اكتسبت علاقات مع العائلات الأوراسية، عرفت بمعارضتها لإحلال النظام بأي ثمن .أنظر:Yves Couriere: OpCit, p 48

[3] - عمار بوحوش,المرجع السابق,ص410.

كبيرة لاوجود لمشكل دون حل إذا ماتناولناه بإرادة دراسته بنزاهة وبنظرة ,نأخذ بعين الإعتبار المنفعة العامة...ستكون مهام التعليم,التشييد الإعانة على حياة أفضل هي أهدافنا".[1]

وفي المقابل طمأن جماعة الغلاة التي إشتبهت فيه بأنه جاء للتخاص من مستعمرة الجزائر حيث ألقى في أول يوم خطاب له أمام الجمعية الجزائرية"الجزائر وجميع سكانها يمثلون جزء لا يتجزء من فرنسا... فرنسا لن تغادر الجزائر إلا كما تغادر مقاطعتي بروفانس أو بريتاني[2].....لقد حددت فرنسا خيارا وهذا الخيار يسمى الإدماج(intégratinsm).

كما أكد في تصريحاته أنه لم يأتي إلى الجزائر لخوض المعارك وإعادة إثارة روح الإمبريالية والإستعمار بقوة السلاح,لأن الأمر في نظره"يحدث سوى في بعض الدواوير البعيدة والمتوحشة,وبالمقابل فهو جاء لمساعدة السكان على الحياة بعد أن أهملوا وتركوا لمداخيلهم المحدودة,وأنه يتعين عليه حمايتهم بيد ممدودة وإنقاذهم ببعض الإعانات المالية,وعلى العموم أكد الوالي العام منذ البداية على أولوية الحكم المدني لأنه يريد"إحلال الود والثقة والسلام"[3]

وقد بدأ سوستال في عمله بعد التعرف على الوضعية في الجزائر من خلال التقارير المكتوبة والتقديرات الشفوية,وذلك بعد أن قام بجولة معاينة ميدانية قادته إلى المناطق الساخنة أو المرشحة لذلك:الأوراس وشمال قسنطينة,وقد فهم من هذه الجولة الأولية حقيقتيتن:

- الأولى :أن هناك تناسبا طرديا بين مستوى الفقر والإستعداد للإلتحاق بجبهة التحرير الوطني.
- الثانية:أن"المتمردين"يمثلون"قاطرة الوطنية السياسية والدينية"[4]

وقبل شروع جاك سوستال في السياسة التي أملتها عليه الحكومة والمتمثلة في سياسة الإصلاحات رأى من الضروري القيام ببعض الإجراءات التمهيدية والمتمثلة في:

2-1سياسة التفاوض:

عندما أنهى سوستال تكوين ملفه عن الأوضاع في الجزائر والتي وصفها بالكارثية وجد أن الإدارة الفرنسية قد واجهت عمليات أول نوفمبر بقمع أعمى,ذلك أن الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت كانت ترفض أن تقوم بأي إتصال مع من تسميهم الفلاقة أو

[1] -بوهناف يزيد,المرجع السابق,ص69.

[2] -مقاطعة بريتاني هي منطقة مكونة من أربعة ولايات تقع غرب فرنسا كانت دولة مستقلة إنضمت إلى فرنسا في عهد فرانسوا الأول سنة1534,أنظر عدد صدى الجزائر,الصادرة بتاريخ24 فبراير1955.

[3] - بوهناف يزيد:المرجع السابق,ص410.

[4] - Yvs courriere :le temps de léopard,Editions Fayard,paris,1969,p154.

الخارجين عن القانون,والإصرار على أن المفاوضات الوحيدة هي الحرب لتأديب العصاة والمتمردين,وهذا الإصرار ناتجا على إعتقاد الساسة الفرنسيين بأن ماحصل في الجزائر ليس إلا حوادث عارضة سرعان مايقضى عليها بالقوة والعنف وأن الذين تزعمو هذه الحوادث فئمة من المجرمين وقطاع الطرق لا هدف لهم سوى الخطف والإخلال بالأمن كما يزعمون[1].

ولكن هذا الإصرار سرعان ماإصطدم بالواقع وإكتشف الساسة الفرنسيين أن الأمور لم تكن مجرد حوادث عابرة,مما دفع الحكومة الفرنسية في النهاية إلى الإتصال بهؤلاء القادة للتفاض معهم بهدف جس نبضهم.

فرأى سوستال أنه لابد من مقابلة المسجونين والإفراج عنهم,فجعل من "فانسان مونتاي" همزة وصل بينه وبين المسلمين وخاصة من حمل منهم السلاح حيث يذكر هذا الآخر أنه في :"تاريخ14 فيفري1955 بينما كنت في باريس وكنت أتأهب للذهاب في اليوم الموالي للجزائر أخبرني سوستيل أن مديرية الإقليم(DST),ألقت القبض على جزائريين إثنين بالحدود التونسية الليبية..أحدهما يدعى مصطفي بن بولعيد بحوزته كناش يحتوي على معلومات المقاومة بالأوراس فذهبت مباشرة لرؤيته في تونس,على أساس أنني مرسول من طرف "جرمان تيون"التي تعرفه[2].

فتمحورت المحادثات عن الإنتخابات المزورة ,والإحتفاء المميت للقانون الأساسي لعام1947,وكذلك الظلم القائم في الجزائر في حق الجزائريين وإذ كان هناك حوالي ألف موقوف سياسي تم إعتقالهم عن طريق بيانات الشرطة في نوفمبر1954[3].

وكان الوالي العام ومساعديه يهدفون من وراء هذه الإتصالات إلى محاولة الكشف عن قيادة الثورة ومسؤوليها ومن كان وراء تفجيرها,لأن أغلب القادة في هذه الفترة كانوا مجهولين لدى الإدارة الفرنسية.

ومنه كلف الوالي العام"فانسون مونتاي" بمحاولة التفاوض مع ثلاث شخصيات نافذة في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D) وهي عبد الرحمان كيوان, ومولاي مرباح عن المصاليين وبن يوسف بن خدة عن المركزيين,وتمت اللقاءات فعلا بين هذه الإطارات والرائد "مونتاي" في نهاية فيفري وبداية مارس1955,حيث أراد هذا الأخير جس نبض كلا من بن خدة وعبد الرحمان كيوان,ومعرفة أفكارهما وأشار السجينين على مبعوث سوستال بأن الجهة الوحيدة المؤهلة للتفاوض مع السلطات الفرنسية حول مستقبل الجزائر هي جبهة التحرير الوطني(FLN)ومسؤوليها,وأضاف أنه إذا كانت فرنسا تنوي حقا

[1] - يحي بوعزيز,ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,المرجع السابق,ص319.
[2] -باتريك أفينو وجون بلانشايس ,المرجع السابق,ص214.
[3]- المرجع نفسه,ص214.

التفاوض فعليها أن تبادر بإطلاق سراح جميع المحبوسين أو المحالين إلى الإقامات الجبرية عقب أحداث الثورة[1].

وفي هذه اللقاءات إقترح عبد الرحمان كيوان على "مونتاي" تطبيق سياسة التهدئة بإتخاذ إجراءات تزعزع مناصري الإستعمار,كإطلاق سراح بعض المسؤولين,وحرية التعبير وكذا الإفراج عن الجو السياسي وتحرير النظام تدريجيا بتطبيق قانون1947,كما إقترح بن خدة وقف القمع وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والدخول في المفاوضات مع المنظمات الوطنية المركزية والمصالية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء والمجاهدين[2].

وقد كان جاك سوستال يهدف من خلال هذه الإتصالات أن يقحم المركزيين في "قوة ثالثة"يطعن بها تمثيلية جبهة التحرير الوطني,لكن آماله خابت بعد أن رفضت هذه المجموعة الإنسياق في هذا المسعى[3].

وإثر فشله في التفاوض مع الإطارات واصل الرائد مونتاي عمله الإستعلامي من جانب الوطنيين وحصل على موافقة الوالي العام ليجمع عدد من الشخصيات الوطنية المعروفة بإعتدالها والتي كانت تنشط في تشكيلات سياسية تقليدية, منظمات إجتماعية في لقاء سري مع سوستال,وتم ذلك فعلا بتاريخ28مارس1955في قصر الصيف(palais d été) مقر الولاية العامة وتعلق الأمر بأربع شخصيات وهي:

- الشيخ خير الدين,نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- الأستاذ المحامي وقواق أحد مقربي مصالي الحاج.
- الدكتور أحمد فرانسيس مسؤول في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[4].

وقد حرص مونتاي على التفاوض مع هذه الشخصيات بإعتبارها في نظره تمثل النخبة الواعية والمثقفة والتي تملك القدرات التي تأهلها في إقناع الجزائريين بدلا من الإعتماد على العملاء المتمسكون بالنظام الإستعماري الذي منحهم الإمتيازات[5]

وخلال اللقاء أثار الشيخ خير الدين إنتباه الوالي العام إلى قانون حالة الطوارئ الذي تم المصادقة عليه,والذي يمكن أن يكون بداية لتجاوزات جديدة,وأشار أحمد فرانسيس إلى أنه لا يمكن إقرار سياسة التهدئة إلا عن طريق الإفراج عن السجناء السياسيين والعودة إلى حرية

---

[1] - Ben yacef ben kedda,Abbn-ben M'hidi ,Leur apport à La révolution algerienne,éd dahlab,alger,2000,p74

[2] -محفوظ قداش,وتحررت الجزائر,ترجمة :العربي بوينون,دار الأمة,الجزائر,2011,ص37.

[3] -فرحات عباس,تشريح حرب,المرجع السابق,ص198.

[4] - أنظر خالفة معمري,عبان رمضان,تعريب زينب زخروف,الجزائر,منشورات ثالة ,2007,ص288وأنظر:أيضا فرحات عباس:تشريح حرب,المرجع السابق, ص125.

[5] -Yves Couriere,op cit,p59.

التعبير,وإقترح "جاك سوستال" في الأخير على هذه الشخصيات أن تؤسس"تجمعا وطنيا شرعيا وعقلانيا"يمكن للحكومة أن تفاوض معه[1].

والواقع أن "فنسان مونتاي" إعترف أنه لو كان سوستيل حقيقة ينوي الأخذ برأي حملة السلاح والمعتقلين وكانت له الشجاعة الكافية في المبادرة لإستطلاع أن يتجنب أسوء الأحوال,لكنه ببساطة كان لا يريد إستقلال الجزائر,بل بالعكس ذهب ليعلن حالة الطوارئ[2].

ويبدوا أن "جاك سوستال" أدرك الهفوة التي إرتكبها أسلافه,فأفرج فورا عن بعض المسؤولين,وأبقى على حزب"الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري L.U.D.M.A" الذي يقوده فرحات عباس وأجرى إتصلات مع رؤسائه.

وقد كان عبان رمضان على علم بهذه الإتصالات السرية وقد كشف عن ذلك في تقرير أرسله لجبهة التحرير الوطني قائلا:"تجري أحاديث يوميا وتتأكد حول موضوع محادثات سرية بين سوستال وعباس,والرائد مونتاي وكيوان ومبعوث من وزارة الداخلية ومصالي..إن الإدارة الإستعمارية ستقول لكبار المعمرين أن أسلوب القوة لم يجد نفعا,فالنحاول الآن مع المراوغة وهي تأمل عن طريق عباس وكيوان ومصالي,في إيقاف العمل المسلح لجيش التحرير الوطني..وعلى الذين يرغبون في الحصول على الشرف(التفاوض),أن يشمروا على سواعدهم وبهذا فقط يمكن للجيش أن يسغي إليهم"[3]

وكان هدف الإتصالات لأمل إيجاد جبهة سياسية جديدة تتمتع بالعطف الفرنسي وتصرف الجماهير الشعبية عن الحل الجذري الثوري,والهدف الأساسي الذي كان يسعى إلى تحقيقه هو تطوير هذه الجبهة السياسية الجديدة في ظل العطف العطف الفرنسي إلى درجة تمكنها من إيجاد فرقة مسلحة تعارض بالقوة فرق جيش التحرير الوطني[4]

2-2 الإنتخابات القطاعية:

هذا وإلى جانب محاولات الإصلاح والتفاوض مع الأطراف المعنية بالمشكلة الجزائرية,عملت السلطات الإستعمارية بقيادة الحاكم العام على لعب ورقة الإنتخابات ,إذ نظمت الولاية العامة ما عرف بالإنتخابات القطاعية أو الجهوية(les electons contonale)لإحداث تغيير جزئي في المجالس العامة,وقد كانت أهداف إجراء هذه الإنتخابات هو الحصول على دعم بعض الوطنيين وإمتصاص غضب الجزائريين والحلول دون تأزم

[1] - حميد عبد القادر ,فرحات عباس,رجل الجمهورية,الجزائر,دار المعرفة2007,ص148.
[2] -بتريك أفينو وجون بلانشاس :المرجع السابق,ص214-215.
[3] -أنظر الملحق رقم(01).
[4] - عبد الله شريط ومبارك الميلي,مختصر تاريخ الجزائر,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,1985,ص288-289.

الأوضاع,ومع بداية الحملة الإنتخابية التي يذكر فرحات عباس[1] أنه شارك فيها بعد أن تلقى الضوء الأخضر من جبهة التحرير الوطني لتقديم مرشحين وتحريك الرأي العام المسلم.[2]

والواقع أن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يقوده فرحات عباس كان يرفض التسليم بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري,ويتمثل في إمتناعه عن تنفيذ الأوامر المتعلقة بمقاطعة الإنتخابات الجهوية,فعلى الرغم من وجود تلك الأوامر وتأكيد قيادات المناطق على ضرورة الإمتثال لها,فإن ندوة إطارات الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقدة بتاريخ20مارس1955,قد قررت المساهمة في العملية وأوصلت جميع الإجراءات السياسية والمادية اللازمة للدخول في المعركة الإنتخابية وبهذا الصدد:نشر الأمين العام للإتحاد على أعمدة العدد الثامن والخمسين من جريدة الجمهورية الجزائرية بيان جاء فيه:"إن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يدخل المعركة الإنتخابية بإسم كافة السكان,ولكي نفرض العودة إلى الشرعية الجمهورية إننا نؤكد إرادتنا في العمل على إقامة حوار حقيقي وصادق حول المصالح العليا للجزائر وفرنسا,وبين الفرنسيين والمسلمين,وهذا الحوار وحده هو الذي يستطيع قلب الأوضاع وحو الضغائن وتهدئة الخواطر وإسترجاع الثقة....وإذا تنقل هذه المعركة في الميدان:ميدان الشرعية الديمقراطية فإننا متأكدون من أننا لا نلبي رغبة المسلمين, سكان المدن والأرياف والسجون فحسب,وكذلك رغبة جميع الديمقراطيين الجزائريين,فلهذا نطلب من كل السكان أن يكونوا إلى جانبنا"[3]

وفي المقابلة التي جمعته بسوستال في الثاني من أفريل1955,طلب من الوالي العام إحترام حرية الإنتخاب العام وجدية التصويت,فوعده بذلك وكان فرحات يميط على الخارجين عن القانون ليسو أولئك المقاتلين في الجبال ولكنهم بالدرجة الأولى هم أولئك الذين يدرسون دون عقاب منذ سنتين على القانون الفرنسي,لكي يحافظوا على إمتيازاتهم ومازالوا مستمرين في معارضتهم لأي حل معقول[4].

---

[1] -فرحات عباس(1899-1985) ولد بدوار الشحنة بجيجل,درس المرحلة الإبتدائية بجيجل والثانوية بسكيكدة,درس الصيدلة في كلية الجزائر,توقعوا أن يكون كاتبا نظرا لأسلوبه في الكتابة,ولكن بعد إستقراره بسطيف إختارته السياسة,أسس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا ترأسها لمدة4سنوات من1927-1931,وكان نائب الدكتور بن جلول ضمن فدرالية المنخبين,ولكنه كرس حياته في الجمع بين الشباب المثقف لأنهم يمثلون رأس الحربة للنضال بالنسبة إليه,أنظر:على تابليت,فرحات عباس رجل دولة,ط2,دار النشر,ثالة,الجزائر,2009,ص04.

[2] -فرحات عباس,تشريح حرب,المصدر السابق,ص178.

[3] -محمد العربي الزبيري,قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية,عاصمة الثقافة العربية,دط,2007,الجزائر,ص ص47-48.

[4] - فرحات عباس,المصدر السابق,ص129.

ومن الملاحظ أن نظرتهما كانت مختلفة تماما حيث يقول فرحات عباس بأنني قلت لسوستال "كلنا فلاقة سيدي الحاكم,الشجعان ممن حملوا السلاح والأقل شجاعة إنهم في مكانهم هذا وفي مواجهتكم..[1].

وقد أوضح بن بلة[2] عن هدف هذه الإنتخابات قائلا "كان فكرت سوستال هذه تهدف إلى تشجيع بطريقة غير مباشرة,حركة قومية معتدلة تحبذ مثلنا نفس الأهداف,ولكن بطريقة قانونية إنتخابية,لقد كان المشروع ذكيا لكن فشل في إستدراج هذه الفئة ,فقد كان قادة القومية المعتدلة إنتهازيين بطبعهم ,لم يتخلفوا من أجل تغطية أنفسهم عن الإتصال بنا ,ولم نتخلف من جهتنا على إفهامهم بصرامة بأن ألاعيبهم السياسة لن نتسامح معها إلا في الحدود التي يمكن أن تخدمنا[3].

رغم هذه التصريحات والإستعدادات وبالرغم من الإلتزام العلني بالتوعية ومناهضة العنف,ودخول الوطنيين في لعبة سوستيل إلا أن هذه الإنتخابات إنتهت كما جرت العادة بالتزيف والتزوير من جهة,ومن جهة أخرى سجل إحجام الجزائريين عن التصويت إمتثالا لتعليمات جبهة التحرير الوطني.

3-2 تنظيم جهاز الشرطة:

لم يكتف سوستال بإجراء التفاوض والإنتخابات بل تعداها إلى إحداث تغيير في سلك الشرطة قصد إعادة النظام إلى العلاقات المتدهورة بين المدنيين والعسكريين وبين مختلف مصالح الشرطة,وكان لزاما عليه أن يعيد تنظيم هذا السلك خصوصا وأن جاك شوفالي أبدى سخطا كبيرا تجاه مفتشي المحافظ كوست(costes) الذي زجو برجال أمثال كيوان في السجن,بدعوى أنهم كانوا يتأهبون لألتحاق بالثورة في حين كانوا يجهلون أدنى معلومة عنها,وقد إستهدفت حركة التغيير مدير الأمن العام"جون فوجور " وستة(06) معاونيه وكانت التعيينات التي أحدثها ترمي إلى قطع كل المعلومات المتعلقة بوسط الوطنيين عن جهاز الشرطة في محاولة لتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه غداة الفاتح من نوفمبر1954.[4]

والوقع أن مثل هذه الإجراءات لم تكن ترضي المسوتوطنين في الجزائر,إذ سبق لرئيس الحكومة الأسبق "منداس فرانس" أن أقدم على دمج شرطة الجزائر,وقام بتحويل

---

[1] -ferhat abbas ,Autopise d'une gure,‹ édition L'aurore Garnier frères achevé d'imprimer sur presse Cameron saint amande montrond‹ parise.1981, p74

[2] - ولد في مدينة مغنية يوم25 ديسمبر1916,واصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان,أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي سنة1937,أنتخب سنة1947مستشارا لبلدية مغنية,قائد للمنضمة الخاصة,أعد عملية مهاجمة مكتب بريد وهران عام1949,بمشاركة حسين آيت أحمد ورابح بيطاط,ألقي عليه القبض سنة1950 لاجزائر العاصمة وحكم عليه بسبع سنوات سجن ثم هرب منه سنة1952 ليلتحق في القاهرة بحسين لآيت أحمد ومحمد خيضر,كان من الزعماء المختطفين في حادثة الطائرة. للمزيد أنظر:لزهر ديدة,دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية,المرجع السابق,ص232.

[3] - أحمد بن بلة:مذكرات أحمد بن بلة,ترجمة العقيق الأخضر,منشورات دار الآداب, بيروت,ص97.

[4] -بوهناف يزيد,المرجع السابق,ص72.

تسعة ضباط ساميين إلى فرنسا كان يعتبرهم من المنبوذيين,وهو الإجراء الذي أثار غيظ غلاة المعمرين ,وعجل على إسقاط حكومته.

ويبدو أن هذا الإجراء الجديد يدخل في إطار تحضير الجو العام لمشروع جاك سوستال الإصلاحي الذي يستلزم البحث عن رجال في سلك الأمن موثوقين يعملون على دفع المشروع لأنه لا يمكن القيام بإصلاحات دون توفير الأمن وتهدئة الأوظاع,كما يمكن إعتباره أيضا إجابة لمجموعة الوطنيين الجزائريين الذين دخل معهم الوالي العام في إتصالات وعربونا لهم على" صدق نواياه"[1]...

ومن خلال هذه الترتيبات نستنتج أن سوستال قبل شروعه في القيام بسياسة الإصلاحات التي حاولت الحكومة الفرنسية تطبيقها,أراد أن يبحث عن قوة ثالثة تعمل على دفع هذا المشروع(الإصلاحات),وتقبل بمبدأ الإدماج.

[1] -المرجع نفسه,ص73.

الفصل الثانـي:

سياسة الحاكم جاك سوستال إتجاه الثورة الجزائرية1955-1956

1-السياسة الإدماجية.

لقد إستلم جاك سوستال مهامه في الجزائر في الوقت الذي كانت تعرف فيه حكومة "مانداس فرانس" ضعفا كبيرا,ولقد كان "لفرانسو ميتران" دورا كبيرا في إقناع جاك سوستال بقبول المنصب وذلك من أجل تجسيد السياسة الإستتعمارية لحكومة ماندیس فرانس المتمثلة في سياسة الإصلاحات التي عرضها "فرانسو ميتران",من أجل تهدئة الأوضاع والأنفس ,وقبل أن نسترسل في التعرف على سياسة الإصلاحات سنحاول أولا التعرف على سياسة الإدماج التي حاول "جاك سوستال" تطبيقها تحت غطاء سياسة الإصلاحات.

1-1مفهوم الإدماج ومدلوله في المشاريع الفرنسية:

يعرف الإدماج على أنه التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما ,ويرتكز على فكرة أن إقليم ماوراء البحار ليس إلا إمتداد للدولة الأصل,فيجب أن يوضع تحت نفس النظام هناك أو على الأقل تحت نظام مقارب له,وأن سكان الدولة الذين هم في الجانب الآخر من البحر يجب أن لا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من أولئك الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة,بمعنى فتح مستعمرة جديدة لا يعني إلا مجرد إضافة مقاطعة جديدة للنظام الإداري القائم في الدولة[1].

لذا فمفهوم الإدماج من الناحية السياسية يعني جعل الجزائريين فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ,ويتلقون التعليم ويرتقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانيين الفرنسية لهم,أما من الناحية الإدارية فينبغي أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات تتجزء بدورها إلى وحدات إدارية أصغر مثلما هو الشأن بالنسبة للأقاليم الفرنسية[2].

وظاهر الإدماج غير باطنه,فظاهره هو تحقيق التماثل بين الدولة والمستعمرة ودولة الأصل كما لو كانت مجرد إمتداد للثانية بمعنى "تحويل المواطن الجزائري معنويا وماديا ليصبح شبيها لمثيله بالمتربول ,أما باطنه فهو لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين دون السكان الذين تستهدف السياسة الإستعمارية إقصائهم وإجلائهم من أراضيهم,فالذي يريده المستعمرون هو إدماج ألرض الجزائر فيي فرنسا لا التسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات كما يعني بذلك منطق الإدماج ,فهو إدماج بالنسبة للمعمرين ولكنه إخضاع للسكان الأصليين[3].

---

[1]- عبد الحفيظ بوعبد الله,الطرح الإندماجي في الجزائر,الجذور والتطور,مجلة المنهل,قسم التاريخ والآثار جامعة سطيف,ص01.
[2] -قنون حياة ,سياسة الإدماج الفرنسي خلال القرن التاسع عشر,جامعة جيلالي اليابس,بالعباس,ص144.
[3] - عبد الحفيظ بو عبد الله,المرجع السابق,ص01.

والواقع أنه يجب أن نميز بين الإدماج(intégration) والإندماج(Assimilatin),حيث تخص الأولى إلحاق الرقعة الجغرافية قانونيا بالوطن الأم والثانية بذوبان النخبة الجزائرية في المجتمع الأوروبي,ولكن كلتا الحالتين تجعلهما مرادفة للكلمة الفرنسية(Assimilatin) والتي تعني التماثل وهي عملية ذوبان بين مجموعتين بشريتين يعيشان في نفس الرقعة الجغرافية ولكن مختلفين في الأصل الإثني واللغة والدين ومستوى المعيشة وذلك عن طريق إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإخضاعها لنفس الواجبات والحقوق,لكن لا يتم إلا بالتعليم المشترك والزواج المختلط وبين مصطلح(intégration) والذي يعني ربط إقليم بالوطن الأم,بحيث يمكن التمتع بنفس الحقوق على المستوى السياسي والإرتقاء إلى نفس الدرجة من النمو الإقتصادي وهذا لا يتأتى إلا بالمساواة بين سكان البلدين في الحقوق والواجبات[1]

وخلال عهد نابليون الثالث(1852-1870) حاول بدوره أن يدمج الجزائر في فرنسا وذلك بإنشاء ما يعرف بوزارة الجزائر والمستعمرات سنة1858 الذي يرأسه إبن عمه "جيروم",هذا الأخير الذي صرح في21أوت1858:"نحن أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادها بالدمج"[2].

ومنه نستنتج أن هذه السياسة كانت مطروحة منذ الإحتلال الفرنسي للجزائر وقد حاول كل من الساسة الفرنسيين إعطائها مفهوما خاصا ,غير أن كل هذه التعريفات تصب في قالب واحد ألا وهو دمج مستعمرة الجزائر في فرنسا.

2-1 مفهوم الإدماج عند "جاك سوستال":

لقد أعتبر سوستال من بين المنظرين لهذه السياسة,وكان من أكبر المروجين لها منذ أن حل بالجزائر كوالي عام عليها,وقدتعلق كثيرا بهذه السياسة وراهن عليها لنجاح مهمته في الجزائر وإجهاض الثورة لدرجة أنه بقي طوال عهدته التي دامت سنة يدافع عن المشروع ويشرح مفهومه ويحاول إزالة اللبس عن مضمونه.

وكلمة الإدماج لم يقم جاك سوستال بإختراعها فقد كانت هذه السياسة راسخة في أذهان الساسة الفرنسيون منذ قدومهم للجزائر,ويذكر أن سوستال تفوه بهذه الكلمة عندما ألقى أول خطاب أمام الجمعية الجزائرية في فبراير1955,حيث صرح قائلا:"من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ليس فقط بالمعنى القانوني للكلمة بل فرنسيين مدمجين improporé في ثقافة مشتركة فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية,عمالا مؤهلين موظفين

[1] -أنظر أبو القاسم سعد الله,الحركة الوطنية الجزائرية,1930-1990,ط2,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع,الجزائر,1983, ج2,ص170وأيضا:

-Grand Larousse Encyclopédique,T1Libraire larousse paris ,p1996,p654.

[2] - صالح عباد,المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900),ديوان المطبوعات الجامعية1984,الجزائر,دط,ص06.

وإطارات....."[1].كما صرح أيضا"أنا فرنسا لن تغادر الجزائر أبدا مثلها مثل إقليم البروتون,ذلك هو خيار فرنسا الذي يسمى الإندماج"[2]

وقد وظف سوستال في شرحه لمعنى الإدماج ثلاث مصطلحات وهي الشخصية(personalité) المجموعة(communaité)والمساواة (egalité),فبخصوص الشخصية يرى بأن سياسة الإندماج (assimilation) أو التجنيس التي أقترحت في مراحل تاريخية سابقة,كانت تهدف إلى تحويل كل جزائري مسلم إلى فرنسي من فرنسا دون الأخذ بأصالته وتقاليده وأذواقه,أما الإدماج(intégration) فهو لا يعترف كذلك على دعمها,حمايتها وتطويرها,والإدماج لا يعني إنكار وحاربة هذه الأصالة بل إن أهم مبائى هذه السياسة هو العمل على تطوير هذه الشخصية ودعمها بشتى الطرق,خاصة بتطبيق عداد من الإجراءات الواردة في قانون1947 مثل فصل الدين الإسلامي عن الدولة,وتعليم اللغة العربية,وإجراءات أخرى في المجال الثقافي.[3]

كما كان "جاك سوستال" يلح كثيرا على عدم الخلط مابين كلمتي "إندماج" و "إدماج" فحسبه أن كلمة إندماج تتوجه إلى الأشخاص,حيث يعتبر ذلك من الوهم لأنه من غير المعقول أن نأتي بمسلم ونجعل منه فرنسيا متوسطا,وإن كان هناك مسلمون-تعرفت عليهم-كانوا قد إندمجوا بسرعة في المجتمع والثقافة الفرنسية,وتعني حسب رأيه كلمة إدماج ضم مقاطعة الجزائر إلى فرنسا حسب القواعد القانونية التي تقوم عليها فرنسا مع مراعات بعض الخصوصيات التي تقوم عليها الشخصية الجزائرية"[4]

وعلى المستوى السياسي تفرض هذه الصبغة إجراء الإصلاح البلدي في الجزائر كما كانت تفرض أيضا إجراء إنتخابات في المجلس الوطني(البرلمان الفرنيسي),لأن الجزائر وبإعتبارها أرضا فرنسية يجب أن تكون ممثلة في البرلمان الفرنسي,وعليه يجب تنظيم إنتخابات بالمجلس وفي أقرب أجل ممكن,على أن تكون هذه الإنتخابات بين الفرنسيين والمستوطنين موحد[5].

كما كان يقصد بهذه الكلمة-الإدماج-حسب سوستال في الجانب الإقتصادي من خلال قوله"حيث كانت الفرص كبيرة في أن نجمع مابين إقتصاد البلدين الذين كانا يعرفان في شكل إقتصاد عصري إلى حد ما بالنسبة لذلك الفرنسي,وتقليدي خالص فيما يخص الجانب الجزائري والذي كان سببا في معانات وأمراض كثيرة يحملها الشعب الجزائري.[6]

---

[1] -بوهناف يزيد,مشاريع التهدئة وإنعكاساتها على المسلمين الجزائريين ,المرجع السابق,ص77.
[2] -جمال خرشي,الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر1830-1962,دار القصبة للنشر,ترجمة عبد السلام عزيزي,الجزائر,ص458.
[3] - نايت قاسي إلياس,ومراد أعراب,جاك سوستال وسياسته الإدماجية في الجزائر,مجلة الباحث,ص15.
[4] -باتريك أفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص209.
[5] -. نايت قاسي إلياس,ومراد أعراب,المرجع السابق, ص15.
[6] - باتريك إفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق, ص209.

ويبين "جاك سوستال" مفهومه للإدماج على مبدأ القبول بالواقع الجزائري قبل كل شيء فلا توجد في نظره أي صبغة سياسية صالحة إن لم تؤسس على معرفة الحقيقة الإجتماعية والبشرية عملا بمقولة,"لن تتحكم في الطبيعة إلا إذا أطعناها".

وقد حدد الوالي العام المبادئ الثلاثة للإدماج في مذكرة وجهها لرئيس الحكومة في 26جانفي1956أي قبل إنقضاء عهدته في الجزائر,حيث جاء فيها:

- الجزائر جزء لا يتجزء من الجمهورية الفرنسية,وستبقى كذلك.
- الشخصية الثقافية واللغوية والدينية للجزائر تكون مضمونة.
- المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين الفرنسيين في الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني.[1]

وبهذا يصبح الإدماج بدوره بمثابة "عصا موسى" التي ترى فيها السلطة الإستعمارية و"جاك سوستال" الحل الأمثل لحل مشاكل المستعمرة[2] وأنها هي الخلاص الوحيد للجزائريين، ومستقبل فرنسا والمستوطنين الأوربيين في الجزائر، ذلك أن الثورة المسلحة وضعت السلطات الفرنسية في وضع جديد جعلتها لم تكتف بمحاولة خنق الثورة عن طريق الردع والترهيب وتكثيف العمليات الحربية، والطوابير العسكرية في الشرق الجزائري فحسب، بل حاولت أيضا تطبيق سياسة جديدة تمنع الجماهير المسلمة المحرومة والفقيرة من الالتحاق بركب الثورة عن طريق تطبيق الإصلاحات لاسيما الإدماج .

2-سياسة جاك سوستال الإصلاحية:

أدرك المسؤولون وصناع القرار في فرنسا أنه لا يمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية فقط,بل يمكن تجفيف منابعها من خلال القيام بإصلاحات سياسية وإجتماعية تنعكس ثمراتها بشكل إيجابي على مستوى المعيشة السكان المسلمين,وهي الإجراءات التي دأب جاك سوستال على تطبيقها منذ توليه القيادة العامة بالجزائر,إذ حدد سياسته الجزائرية تماشيا مع الوضع الذي تعيشه المقاطعة الفرنسية,وفي خضم ذلك تم إعداد مشاريع الإصلاحات الموجهة لتشييد سياسة الإدماج خلال شهري فيفري ومارس,وتم تحريرها نهائيا في ماي1955,حيث أوضح الوالي العام في إجتماع الحكومة بتاريخ25جوان 1955 أن إجراءاته ستطبق بداية في المناطق المحرومة[3] وإشترط أن يسبق ذلك تطبيق حالة الطوارئ في كافة أنحاء الجزائر وطالب الحكومة بمساعدات مالية لتحقيق البرنامج الذي صادقت عليه الحكومة وأوكلت له مهمة إنجاز البرنامج الذي مس الجوانب التالية:

---

[1] - Jacque Soustelle, Algérie, le chemin de la paix, éd le centre de l'information sur les problèmes de l'Algérie du Sahara Algérie, le chemin de la paix, P.P 18-19.

[2] -جمال خرشي, الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر1830-1962,المرجع السابق,ص458.

[3] -بوهناف يزيد,المرجع السابق,ص84.

1-2 الجانب الإداري:

رأى سوستال أن هناك خلل في الجانب الإداري قائلا:"لا يمكن أن ننكر....إلتماس,وعدم كفاية التغلغل بين عامة الشعب,لقد كانت الإدارة تطفو كمركب بلا مقود على سطح بحر عميق لا تدري كيف تسيره(أن الملاك الإداري) كان لا يفي بالحاجة,وتحت بعض الرؤساء(كان يهيمن الفراغ)[1]ولإصلاح هذا الجانب قام بـــ:

أ- **التقسيم الإداري الجديد:**تم بموجبه إنشاء مقاطعات جديدة مثل مقاطعة بونة[2],وخلق 12دائرة إدارية جديدة,فارتفع عدد الدوائر من 20 دائرة إلى32 دائرة,والمساواة في التمثيل في المجالس البلدية الكاملة الصلاحية(communes de plein exercice) بين الهيئتين المسلمة والأوروبية ,وذلك برفع نسب المنتخبين المسلمين في هذه المجالس إلى 50 بالمئة عن 20 بالمئة(2.5) وتقسيم البلديات المختلطة[3] إلى بلديات ريفية[4],بترقية الدواوير من أجل إشراك الفعاليات المحلية بغية حل مشاكلها اليومية.

ويتمثل الهدف من هذا الإجراء في تقريب الإدارة الإستعمارية من السكان خاصة المسلمين فتسهل عملية مراقبتهم وضبط تحركاتهم,وهو ما يمكن من إحباط العمل الذي قامت به جبهة التحرير الوطني في المناطق الساخنة.

وقد أعطى جاك سوستال مرامي وأهداف من وراء هذا التعديل منها.

- أن التقسيم السابق لم يكن متطابق مع الخصوصيات الجغرافية والعرقية لكل المحاولات الحكومية لأي ترقية إقتصادية أو إجتماعية.
- كما أن تحقيق هذا الإصلاح وبالأخص الإنتخابات الموحدة كان يعني أن عدادا كبيرا من البلديات ستعود إلى المسلمين,وكذلك الأمر إذا ألغيت البلديات المختلطة وعوضت ببلديات كاملة الصلاحيات,وهذا الإجراء يمس رؤساء البلديات واللذين لن يقبلوا أبدا بالمسلمين كأغلبية في الهيئات التمثيلية[5]

ب- تأسيس مراكز التكوين الإداري:

ولترقية المسار الإداري عمل سوستال على تأسيس مراكز التكوين الإداري وذلك بهدف تكوين الإداريين والسماح لهم بالدخول إلى مختلف الوظائف الإدارية والحصول على منصب

[1] - محمد بجاوي:الثورة الجزائرية والقانون1960-1961,دار الرائد للكتاب,الجزائر,ص55.

[2] - الغالي غربي:المرجع السابق,ص201.

[3] - تقسيم إداري يشمل مجموعة سكان أغلبهم جزائريين تحت إمرة متصرف إداري,كانت تشمل عادة عشرات الآلاف من السكان مقابلة البلدية ذات الصلاحية الواسعة المأهولة في الأغلب بأوربيين تمتع بنفس صلاحيات بلديات فرنسا.أنظر:عاشور شرفي,المرجع السابق,ص62.

[4] -رمضان بورغدة,المرجع السابق,ص155.

[5]- Yves Courrière, La guerre d'Algérie,op cit p.95

شغل في القطاعات العمومية والمختلطة والخاصة,وقد تأسس مركز التكوين الإداري بمقتضى مرسوم22نوفمبر1955 على مستوى معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر[1]

2-2 الجانب الإقتصادي:

تمثلت سياسة سوستال في الجانب الإقتصادي في:

أ-عصرنة الفلاحة بإنشاء صندوق التوسع والتحديث الريفي: (caisse des pension et de modernisation rurales)

والتي كانت تحت مسؤولية مجلس متكون من موظفين وشخصيات من القطاع الزراعي,وأعضاء من الجمعية الجزائرية, يتميز بخضوعه للقانون الخاص,ولكن تفرض عليه رقابة مالية,بهدف تحسين ظروف الفلاحين,مما يصرفهم عن اللحاق بالثورة ,لأن هذه الفئة تشكل أغلبية السكان المسلمين,وهي خزان الثورة من الرجال,وذلك بإغرائهم بإمتيازات,هذا الإصلاح الذي يسمح لهم بتكوين ملكياتهم أو توسيعها والإستفادة من القروض على المدى القصير والمتوسط والحصول على الوسائل المادية والتقنية,وتخلصهم من نظام الخماسة بالتقسيم العادل للمحاصيل بين المالك والشريك,بتحسين الوضعية المادية والمعنوية لأكثر من 140 ألف عائلة من الخماسين[2].

ب-تطوير وتوسيع النشاط الصناعي:وذلك بواسطة تقديم التحفيزات,وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية,وقد إقترح المشروع في هذا الجانب خفض أسعار الطاقة الكهربائية,حيث تم ذلك بدمج مؤسسة كهرباء الجزائر وغاز الجزائر في مؤسسة كهربائية فرنسا,وتوحيد الأسعار في كافة أنحاء الجزائر وفرنسا ,ورفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر إلى 5مليار فرنك,وتحقيق الظرائب في الجزائر بالتدرج مع تشجيع المقاولين والصناعين الفرنسيين لإستثمار في الجزائر من خلال منحهم إمتيازات ضريبية من أجل ربط الوزارات الفرنسية بالأوساط المهنية تقرر تأسيس محافظة التصنيع[3]

ج-إلغاء نظام الخماسة:

أعلن سوستال عن عزمه على إصلاح زراعي ذلك بعد أن أقدمت الحكومة الفرنسية إلى حد توزيع جزء من الأراضي المسقية إلى المعدمين من الجزائريين ,ومن المعلوم أن تلك التصريحات لم تتعدى الكلام الذي سرعان ما إختفت عندما إرتفعت أصوات غلاة الكولون الداعية إلى إستبدال ما أسمته بالقمع وبتطبيق سياسة الأرض المحروقة ,فأمام إعراض

[1] -بوهناف يزيد,المرجع السابق,ص87.
[2] - بوهناف يزيد, المرجع نفسه ص87.
[3] -الغالي غربي, المرجع السابق,ص211.

الكولون,تراجعت السلطات الإستعمارية التي وجدت في الواقع لخدمتهم وللحفاظ على ماء الوجه أصدرت قرارا يقضي بإصلاح نظام الخماسة[1]

فالخماسة التي زعم سوستال أنه أدخل عليها إصلاحات من شأنها أن تحسن أوضاع أبناء الريف الجزائري لا علاقة لها بالمنهج الإستغلالي المتبع من طرف المعمرين الذين كانو يعاملون العمال معاملة البهائم وحينما أحسى المزارعون الجزائريون أنهم لا يستطيعون التصدي لتجاوزاة الغزاة وعملائهم, صاروا يبحثون عن الفلاح الذي يقبل إستثمار الأرض بالمناصفة ولم يكن لسلطات الإحتلال أي دخل في الموضوع لأن الأمر كان يتعلق بإيجاد من يعرض نفسه للخطر مقابل ناتج غير مضمون[2]

وعلى هذا الأساس فإن تطور الخماسة وتحوله إلى مناصفة إنما جاء نتيجة حتمية لإنعدام الإستقرار والأمن في الأرياف,ولقيام الجيش الفرنسي بتعميم سياسة الأرض المحروقة مما جعل مالك الأرض يوكل فلحها لمن تكون لهم الشجاعة الكافية لمواجهة التحدي بكل أنواعه.

3-2 الجانب الإجتماعي والثقافي:

أ-إجبارية التعليم اللغة العربية:سعيا من الوالي العام من أجل جعل الجزائر مجموعة مزدوجة اللغة صدر قانون ينص بإجبارية التعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية الفرنسية,وإدماج الأطفال المسلمين فيها بمضاعفة عدد الأقسام,التي كان عددها سنة1954حولي600 قسم إلى1200قسماً,وإستحداث هيئة خاصة بالمعلمين منها سلك المساعدين,سمي بمعلمي مخطط التمدرس(du plan de scolarisation),وذلك لتخفيف أزمة التوظيف[3]

ففي أول جانفي1955كان قطاع التعليم الإبتدائي يحصي480.000 تلميذا متمدرسا من بينهم20.000 يزاولون دراستهم بمؤسسات خاصة لكن مقابل180.000 طفلا أوروبياً تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر عاماً,كلهم يزاولون دراستهم,ويوجد كذلك2.400.000طفلاً صغيراً مسلماً في نفس السن يعيشون بالجزائر 300 فقط منهم(أي بنسبة الثمن فقط من هؤلاء)تمكنوا من الحصول على مقاعد الدراسة[4].

وفي نفس الوقت تعرضت المدارس المشتبه معلموها بتأييدهم للثورة إلى الغلق ,ومن أجل محاربة الأمية كلفت المراكز الإجتماعية التي كانت تديرها العالمة الإجتماعية(جيرمان تيون) بتولي هذه المهمة وكانت هذه المراكز تستقبل الأطفال دون سن العاشرة,وفيها يتلقون دروسا

---

[1] - jacqus soustelle,op cit p1952.

[2] -العربي الزبيري:المرجع السابق,ص74.

[3] -jacqus soustelle,op cit ,p84.

[4] - باتريك إفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص120.

مكثفة لمدة سنتين ,تتبع في بعض الأحيان بتكوين مهني يساعد المتخرج على إيجاد مهنة,وصلت قدرة إستيعاب كل مركز1050 تلميذاً[1].

ب-فتح الوظيف العمومي ودمج المسلمين الجزائريين في مناصب الشغل:

وذلك بهدف تمكين المسلمين الجزائريين من نسبة أكبر من مناصب الشغل في الوظيف العمومي وخاصة المناصب النوعية التي كانت حكرا على العنصر الأوروبي,ومن خلال سن قوانين إستثنائية تسمح بأن تصل بسرعة نسبة المسلمين في الإدارة والخدمات والصناعة العمومية إلى نسبة50/.[2]

وقد كان المرتب الشهري للعمال خاصة في القطاع الفلاحي منذ بداية أفريل1955,يتراوح بين140إلى427 فرنك فرنسي وذلك حسب المناطق[3]

ج-فصل الدين عن الدولة:عمل سوستال على إدخال تغييرات على إدارة الشؤون الإسلامية التي كانت منذ الإحتلال تحت رحمة الإدارة الإستعمارية,وذلك بمنحها الإستقلالية عن الدولة ,حيث تم تعويض القوانين التي تحكم الشؤون الإسلامية بنظام جديد يشمل على المستوى المحلي لجان مؤمنيين,يتم إختيارهم عن طريق القرعة تحت إشراف قاضي مسلم,وعلى المستوى المركزي يتم وجوبا تعيين محافظ مسلم,وهذا على غرار ما يعمل به في جميع البلدان من دون إستثناء[4], وهو مانص عليه قانون الجزائر1947.

ومنه نستنتج أن سياسة الإصلاحات التي أتى بها سوستال تخفي بين طياتها مخططا رسم بدقة يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية,فتأخذ أولا صفة تابع ثم تتدرج نحو الدمج والذوبان داخل الإطار الفرنسي غير أن هذا البرنامج قد تجاوزته الأحداث,لأنه لم يكن يحمل الجديد,ولم يتناول جوهر المشكل الذي كان مطروقا سنة1955في الجزائر,وهو مشكل سياسي تغاضت عنه الإدارة الإستعمارية التي حاولت إبراز الطابع الإقتصادي والإجتماعي للمشكلة الجزائرية,فالثورة الجزائرية جاءت بإديولوجية جديدة معاكسة تماما لمغالطات الإدارة العسكرية الفرنسية في تعاملها مع الأوظاع وخاصة أن الإصلاحات كانت منبوذة من طرف الجزائريين والمعمرين على حد سواء.

3 السياسة القمعية والإجراءات العسكرية:

مع حلول السنة الجديدة تغيرت الأوظاع كلية وبدأت معالم سوستال تتضح ,حيث أدركت السلطات الإستعمارية أن لا فائدة من مواصلة الكذب والمخادعة العاريين فأصدرت قرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على مايسمى في ذلك الحين بجيوب التمرد خاصة في

[1] - الغالي غربي:المرجع السابق,ص212-213.
[2] - رمضان بورغدة:المرجع السبق,ص158.
[3] -باتريك أفينو وجون بلانشاس:المرجع السابق,ص210.
[4] - jacques soustelle,op cit,p84.

منطقة الأوراس لهذا إشترط سوستال أن يعيد الأمن حتى يضمن نجاح سياسة الإدماج التي كان يدعو إليها,وحتى لا تعرقل سياسة الإصلاحات التي كانت تنوي الحكومة تطبيقها في المناطق المحرومة وفي هذا الإطار شرع جاك سوستال في الجانب العسكري إلى القيام بـــ:

3-1إعلان قانون حالة الطوارئ:[1]

يعتبر قانون حالة الطوارى أخطر إجرام أقدم عليه الوالي العام في الميدان الأمني والعسكري بحيث صدر بتاريخ19مارس1955 بيانا عن وزارة الداخلية يتضمن إعلان حالة الطوارئ,وهو إجراء قانوني جديد أصدرته السلطات تجنب للجوء إلى حالة الحصار التي يحث عليها الدستور عند قيام حرب أو تمرد للجيش[2].

يبدو أن مشروع هذا القانون قد عرف مناقشات طويلة في البرلمان الفرنسي,فقد كان من بين النواب المؤيدين في جلسة30مارس1955 النائب جنتون(jonton) بأنه لا يمكن تطبيق الإصلاحات الإقتصادية فقط في القطر الجزائري فلابد من المبادرة في تنفيذ إصلاحات سياسية وإجتماعية لكي نتمكن بسرعة من إسترجاع الأمن والهدوء للجهات التي تشهد أعمال الإعتداء,أما من بين المعارضين نجد النائبة"أليس السبورتيس"(Alice sportice) لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي,وإرجاع الأمن يكون بوقف عمليات الإضطهاد والإعتراف بالواقع المحسوس بتبني سياسة جديدة في البلاد,وكما جاء تدخل النائب "فالون" المخالف للمشروع الذي يزيد من فتح أبواب المعتقلات,وكما جاء تعقيب السيد"بورجيس مونوري"(Bourges Manunoury) الذي حاول تبرير موقفه بأنه لم يقم بإنشاء هذا القانون وأنه وجده جاهزا وأن سلفه"فرانسو ميتران"هو الذي فكر فيه ووجدناه جاهزا للعمل ونحن الآن نقوم بإكماله ولكن بأحسن الطرق[3]

وبعد أن أثارت مسودة القانون نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي والتي دامت15 يوما,فكان التصويت النهائي عليه ب379 صوتا ضد241 صوت,فخول للسلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة تمثلت فيما يلي:النفي والإقامة الجبرية,تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل,الصحافة,مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها وتشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات,محاكمة الأشخاص المدنيين,وفي الأخير إستطاعت الحكومة الفرنسية إقناع النواب على قبوله ما عدا النواب الشيوعيين والإشتراكيين رفضوا قبوله[4].

فتم إعلانه في سائر البلاد يوم30أوت1955,والذي بدوره يمنع على المواطنين الخروج بدون إذن خاص وغير حامل للإشارة مخصصة فيقتل إذا وجد بعد الساعة السابعة مساءا في الشارع,وبعد مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية مسألة التعذيب في 28 جويلية أقرت

[1] - أنظر نص قانون حالة الطوارئ باللغة العربية والفرنسية الملحق رقم(2) و(3) .
[2] - أنظر المادة7من نص قانون حالة الطوارئ ,الملحق رقم(2).
[3] -يحي بوعزيز,ثورات الجزائر في القرنين19و20ثورات القرن العشرين,دار البصائر,الجزائر,2009,ص ص163-165.
[4] - الغالي غربي,فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1958),دراسة في السياسات والممارسات,المرجع السابق,ص269.

بتمديده,فوصل إمتداده إلى أحواز بسكرة والوادي في يوم1955/04/11[1]. لكي تفصل الجنوب عن تونس ومنع عبور الأسلحة من ليبيا [2]

وفي محاولة القانون إخفاء لهيب الثورة عبر الجنرال إدغار فور في 18 ماي 1955 عن الهزائم الكبيرة بقوله"إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبأ بأننا نسير نحو إنتفاضة معممة تحت لواء الجهاد ,وذلك في سائر عمالة قسنطينة" وجاء تصريح "بورجبيس مونوري" بأن الجزائر أصبحت تشكل مقاطعة فرنسية كبرى وأنه سيكون القمع بلا رحمة ولا شفقة[3] .

2-3 إقامة المحتشدات:

كان من بين الإجراءات التي صاحبت إقرار حالة الطوارئ في الجزائر إقامت المحتشدات ,والتي جاء أمر إنشائها في المادة السابعة(7) من وثيقة القانون وتشير إلى أنه "بإمكان وزير الداخلية في جميع الحالات ,والوالي العام في الجزائر أن ينفيا إلى أي دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد ,كل شخص يبدوا نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام.[4]

والمحتشد حسب عبد الحميد مهري هو "مركز عسكري فرنسي ,تكون إقامته في مواقع إستراتجية يختارها العدو وذلك بجلب السكان وإسكانهم بالقوة فيها لتشكيل حزاما واقيا للمراكز الفرنسية مقابل تدمير أراضيهم على الآخر خاصة مساكن الإيواء ومصادر العيش المتمثلة في المزارع"[5]وقد روعي في إختيار أماكن إقامة المحتشدات المناطق الجرداء والقاحلة وتلك التي تتميز بحرارتها صيفا والبرودة القاسية شتاء وأماكن نائية وخالية من السكان. وأغلب المعتقلات أختيرت لها المناطق الجنوبية من كل عمالة بعيدة عن العمران والمواصلات حتى تكون الطبيعة إحدى وسائل التعذيب[6].

والواقع أن الحكومة الفرنسية التي قدمت مشروع قانون حالة الطوارئ إلتزمت وتعهدت أمام النواب أنه لا يمكن أن تكون هناك معسكرات إعتقال في الجزائر,كما أكد ذلك سوستال قائلا "بأنه لن يسمح بأن يقع في القطر الجزائري تحت سلطته وأيام ولايته شيء قد ثار ضده وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده[7],لكن فيما بعد حدث العكس وذلك من خلال إقامة معتقلات والتي

---

[1] - العربي الزبيري,السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر,مجلة أول نوفمبر, العدد52, 1981,ص54.
[2] - المتحف الوطني للجاهدين,الإمدادات العسكرية وإعلان قانون الطوارئ,20أوت1955,مجلة أول نوفمبر,العدد01,1977/08/23,ص27.
[3] -يحي بوعزيز,المرجع السابق,ص ص196-171.
[4] - أنظر المادة السابعة من القانون,الملحق رقم02.
[5] - عبد الحميد مهري,الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر كيف تحررت الجزائر,وزارة الإعلام والثقافة,الجزائر,1979,ص83.
[6] - Yves Courrière, La guerre d'Algérie, op cit, p103
[7] -جريدة البصائر,"ضلمات بعضها فوق بعض",العدد321 بتاريخ03 جوان.1955,ص01.

سميت تضليلا بمراكز الإيواء [1](les centres d'hébergents),حيث فتحت السلطات الفرنسية أول معتقل في نهاية شهر أفريل1955 في منطقة خنشلة,وتم إعتقال فيه أكثر من 160 شخص,ثم أعقبتهم بأربعة معتقلات أخرى إبتداءا من شهر ماي1955[2]

وفي 7جويلية1955 صدر مرسوما آخر ينص على أن "المراكز المهيأة لتوفير الإقامة والتغذية للأشخاص المعينين في القانون03أفريل1955 يوضعون تحت سلطة حاكم المقاطعة أو قائد الأقاليم حيث يقيم...ولا يسمح الإقامة في المحتشدات سوى الأشخاص الموضوعين في حدود المحتشد ,ويشير ذلك المرسوم أن كل شخص يتجاوز حدود المحتشد سيعرض نفسه لمتابعات قضائية بتهمة الإخلال بقانون1955[3].

أما الوالي العام الذي أمر بإقامة المحتشدات في عمالة قسنطينة, فإنه قد حسن علاقته مع الفلاقة المستوطنين ,وكبر في أعين جماعات الضغط في العاصمة بعدما كانوا يلقبونه ب"حاكم العرب"سيما بعد أن بدأت إنتقادات اليسار له منذ أفريل1955.[4]

إلا أنه رغم ماورد في القانون والمرسوم المذكور إلا أن ذلك لم يمنع من تحويل هذه المحتشدات إلى معسكرات,ومع ذلك كانت النتائج المرجوة من طرف الإدارة الإستعمارية عكسية لأن المحتشدات تحولت إلى مركز لنشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني,ولعبت فيها العناصر المسبلة دورا هاما في التوعية وشرح القضية الجزائرية.

3-3 مبدأ المسؤولية الجماعية:

إلى جانب الترتيبات التي وضعتها الولاية العامة والحكومة الفرنسية وافقت هذه الأخيرة على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ومنح التفويض المطلق للقادة العسكريين لفرض هذا المبدأ كل على طريقته,فاجنرال شاريار(j.cherier) يفسره بأنه يعني إلقاء القبض على جميع رجال القرية والزج بهم في المحتشدات إذا قام المجاهدون بأي عمل تخريبي على مقربة من تلك القرية ثم يسجنون بعد دفعهم غرامات وإعادة إصلاح ما خرب,أما الجنرال بوفر(Beauffre) فكان يرى أنه يجب هدم القرية بأكملها في حالة ما إذا أعدم جندي فرنسي واحد في تلك القرية.[5]كما أننا نجد أن "ديكورنو" قد سن قانونا آخر في سكيكدة وبوقوع كمين في منطقة خاضعة لحكمه فإن الموت

---

[1] -أستخدمت هذه التسمية المهذبة تفاديا لضغوطات الرأي العام الفرنسي والبرلمان والإحتجاجات المحتملة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل اللذين لهما وقع سيء في نفوس الفرنسيين الذين إعتقلوا بالمعتقلات النازية.أنظر:جريدة البصائر,"كلا بل هي محتشدات",المرجع السابق,ص01.

[2] - نور الدين مقدار,المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية,جامعة محمد بوضياف,المسيلة,ص04.

[3] - محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ,ص105-106.

[4] -Yves Courrière,op ;cit p41.

[5] - محمد العربي الزبيري:الثورة الجزائرية في عامها الأول,المرجع السابق,ص128.

يقع على عاتق الجميع وينشر ظله وأسماه "بالمسؤولية الإشتراكية"التي طبقت أولا في الهند الصينية بعد ذلك في الجزائر[1].

ومبدأ المسؤولية الجماعية لم يكن جديدا على سوستال ولا حتى على الجزائريين أنفسهم,فسبق أن قامت الإدارة الفرنسية بتحميل المسؤولية للجازئريين ومعاقبتهم وهو ماعرف سابقا بقانون الإندجينا الذي يخضع مبدئيا إلى سياسة الإخضاع(l'assyttissement) نظرا أن هذه السياسة كانت شرعية بعد الإحتلال الفرنسي وألغيت سنة1882 وبإندلاع الثورة طبقت من جديد وفق أوامر من ضباط عسكريين,بحيث نجد هذه المسؤولية هي من السلوكيات التي تعكس وحشية الجرائم وفضائعها ,وهناك من عارض هذه السياسة أمثال اللجنة الداخلية وكذا "فيوليت" الذي إحتج ضدها بقوله:"تعد خطأ وجريمة لأن في القانون الفرنسي الخطأ هو شخصي"وكذا رفض البرلمان الفرنسي التصويت على العقوبة الجماعية ب370على246.[2]

فالمسؤولية الجماعية إذن تعني هدم القرية وإبادتها كلية بعد إقدام أحد من سكانها بإعدام جندي فرنسي واحد, فتتعلق المسؤولية أو التهمة على عاتق الجميع.

ولم يتردد سوستال من جانبه في تدعيم وتشجيع مثل هذه الإجراءات إذا صرح في أحد الإجتماعات قائلا:"أنا موافق على تحميل المسؤولية للسكان المتواطئين إجبارهم على الإصلاح والتعويض,وإذا لم يكن لديهم مالا,نرغمهم على الأشغال,وعلينا مصادرة مواشي وأملاك المتمردين...[3] .

وبالرغم من أن سوستال رأى أنه من الضروري تعزيز المجهود الحربي لإلحاق الهزائم العسكرية بالثوار,ولكن مع ضرورة التحلي بالحذر مع السكان,لأن القمع المعمم الذي يمكن أن يطال الأبرياء ,يمكنه أن يأجج الغضب,ويزيد من إلتفاف السكان حول الثورة من أجل الإنتقام,ولذلك أمر بضرورة تجنب تطبيق منطق المسؤولية الجماعية بحيث لا يعاقب الأبرياء بجرم إقترفه الخارجون عن القانون ,ولهذا كانت خيبة الإستعماريين عظيمة عندما رأوا النجدات العسكرية القادمة من فرنسا تظاهر بسلوك سياسة الإعتدال[4]

ويبدوا أن هذا الإجراءات المتمثلة في تحميل المسؤولية الجماعية للجزائريين جاءت نتيجة عدم توفر الأمن وإضطراب الأوضاع في الأرياف الجزائرية,وتزايد وتيرة إشعال الأعمال

---

[1] - جريدة المجاهد,قصة القمع الرهيب,« المسؤولية الجماعية» ,ج1,العدد1,1958/11/31,ص16.

[2] -كريم ولد النبيه ,سياسة الإخضاع وقوانين الإنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر,مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية,جامعة الواد,العدد2 ,ديسمبر,2011,ص04.

[3] -Pièrre Beyssade, la guerre d'algerie 1954-1962. De l'insurréction à la fin de la IV république des Barricades d'alger a la paix d'évian, éd Planéte Paris 1968, P 41

[4] - جريدة البصائر,العدد322,10جوان1955,ص01.

العدائية ضد المصالح الفرنسية ,ومن خلال هذا المبدأ أصبح جميع الجزائريين يخضعون للعقوبة الجماعية المترتبة عن أي مخالفة إستثنائية.

4-3 طلب الإمدادات العسكرية:

وسعيا من جاك سوستال للقضاء على الثورة عسكريا,قرر تعين الجنرال "غاستون بارلنج"" على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس,كما تم تعيين العقيد ديكورنو قائدا لناحية السمندو المحاذية لمنطقة الاوراس[1]ويبدوا أن سوستال كثف العمليات العسكرية بهذه المناطق نظرا لأنها كانت مصدرا قلقا وبأرة توتر بالنسبة للحكومة الفرنسية.

وكان من المفروض أن تتضافر جهود الجنرالين,لتحقيق ما أسماه سوستيل "بالتهدئة".وكانت تعليمات الوالي العام لهذا الجهاز الحربي في منتهى الوضوح:

- أولوية مطلقة للعمليات العسكرية,وعدم التردد في إستعمال الطيران.
- قتل أي ثائر والسلاح في يده.
- حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم[2]

وأمام إحتمال إلتهاب المنطقة الثانية المجاورة(الشمال القسنطيني),حولت إليها في منتصف مايو ثلاثة فيالق من منطقة الأوراس,وكانت تعليمات الجنرال"شيريير" القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر لهذه القوات تصب في نفس الإتجاه:

- أقمعو بشدة ظهور أي تمرد جديد.
- سلطوا أشد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين,تطبيقا لمبدأ العقوبة الجماعية[3].

وللقضاء على الثورة بشكل نهائيا سارع الحاكم العام تدعيم الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر بوحدات عسكرية جديدة(10Battalion) مما أدى إلى رفع العدد من000.74 إلى100000 جندي,كما ألح على حكومته الفرنسية بإقناع القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية بأرسال بعض من طائراتها إلى قواته الجوية الفرنسية بالجزائر,بالإضافة إلى سعيه لإبرام إتفاقية مع USA(الولايات المتحدة الأمريكية) لبعث المزيد من الطائرات المروحية.كما أقدم في شهر أوت1955 بإستبدال بعض الجنرالات بآخرين فأستبدل الجنرال(cherriere)و(sp.llman)بالجنرالين(larillotوallarde[4])

وبالتالي فإن حالة الطوارئ وإجراءتها المرفقة كانت جميعها ترمي إلى خلق حالة من الصدمة النفسية,ومحاولة عزل الثورة عن الجماهير الشعبية ,غير أن التجارب العديدة كشفت بأن

[1] -محمد العربي الزبيري,الثورة الجزائرية في عامها الأول,المرجع السابق,ص.108
[2] -محمد عباس,نصر بلا ثمن,المرجع السابق,ص140.
[3] -المرجع نفسه,ص140.
[4] - يوسف مناصرية وآخرون,المرجع السابق ,ص191.

المعتقلات والمحتشدات كانت مراكز جيدة للتكوين السياسي ونشر الوعي وحتى أن معظم المعتقلين وبمجرد الإفراج عنهم إلتحقو بجبهة التحرير الوطني وبجيشها[1].

ومنه نستنتج أن سوستال قام بتطبيق سياسة مزدوجة بهدف تهدئة الأوضاع وفصل الشعب عن الثورة وعن جبهة التحرير الوطني ,ومنه تحقيق مبدأ الإدماج ,وإن كان السيد سوستال لم ينجح في إخماد الثورة من خلال سياسته الإغرائية فلأنه لا يملك إلا الوسائل العسكرية ولم يمكن من الوسيلة السياسية ذلك أن الجو السياسي قد فسد بصفة خاصة.

وما يمكن قوله أن الإجراءات القمعية التي دأب "جاك سوستال" على تطبيقها وحالة الحصار وعمليات التمشيط التي عرفتها منطقة الأوراس خصوصا دفع بقادة الثورة إلى تبني سياسة أخرى يمكن من خلالها التخفيف على هذه المنطقة وكسر سياسة »جاك سوستال« المضللة وهذا ما سنكتشفه بعد تطور الأحداث فيما بعد.

[1] -العربي الزبيري,الثورة الجزائرية في عامها الأول,المرجع السابق,ص124.

الفصل الثالث:

التطورات السياسية والعسكرية وأثر سياسة جاك سوستال على الثورة الجزائرية.

نتيجة الوضع المتأزم الذي عرفته الثورة بسبب تصاعد العمليات العسكرية وسياسة التضييق التي إنتهجتها الحكومة الفرنسية وسوستال,خصوصا في المناطق الساخنة من خلال عمليات التمشيط, تفاءلت الإدارة الإستعمارية بقرب سحق التمرد والقضاء على من تسميهم الفلاقة وأن إستتباب الأمن أصبح وشيكا,لكن هذا التفاؤل الذي أبدى له "جاك سوستال" والحكومة الفرنسية لم يدم طويلا ,فنتيجة لتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت فيما بعد قد حكمت على مصير سياسة سوستال ومشروعه, ومنه فيما تمثلت هذه التطورات وما موقف الحكومة الفرنسية وسوستال منها وهل نجح سوستال في إخماد الثورة

1- رد فعل الثورة على سياسة سوستال بهجومات 20 أوت 1955.

في بداية ربيع1955 مع كثرة العمليات العسكرية الناجحة خصوصا في المنطقة الأولى والثانية وتمركز الثورة بها بصفة قوية,بدأ القلق يتسرب إلى صفوف السلطات الإستعمارية وإلى المعمرين ومن يمثلهم في المجالس السياسية المختلفة ,وأخذ سوستيل في مدينة الجزائر والحكومة الفرنسية في باريس يطمؤنون الجميع فكثرت التصريحات الرسمية والغير رسمية حول الوضعية في الجزائر من كونها فرنسية إلى الأبد وأن الجزائر جزء من فرنسا وأن ليس هناك مفاوضات بل الحرب قائمة حتى القضاء على الإرهابيين والفلاقة وقطاع الطرق.[1]

وهذا الموقف يعني أن الحكومة الفرنسية لم تفهم شيئا مما وقع في الجزائر وأن الثوار ليس أمامهم إلا مواصلة الجهاد وتكثيف العمليات العسكرية وإعطاء برهان قاطع بأن ماتدعيه السلطات الإستعمارية كذب ,وذهبت جميع المنطلقات في هذا المنهج,هذا مادفع بالجزئريين ومنهم زيغود يوسف[2] إلى القيام بهجوم خاطف يشتت فيه سياسة الحكومة الفرنسية وقبر مشاريعها ومنه كان هجوم20أوت1955.

1-1 هجومات 20 أوت1955:

بدأت فكرة هذه الهجومات إثر تطور الأوضاع التي أصبحت تشكل خطورة على مسيرة الثورة التحريرية,وقد بدأت الإستعدادات لهذه الهجومات في شهر جوان 1955 ويقول في هذا الصدد علي كافي"إن فكرة عملية 20أوت1955 كانت مبادرة شخصية من المجاهد

[1] - زهير إحدادن:المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962,مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع,ط1,الجزائر,2007, ص19.

[2] -كان حدادا في كوندي سمندو(منطقة قسنطينة),إنضم إلى حزب الشعب, أختير عام 1948 للمشاركة في التظيم المسلح بينما كان عضو في المجلس البلدي,أعتقل عام1950,لكنه تمكن من الفرار من سجن عنابة1952,عضو في لجنة22,خلف ديدوش موراد على رأس المنطقة الثانية في يناير1955,أستشهد في سبتمبر1955,قرب سيدي مزغيش.أنظر:محمد حربي,المرجع السابق,ص191.

زيغود يوسف ,وتحمل خطورة مسؤولية نتائج العملية,إن لم تسر على مايرام وحسب ما يرجى منها"[1].

ولقد أراد زيغود يوسف تعميم الهجوم على كامل التراب الوطني إلا أن الثورة في تلك الفترة لم تكن تملك جهاز تنسيق أعلى يربط الإتصال بين مختلف القيادات في الداخل[2]

وفي 20جوان قام زيغود يوسف بتجربة ناجحة في سكيكدة إذ تمكن من حشد ما يقرب2000مناضل ومن القيام بهجوم محكم في هذه المدينة وضواحيها,وبعد أن طلب منه شيهاني بشير القيام بعمل يخفف عن المنطقة الأولى الضغط المسلط عليها,قرر أن يعيد عملية20يونيو على نطاق أوسع يشمل جميع القرى والمدن التي يتمركز فيها المناضلون في المنطقة الثانية من شرق مدينة جيجل مرورا من قسنطينة إلى شرق مدينة قالمة[3]

ولهذا الغرض عقد زيغود يوسف إجتماعا عاما لأعضاء قيادة المنطقة ومسؤولي النواحي,وعقد هذا الإجتماع في مكان يسمى"داشرة زمان" قرب مدينة سكيكدة وحضره خصوصا عمار بن عودة,عبد الله بن طوبال,صالح بويندر,مسعود بوجريوة,البشير بوقادوم,عمر شطاي,محمد رعوة,إسماعيل زيتات ,عبد المجيد كحل الراس,وعمار بوقلاز,وهكذا طرح زيغود يوسف فكرته ونوقشت,ووافق الجميع على القيام بالهجوم ووزعت المسؤوليات وكلف كل واحد بالتحضير لهذه العملية وقسمت المنطقة إلى ستة نواحي وهي:قسنطينة وتكفل بها زيغود يوسف,الملية وتكفل بها بن طوبال,السمندو وتكفل بها زيتات إسماعيل,والقل تكفل بها عمر شطاي.[4]

وعين أهم هدف وهي مدينة"فيليب فيل" « philip vill » -سكيكدة حاليا- كونها مركزا هاما للنشاط الإقتصادي والعسكري وكذلك الطابع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة,ولأن يوم20أوت هو يوم السبت المخصص لسوق أسبوعية,حيث يكثر عدد المتوافدين إليها[5].

[1] - علي كافي:مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري , دار القصبة للنشر,الجزائر.1999ص107.
[2] - موسى التواتي,رابح عواد,هجومات20أوت1955,مطابع دار البعث,قسنطينة,1992,ص14.
[3] - زهير إحدادن, ,المرجع السابق, ص20.
[4] - زهير إحدادن ,المرجع نفسه,ص21.
[5] - محمد الصالح الصديق:أيام خالدة في حياة الجزائر, موفم للنشر,الجزائر,2009ص102.

والملاحظ أن عدد المشاركين في يوم20 أوت1955 كان كبيرا نظرا لمساهمة عامة الشعب من الفلاحين بزيهم المدني في هذه الهجومات بالإضافة إلى جنود جيش التحرير وبلباسهم العسكري[1]

أما أعن أهداف الثورة من خلال هذه الهجومات 20 أوت1955 فتمثلت في:

- مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية لرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس[2] التي كانت تعاني من عمليات التمشيط المبكرة آنذاك.
- نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى ,وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد,فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثوري في مهده,ومن جهة أخرى ليتأكد الإستعمار من أن الثورة منتشرة في كل مكان ,ولكي تتسع الهوة بين السلطات الإستعمارية والجزائريين الذين كانو لا يزالون مترددين.
- إحباط سياسة سوستال الذي جاء بسياسة الإصلاحات بهدف تحقيق مبدأ الإدماج لهذا كانت سياسته من بين الأسباب التي دفعت قادة الثورة للقيام بهجوم لافت للأنظار وإحداث قطيعة بينه وبين عامة الشعب [3]

وبعد وضع الترتيبات العامة من طرف القادة العسكريين إنطلقات الهجومات وإستهدفت مراكز الدرك والشرطة والحانات وخربت السكك الحديدية والجسور وأعمدت الهاتف والكهرباء وأحرقت مزارع المعمرين وإستهدفت كل مراكز الإحتلال الحساسة[4]

[1] -Bernard Droz et Evélyne Levés :histoiare de la guerre d'Algérie(1954-1962),Edition du sevil paris :1982,p76.

[2] - عيسى صيود ، الذكرى الثلاثين ل 20 أوت 1955 حدث حاسم في مسيرة الثورة ، مجلة الجيش ، عدد .257 ص .6

[3] - محمد عباس ، الثورة الجزائرية , نصر بلا ثمن مرجع سابق, ص106 .

4 -أنظر: مجلة أول نوفمبر,ذكرى20أوت1955,المنظمة الوطنية للمجاهدين ,العدد12.الجزائر,1975,ص17.

2-1 موقف الحكومة الفرنسية وجاك سوستال من الهجومات:

أ-موقف الحكومة الفرنسية:

أما عن موقف الحكومة الفرنسية فقد جاء في التصريح الرسمي لوزارة الدفاع الداخلية الفرنسية مايلي:"خلال يوم السبت مساء ,مجموعة من الإرهابيين إنطلقت شعلتهم في ضواحي قسنطينة وما جاورها...في هذه المراكز خلال منتصف النهار قذفت قنابل ومراكز الشرطة هوجمت من طرف مجموعة من المتمردين وإستمر التصريح يقول"إن قوات الأمن أعلنت حالة الطوارئ منذ مساء البارحة إعتبارا لأحداث 20 أوت حتى يتصدوا لكل حادث طارئ ,وإستطاعوا أن يتصدوا بسرعة وقوة في آن واحد,وحسب المعلومات التي بين أيدينا الآن فإن هجوماتهم قد سببت عددا من الضحايا على السكان الأوربيين منهم والمسلمين وكذلك قوات الأمن"[1]

ومنه نستنتج أن الحكومة الفرنسية أصيبت بالصدمة والذهول فهي لم تتوقع الهجوم ولمواجهة هذا الوضع رمت السلطات الإستعمارية بثقلها وشنت عمليات قمع رهيبة وبدون تمييز وقان الجيش الفرنسي عن طريق مليشيات خاصة بالإبادة الجماعية ضد الشعب كما في مجازر 8 ماي1945 وكانت أكبر نسبة من التقتيل الجماعي في "فيليب فيل" philip « « vill-سكيكدة- حيث جمع حوالي ألف وخمسمائة(1500) رجل في الملعب البلدي ونفذ فيهم حكم الإعدام جماعيا أما دفنهم فقد تم بواسطة جرافة وفي خنادق حفرت لهذا الغرض, كما قامت بعمليات تمشيط واسعة للأحياء المجاورة[2]

ب:موقف جاك سوستال:

عشية إنطلاق الهجومات شدد الحاكم العام على ضرورة إستعمال القوة وقمع المتمردين,حيث جاء في تصريحه"إن الضغط الذي نمارسه على المتمردين لا يمكن أن نتخلى عنه,وإن الحرب لن تنتهي إلا بعد إعادة السلم العام"[3].

كما قام الحاكم العام عشية تلك الأحداث بإرسال رسالتين إلى كل من وال قسنطينة دي بوش(.....) وقائد المنطقة العاشرة,ناحية قسنطينة الجنرال "لوريو" يهنئهما على سيطرتهما

[1] -محمد العربي الزبيري,الثورة الجزائرية في عامها الأول,الرجع السابق,ص140.

[2] -باتريك إفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص180.

[3]-L'echo d'alger :20-22Aout 1955,p01.

على الوضع ويهنئ من خلالها كل الجنود الفرنسيين ويتأسف عن الخسائر في صفوف الجيش والشرطة والدرك الفرنسي[1].

كما قام كذلك الحاكم بتصريح لإذاعة الجزائرية جاء فيه نصا:"لولا اننا كثفنا الجهود المتمثلة في الوحدات العسكرية ورجال الدرك ولولا أيضا التحركات المختلفة للوحدات لكان إنفجار 20 أوت أحدث أكثر خرابا وأسال كثيرا من الدماء فإن قللت من الألم,ونستطيع أن نقول أن المتمردين لم يدفعوا الثمن..عن الأوامر المعطاة إلى هؤلاء المتمردين وأعوانهم ساهموا في هذه الهجومات سواء بإرادتهم أو مرغمين ,فإن هدفهم كان هو الإستيلاء على الأسلحة... وفي قسنطينة كانت الأحداث مشابهة إذن كانت طريقتهم هي بعث الرعب بأتم معنى الكلمة[2]

أما عن الترتيبات التي إتخذتها الحكومة الفرنسية لضرب الثورة بالقوة فإتضح من خلال تصريح وزير الداخلية الفرنسية,ومما جاء فيه "أنه سيتم إرسال حوالي ستتة(6) فيالق على جناح السرعة وتوزيع السلاح على المعمرين وسكان القرى البعيدة وإستمر قائلا بأن الحكومة الفرنسية قدمت إحتجاجات لكل من مصر وإسبانيا[3].كما رفعت الإمدادات العسكرية وإستعملت الجنود والدرك وإستقدمت من فرنسا بعد أربعة أيام فقط أي يوم24 أوت ستمائة ألف(600.000) شباب تم إستدعائهم بعد تسؤيحهم,وفي30من الشهر نفسه أعلنت الحكومة الفرنسية عن إبقاء حوالي مئة وثمانون(180.00) جندي ممن كان يجب أن يتم تسريحهم[4]

وما يمكن إستنتاجه من تصريحات الحاكم العام ووزير الداخلية عن أحداث 20 أوت أنه ورد في تصريحات الحاكم العام إعتراف صريح بقوة الهجوم وشدته وكذلك بنجاح العمليات التي قام بها المجاهدون وبجانبهم الشعب,ورغم قلة تسليحهم إلا أنهم لم يدفعوا الثمن على حد تعبير سوستال,وذلك راجع إلى التخطيط المحكم الذي قبل الخوض في تلك العمليات,كما إعترف أيضا بأن هناك قيادة للثورة وأن الشعب يعطي لأوامرها وتنفيذها.

أما الوزير الداخلية الذي إستعمل أسلوب العنف فقد ظن أنه بتضاعف عدد الجنود الفرنسيين بالجزائر ,يمكن الحل في القضاء على الثورة والقائمين بها ورغم إدراكه بأن ما يجري ثورة منظمة لها قيادة تسهر على تنظيمها وليسوا مجموعة خارجة عن القانون كما يدعون ,إلا أنه لجأ كعادة المسؤولين الإستعماريين إلى محاولة إخراج الثورة من طابعها الوطني وجعلها تابعة لدولة أجنبية وأن حكومة بلاده قدمت إحتجاجات إلا كل من مصر

[1] - محمد العربي الزبيري,الثورة الجزائرية في عامها الأول,المرجع السابق,ص143.
[2] -المرجع نفسه,ص144.
[3] - L'echo d'alger :26Aout1955,p.08
[4] -محمد العربي الزبيري,المرجع السابق,ص198.

وإسبانيا,ليوهم الرأي العام الفرنسي والعالمي,بأن هاتين الدولتين هما المسؤولتان عن مايجري في الجزائر.[1]

ومنه نستنتج أن الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة قد هيأت بصفة غير مباشرة لهجومات20أوت1955,فقد كانت الحاجة ملحة لكسر القيود التي فرضتها السلطات الإستعمارية و ضربة مباشرة لتفتيت سياسة سوستال الذي شعر عقب هذه الهجومات بخيبة أمل كبير بعد أن وقف على هول هذه الأحداث قائلا: هناك حدثان ثورة أول نوفمبر وهجومات20 أوت1955...[2]

وبالفعل فإن معظم أهداف قادة الثورة من القيام بهجومات20 أوت قد تحققت وعلى سبيل المثال نذكر:يقضة الحس الوطني لدى منتخبي الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون اللائحة المشهورة بعد حوالي شهر من وقوع الإنتفاضة(لائحة22نائبا),كما نشير إلى أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص نتيجة لذلك ثلاثة أيام في منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية,أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها بفضل بلدان العلم الثالث قد سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة سنة1955,وكان ذلك بأغلبية صوت واحد,وأكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالإنسحاب,بينما في الجزائر صرح سوستيل:"إن ماوقع في نييورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير[3]

ورغم مرارة هذه الأحداث والخسائر التي تكبدتها الحكومة الفرنسية ,شعر سوستال بتلاشي سياسته في الجزائر ولأنقاض الموقف حاول القيام بمبادرة أخرى لإعادة هيبة الحكومة الفرنسية ومراقبة سير أحداث الثورة وضبط تحركات الثوار, وذلك بإنشاء ما يعرف بالمصالح الإدارية المختصة(sas) ,وذلك في إطار العمل المزدوج الإعلامي والبسيكولوجي النفسي أو ما يعرف بالحرب النفسية أملا منه لأنقاض سياسة الإدماج في الجزائر وهذا ما سنعرفه لا حقا.

2-المصالح الإدارية المختصة:

في سياق تطور السياسة الإستعمارية في الجزائر قام سوستال بتشكيل المصالح الإدارية المتخصصة,خاصة بعد شعوره بفشل سياسة الإدماج التي كان يهدف إلى تحقيقها,خاصة بعد الضربات الموجعة التي تلقاها من الثورة والمتمثلة في هجومات20أوت1955,مما دفع به إلى القيام بمحاولة أخيرة لإنقاض سياسته في الجزائر لذلك لجأ إلى إنشاء هذه المصالح وعليه فما هي المصالح الإدارية المختصة وماهي

[1] -المرجع نفسه,ص199.
[2] - محمد العربي الزبيري, المرجع السابق ,ص144.
[3] -المرجع نفسه,144.

مهامها؟ ومن أين إستوحى سوستال هذه الفكرة والإسراع بتعميمها بالجزائر بداية من الأوراس ؟

2-1 تعريف المصالح الإدارية المختصة(sas):

هي عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد تسمى في الريف بsas المصالح الإدارية المختصة,وفي المدينة تسمى بsau المصالح الإدارية الحضرية,بحيث نجد هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار العمل المزدوج الإجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن ,فكانت بمثابة أداة أساسية في الحرب تسعى إلى إحصاء كل السكان لضبط عدد المتهمين والأبرياء وكذلك بمثابة العيون المفتوحة للقوات العسكرية[1]

كما كانت هذه المصالح الإدارية المتخصصة(sas) موضوعة تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 رجلاً لى35 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز لضباط sas أو بداخل محتشد,فهي عبارة عن مكاتب يسيرها عسكريون مختصون في الشؤون المدنية تم إستقدامهم منذ سنة1955 معظمهم من تدرب في مدرسة "الماريشال ليوتي"[2] بالمغرب الأقصى[3].

بحيث إستطاعت إنشاء شبكات منظمة سرية تسمى"بالبطاقات البيضاء",التي يتمتع حاملها بإمتيازات يلقي أجور مقابل الإدلاء بمعلومات جول تحركات المجاهدين بإستعمال حيل مختلفة في ذلك[4],فكانت مقراتها متشابهة في مختلف القرى والدواوير والتي لها مصالح متعددة مقسمة إلى أقسام وهي:مصلحة الحالة المدنية ومصلحة الإستعلامات,مصلحة الإدارة,المصلحة السيكولوجية وبها(مجموعة المرشدات ,المصالح الطبية والممرضات ,مصلحة المرشدين الموجهين للتعليم ,مصلحة الدعاية ومصلحة التنشيط(في بيوت الشباب)

فحسب إدعاء وزارة الدفاع بأن هناك علاقة متكاملة فيما بينهما في منشور لها قائلة:"كل واحد منهما يصب في قالب واحد ألا وهو خدمة هؤلاء السكان",وفي الحقيقة أن هذه المصالح تعتبر إمتدادا للمكاتب العربية[5]

---

[1] - رشيد زبير:جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة(1962-1956),دار الحكمة الجزائر,2010,ص41 43.

[2] -الماريشال ليوتي أو ليوطي« Louis hubert conzalve lyater» (1934-1854) ولد في نانسي17نوفمبر1954,كان ضابطا ساميا برتبة كرونيل زمن الأزمة الدبلوماسية حول المغرب بين الدول الأوروبية المتنافسة على الإستعمار في شمال إفريقيا من1900 إلى1912,كان يقيم مع فرقة جيشه بعين الصفراء في الجزائر على مقربة من حدود المغرب,ولما نشأت حوادث الحدود بين المغرب وفرنسا بسبب التحرشات الفرنسية وردود فعل القبائل المعارضة ,كان ليوطي مكلفا بعملية الإحتكاك والمناوشات لإقالة راحة الدول المغربية وخلق المشاكل.للمزيد أنظر:حسن الوزاني,حياة وجهاد"التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية,ص ص196-197.

[3] - يحي بوعزيز:الثورة في الولاية الثالثة,أول نوفمبر1954-19 مارس1962,دار الأمة,الجزائر2004,ص235 -236.

[4] -عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة، 2007 ، ص116

[5] -أنشئت هذه المكاتب خلال الفترة الممتدة مابين(1870-1833) بقيادة الجنرال تريزيل في سنة1833 التي وعد بها الجنرال"لامورسيار"لتجدد ركائز الإحتلال عن طريق إيجاد وسيلة ربط بين الشعب وإدارة الإحتلال وكذا مراقبة إدارة

ولقد إنتشرت هذه المصالح في الأرياف أولا ثم إنتشرت بسرعة في المناطق الحضرية التي يقطنها أكثر من 100.000 نسمة,قبل صدور قانون1957/07/27[1].
ولتحصيل المعلومات قسمت مصالحها إلى ثلاث نقاط: التواجد بالقرب من المحتشدات والتربيعات بإقامة أبراج المراقبة والمكاتب الإدارية وإتخاذها مكانا متوسطا حتى تكون قريبة من كل جهات,وإستخدام إمكانيات المكتب الثاني للجيش الفرنسي في الإستخبارات,والإعتماد على تجنيد العملاء[2].

أما بخصوص فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة من طرف سوستال نظرا لكونه تأثر بالخبرة المكسيكية فبعد إنتقاله للمكسيك ومشاركته في حركة الأهالي سنة 1932,فكان المعلمون والمساعدون الإجتماعيون والأساتذة ينتقلون من قرية إلى أخرى لتربية الهنود والغاية هنا أن هي الهنود في الطائفة المكسيكة,وهذا ما سيطبق في الجزائر من خلال الإندماج ونقل التحديثات المكسيكية من الهنود إلى المسلمين الجزائريين[3]

الأمر الذي جعله في ديسمبر 1955يبادر بإنشائها بتاريخ26 سبتمبر1955 وأنشء700منها,والحقيقة هي أن هذه المصالح أول ظهور لها في الجزائر يرجع إلى1832 والتي أنشأت منذ سنة 1833 على يد الجنرال (تري زيل) وبعده الجنرال(لامورياس) بإعتباره أول شخصية في هذا الميدان يجيد التحدث باللغة العربية الفصحى و"الدارجة" علاوة على معرفتهم التامة بالعادات ةالتقاليد الجزائرية سواء في الريف أو المدينة ,وكان هدف هذه المصالح هو تكثيف مصالحها وزرع الخوف بين أوساط السكان لمنعهم من دعم الثورة[4]

2-3 تشكيل المصالح الإدارية المختصة:

تتشكل المصالح الإدارية المختصة من مجموعة من الإداريين والنفسانيين والعسكريين ,إضافة إلى بعض ضباط الشؤون الأهلية الذين لهم خبرة في التعامل مع العرب والبربر فكانت من بين القوانين التي وضعها الحاكم العام منع الأطباء من معالجة المقاومين الجرحى وبيع الأدوية والقطن لهم إلا بوصفة طبية,بحيث كانت كل مصلحة تتشكل من ضابط المصلحة(رئيس أو مسؤول المصلحة) وهو عموما ضابط سابق للشؤون الإسلامية

مختلف القبائل,فتنوعت إختصاصاتها من إدارية وإجتماعية,دينية,سياسية,إقتصادية,ثقافية,ومن قيام بمهام الشرطة والقضاء ويضم كل مكتب ضابط أي رئيس المكتب,وضابط مساعد وكاتب فرنسي مترجم,إلى جانب الخوجة,كما أن هناك رؤساء المسؤولون عن الشعب.للمزيد من الإيضاح حول المكاتب العربية وأهميتها في السياسة الإستعمارية الفرنسية أنظر:عمار بوحوش,المرجع السابق,ص ص 130-131.

[1] - جمال خراشي : الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر(1962-1830) ,المرجع السابق,ص492.

[2] - عمار قليل ، المرجع السابق، ص110 .

[3] - قريقور ماتياس، المصالح الإدارية المختصة في الجزائر بين المثالية والواقع(1962-1955),ط1،ترجمة:محمد جعفري,منشورات السائحي ,الجزائر,2013 ص ص27-29.

[4] - محمد الصغير هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي،2012 ,ص136.

,فكان على رأس كل مكتب ضابط يسعى إلى التغلغل وسط السكان والتأثير على عقولهم وإستمالتهم وكسب ثقتهم لأن اللجوء إلى العنف مباشرة يؤدي إلى نتائج عكسية[1].

بالإضافة إلى وجود نائب المصلحة برتبة ضابط صف ومستخدمين وكاتب ومحاسب خاص وخوجة ومستخدمين صحيين,كذلك لها طابعها الخاص وممرضين ورجل إتصال خاص بها وشبكة إستعلامات وكانت كل دائرة تتواجد داخل أو بالقرب من القرية بحيث كان الضباط من قدامى الهند الصينية أجروا تربص متعلق بالمجتمع المسلم بصفة عامة وبالذهنية الجزائرية بصفة خاصة[2].

أما عن شروط التوظيف ضمن المصالح الإدارية المختصة والتي تحدث عنها "قريقور ماتياس"أولها لكي يصبح الإنسان ضابطا ضمن المصالح الإدارية المتخصصة وجوب عليه التطوع مع التعويض وذلك حسب الرتبة بين9000و18000 فرنك,ويجب أن يتحول ضابط الإحتياد إلى وضعية عامل لفترة تتراوح بين 6 أشهر وثلاث سنوات قابلة للتجديد محددة ب15 سنة من الخدمة,فالعقيد "إ .ينوكس(y.niox) الذي بدوره وضح حقيقة التوظيف على أن ضباط الفرقة كان يشغلها دون تمييز(رائد ,مساعد أول,أو ملازم أول إحتياطي) مهما كانت الأقدمية في الرتبة مع قليل من الأمل والترفيه,ومما يلاحظ على سن الضابط لم يشر إليه إلا في العدد06سبتمبر1956فقط[3].

2-4 مهام المصالح الإدرية المختصة:

نتيجة للوضع المتأزم الذي تعرفه الحكومة الفرنسية, رأى الساسة الفرنسيون على ضرورة تحقيق التهدئة لهذا دأب سوستال على إنشاء المصالح الإدارية المختصة,وعمل على تقسيم مهام هذه المصالح إلى مدنية وعسكرية بوليسية ,بهدف النيل من جبهة التحرير الوطني وفصل الشعب عنها بإستعمال وسائل الترغيب والترهيب سياسيا ونفسيا وإجتماعيا.

أ- **المهام المدنية:** من بين المهام المدنية التي أوكلها جاك سوستال لهذه المصالح هي رعاية الشأون المدنية والإجتماعية للأهالي وقد كانت تشرف على هذه المراكز الإجتماعية الباحثة الأنثوغرافية "جرمان تيون"

ويمكن حصر المهام التي تقوم بها هذه المصلحة في:

- تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة المساعدات الطبية المجانية(AMG) -(Assisatanse Médicale gratiute), والفرق السوسيو- طبية(Equipes Médco-sociale) التي يشرف

[1] - المرجع نفسه,ص136.

[2] - عمار بوجلال,حواجز الموت ,(1959-1957) الجبهة المنسية ترجمة:زينب قبي ,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954,ص ص 132-133

[3] - قريقور ماتياس,المرجع السابق ,ص ص 35-39

عليها الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي[1],وذلك بهدف تلميح صورة الإدارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل عملية تأطير الجزائريين ومراقبتهم.

ب:المهام العسكرية:

لقد قررت المخابرات الفرنسية وعلى رأسهم "سوستال" تشكيل قوات موازية لجيش التحرير الوطني,فكانت المحاولة هي تجنيد عملاء جزائريين من سكان منطقة القبائل وترسلهم إلى جيش التحرير الوطني بهدف تشويه المجاهدين وضرب مصداقيتهم وأطلق على هذه العملية الإستخباراتية:

- عملية العصفور الأزرق"L'Opération Oiseau bleu ":[2]وهي عبارة عن مؤامرة مدبرة من طرف القوات العسكرية الفرنسية خطط لها سوستال ,ويطلق عليها عدة تسميات:

- عملية عسكرية سرية: operation armee secrete
- كومندو:ك commandosik
- قوة:ك forcec :k
- المؤامرة le complot

وقد بدأ الوالي العام التفكير فيها خلال شهر نوفمبر1955,بعد عام من إندلاع الثورة وذلك في إطار البحث عن القوة الثالثة التي ستكون بديلا لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني,تساعد على تطبيق سياسة الإدماج التي يتحمس لها سوستيل ويسعى جاهد لتطبيقها ,رغم أن الزمن قد فاتها وتجاوزها وفشل الفرنسيون في تطبيقها بالهند الصينية وفي الجزائر قبل إندلاع الثورة,وهو مادفعه بالإسراع في إطلاق هذه الفكرة قائلا"هناك شيء يجب القيام به بشأن خطة البربرية"[3]

حاول سوستال تبني هذه السياسة والتخطيط لهذه العملية ,وعهد إلى منظمة المصالح الإدارية المختصة(sas) أن تمهد لها بوسائلها الخاصة والمعروفة,وتم تعيين الجنرال بوفر(Beaufre)[4] على رأس الفرقة الثانية للمشاة البحارة(2éme Division Dineanterie de marine) ليحارب الثوار في منظمة العمليات بالقبائل(k.0.2),ويشرف على إنجاز هذه العملية,كما عين الجنرال

---

[1] -محمد الأمين بالغيث وآخرون,ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم,المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر,الجزائر,1997,ص05.

2 - أنظر الملحق رقم04.

[3] -Abel fatbi , « Opération Oiseu Bleu »Yuepar les ethnologes,mémoiaria ,p42.

[4] - عسكري فرنسي ولد في عام1919,تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام1921 برتبة ملازم في سلاح المشاة ورقي إلى رتبة عقيد في علم1945,وإلى رئيس عميد في عام1951,وحصل على رتبة لواء في عام1955 ففريق في عام1958,إشترك في الحرب العالمية الثانية كضابط في سلاح المشاة,ثم خدم في الهند الصينية بعد الحرب(1945-1948) وقاد عملية تونكيس (المنطقة العليا)وعمل في هيئة أركان "دولاتردو تابيني"ثم إنتقل إلى الجزائر في مطلع الخمسينات من القرن العشرين ليعمل كقائد في فرقة المشاة المكاسكة الثانية التي كانت تمارس عمليات التهدئة في منطقة قالمة .أنظر فراس البيطار,الموسوعة العسكرية والسياسية,الجزء2,ص507.

سبيلمان(spillman)على منطقة الأوراس,وحاول هو الآخر حاول أن يكون فرقا للدفاع الذاتي من الجزائريين[1]

وقد تم إسناد هذه العملية(العصفور الأزرق) إلى عناصر المنطقة العاشرة للجيش الفرنسي بالتعاون مع بعض الأفراد العاملين في جهاز المخابرات الفرنسية وفي مقدمتهم المدعو "الطاهر حشيش" الذي يعتبر بمثابة عنصر ذكي وصديق حميم لقائد جهاز مراقبة التراب الفرنسي بباريسDST.[2]

بدأ التمهيد لعملية العصفور الأزرق في شهر نوفمبر1955 عندما إتصل مفتش قديم للشرطة في فرقة الرماة يدعى أوسمر ousemer (مفتش DST) وهو من أصل قبائلي بالطاهر حشيش« Tahar Achiche » نظرا أن كان لديه علاقات في منطقة عزازقة " Azazga" ,وقد كان هدف سوستال من هذه العملية هو إختراق صفوف جيش التحرير الوطني وتشويه سمعته في المنطقة[3]لهذا فكر هذا الوالي العام في تجنيد رجال من منطقة القبائل وتسليحهم على غرار كتائب جيش التحرير,ليندسوا بين جنود التحرير ,ثم ينقلبوا عليهم وكلفت الولاية العامة, مصلحة الوثائق التابعة للمنطقة العسكرية العاشرة,لتباشر العمل,وهي لا تخضع إلا لمكتب الوالي العام مدنيا,وللجنرال لوريلو LORILLOT رئيس المنطقة العسكرية العاشرة عسكريا[4]

تشجع حشيش الطاهر للفكرة وإتصل بصديق له يدعى أحمد أوزايد الذي دخل مع في حوار ومناقشة حول هذه الخطة التي إقترحتها الحاكم العام[5].

ولما كان" أوزايد" مناضلا قديما في حزب حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية ,وصديق لكل من أعمر أوعمران[6],وكريم بالقاسم ,سارع بنقل الخبر إلى المجاهد "نحمد إيبازورن" أحد ضباط جيش التحرير في المنطقة الرابعة,وطلب منه نقل الخبر إلى كريم بالقاسم فأمر هذا الأخير بأن يواصل إتصالاته مع حشيش حتى يعرف خطة المخابرات الفرنسية وأهدافها وعرض عليه مخططه ووسائلها,وعندما عاد حشيش إلى العزازقة,إتصل بصاحبه أوزايد كاملا على أن يبقى سريا وسأله ماإذا كان بإمكانه أن يحصل على المال والأسلحة لمحاربة الثوار وعن عدد الذي يمكن تجنيده من الحركى ,وتم الإتفاق في البداية على إختيار خمسة

---

[1] -يحي بوعزيز,الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة1954-1962,شركة دار الأمة للطباعة والنشر,ط2,الجزائر,2010,ص104.

[2] - صالح مختاري ,جواسيس في مهام سرية,"عملية العصفور الأزرق"أول مواجهة بين المخابرات الجزائرية والفرنسية أثناء حرب التحرير,متاح على الموقع mokhtaria.over.blog.org06/05/2018.03.16

40- Lacoste-Dujardin Camille, Opération «Oiseau bleu», 1956, Géostratégie et ethnopolitique en montagne kabyle, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,p179

[4] -يحي بوعزيز,الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة,المرجع السابق,ص107.

[5] -بخصوص الحوار أنظر:كتاب يحي بوعزيز,الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة,المرجع السابق,ص108.

[6] -ولد في1919 بذراع الميزان بتيزي وزو ,مناضل في حزب الشعب الجزائري,حكم عليه بالإعدام بتهمة المساس بأمن الدولة الفرنسية,عضو لجنة التنسيق ةالتنفيذ,عين قائدا على منطقة الجزائر.للمزيد أنظر:"لجنة التنسيق والتنفيذ",عن جريدة المجاهد,الجزء الأول,العدد11,الجزائر,الفاتح نوفمبر1957,ص09.

عشر رجلا ,وإفترق الرجلان وعاد حشيش إلى العاصمة ليحكم ويضبط الأمر مع الولاية العامة,ونقل أوزايد الأمر إلى كريم بالقاسم في نفس اليوم فدرسه مع محمدي السعيد وذلك بالكيفية التي تخدم الثورة,لأنه كان يعرف أوسمر,أحد قياد القبائل التابعين لمصلحة د.س.ت DST[1]

ومن رأيه أنه سيعمل في يوم ما لتأييد جبهة التحرير الوطني مثل المفتش أريانARBANE,قرر كريم بالقاسم أن يجند لحشيش الطاهر حوال 15رجلا وأعطيت أسمائهم لحشيش الطاهر مع بطاقات تعريفهم ,وإختار منهم رجلا ذو ثقة وهو "مخلوف محمد" من "آيت ونيش",وكلفه بأن يكون إلى جانب" أوزايد",ويتولى الإتصال بالفرنسيين ويحدد الأسلحة والمبالغ المالية لكل فوج يجند,ويظهر حماسه للعملية.[2]

تسلم "حشيش الطهر" هذه القائمة وعاد بها "أوسمر" إلى الولاية العامة وتمت دراستها ثم عاد بالموافقة إلى "أوزايد" بالعزازقة وأبلغه أنه منذ اليوم سيتحمل المسؤولية بإسمه وتحته وإن قيادة الحرب في باريس لا علم لها بهذه الخطة[3]

سارعت مخابرات الثورة, بالتحضيرات والإستعدادات اللازمة وكذلك أهمية الإعتناء بهذا الملف السري,تم التحضير لهذه الخطة دون علم الأجهزة الفرنسية,رغم أنها كانت الناشطة بدون منافس في الساحة الجزائرية.

وحتى يغطي "كريم بالقاسم" الخطة ويشتت أنظار القوات الفرنسية,ويساعد مجنديه في هذه العملية طلب منهم أن يكثروا من إطلاق النار في الهواء وفي الليل بينما يقوم هو بتصفية المصاليين وإغتيالهم ويقدم جثثهم إلى المجندين ليقدموها بدورهم إلى القوات الفرنسية [4]

ويبدوا أن كريم بالقاسم كان يختار قتلاه من خارج المنطقة حتى لا يتم التعرف عليهم وتظن القيادة الفرنسية أن منطقة القبائل خالية من جنود جيش التحرير,وهكذا تحمل المصاليون ثقل هذه العملية وكانوا ضحاياها.

دخلت "القوة كا"(force k) في تنفيذ العمليات العسكرية ليلا,وهي عمليات كان كريم بالقاسم يعدها ويحضرها بنفسه حتى يسيطر على الوضع في المنطقة,وكانت الإشتباكات تجري بطرق وهمية يعود بعدها المجندون إلى حياتهم العادية,وحتى الخسائر المادية والبشرية التي يتم الإعلان عنها في الواقع كانت في صفوف الخونة والحركة والعملاء الذين كانت قيادة الثورة تأتي بهم من مناطق أخرى ,ليعدموا في ساحة المعركة حتى يتأكد لفرنسا وفاء

[1] - يحي بوعزيز,الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة,المرجع السابق,ص109.

[2] -يحي بوعزيز,المرجع السابق,ص110.

[3] -صالح مختاري ,جواسيس في مهام سرية,عملية العصفور الأزرق,المرجع السابق, متاح على الموقع mokhtaria.over.blog.org

[4] -يحي بوعزيز,المرجع نفسه,ص110.

المجندين"العملاء",وزاد حماس المخابرات الفرنسية فزادت في التجنيد والتسليح,حتى وصل عدد المجندين في "قوة ك"إلى 1500 رجل[1]

أمر كريم بالقاسم بسحب المجاهدين من عملية العصفور الأزرق وتحويلها إلى قوة ظاهرة تتكفل بالدفاع وحماية المنطقة في حالة شن أي هجوم فرنسي على المنطقة,وصادف هذا القرار لجوء الجنرال الفرنسي"أوكي" إلى التفكير جيدا في "القوة كا" مباشرة بعد تعيينه لتسيير هذه القوة,إلا أن جاك سوستال عارض هذا التعيين,وعين بدله النقيب "هنتيك" الذي أول خطوة قام بها تمثلت في فتح تحقيق لمعرفة كل فرد من "القوة كا",وطالب النقيب مباشرة بتدعيمه بعناصر فرنسية من الفيلق الخاص للمضليين,والمعروفة بإسم الصدمة11" 11^{e} CHOC",وقام الكولونيل "ديكروس" بتلبية طلبه ومده بثلاثين عسكريا من بينهم سبعة عشر مضليا, وإثني عشر ضابط صف تحت قيادة الملازم "داكسل" ثم قدم "جون سرفي" في مهمة سرية,لأنه يحسن التحدث بالعربية والقبائلية والشاوية,ويعرف حسن المعرفة منطقة القبائل الكبرى والصغرى,وحينئذ أكد النقيب بأن رجال "قوةكا" ليسوا كلهم من القبائل ولا ينتمون لناحية تيزي وزو-وعزازقة,وبهذا تأكدت شكوك هنتيك وقامت الحكومة الفرنسية بإعلان حالة الطوارى على منطقة القبائل وإصدار أمر بإبادة كل المجندين في "القوة كا"[2]

لكن كريم بالقاسم أعطى أوامره بالإلتحاق بالثورة وعدم مواصلة العملية,فبذلك تمكنت الثورة في منطقة القبائل من جلب عدد كبير من الأسلحة والأموال تتجاوز أكثر من ألف قطعة سلاح بواسطة المخابرات الإستعمارية[3]

وبهذه الكيفية أحكمت الخطة لصالح الثورة ,وتم سقوط جهاز المخابرات الفرنسية الذي خطط له سوستال في الفخ ومنه إستكملت عملية العصفور الأزرق ولم يبقى لسوستال خيار آخر سوى أن يبقى مكتوف الأيدي وإنتضار حلول أخرى من الحكومة الفرنسية , والتي ستقوم فيما بعد بعزله ذلك بعد أن فرغت سياسة سوستال من محتواها وبرهن عن عجزه في كبح جماجم الثورة.

3-أثر سياسة جاك سوستال على الثورة الجزائرية:

على الرغم من قصر المدة التي قضاها الحاكم العام جاك سوستال في الجزائر كحاكم عام إلا أنه كان لسياسته آثارها الإيجابية والسلبية على مسار الثورة في عامها الأول

ولقد أدت هذه الإجراءات التي قام بها "جاك سوستال" إلى التضييق على جبهة التحرير الوطني, والتي إنعكست سلبا على قيادة الثورة, فبعد أن خرج محمد بوضياف[4] من

---

[1] - المرجع نفسه,ص111.

[2] - جواسيس في مهام سرية,عملية العصفور الأزرق,المرجع السابق,متاح على الموقعmokhtaria.over.blog.org

[3] -للمزيد أكثر حول عملية العصفور الأزرق أو عملية k أنظر:

Yvs courriere ,Guerre d'algerie-Le temps de léopard,Editions Fayard,op cit,p216-233.

[4] -ولد بإحدى نواحي مدينة لمسيلة يوم23 جوان1919,عين كمحصل للضرائب بمدينة جيجل1942,كان عضو في حزب الشعب,مسؤول ناحية قسنطينة عن المنظمة الخاصة مابين1947-1950,كان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة

الجزائر يوم26 أكتوبر1954 في معركة بوكركرة بالشمال القسنطيني,كما أسر مصطفى بن بولعيد قائد منطقة الأوراس بالحدود التونسية الليبية في12 فبراير1955 وهو متوجه إلى القاهرة لتنظيم عملية جلب السلاح, ورغم فراره من سجن الكدية بقسنطينة إلا أنه تعرض إلى حادثة المذياع التي أودت بحياته يوم22 مارس1956, وتمكنت السلطات الإستعمارية كذلك من أسر رابح بيطاط [1]يوم 23 مارس 1955 بالجزائر العاصمة وهو يحاول الإتصال عبر وسيط بعناصر الوفد الخارجي لتنظيم عملية جلب السلاح من الخارج وأما العربي بن مهيدي فقد توجه إلى القاهرة مرتين الأولى في مطلع سنة1955 والثانية في أوائل1956 ولم يعد إلى العاصمة إلا خلال شهر ماي1956 ليدعم النواة الجديدة التي تشكلت في العاصمة لقيادة الثورة.

وعليه رغم سياسة التضييق والظروف الصعبة التي عرفتها الثورة الجزائرية في عامها الأول بسبب نقص السلاح من جهة وسياسة الحكومة الفرنسية وجاك سوستال من جهة أخرى يمكننا من خلال تحليل وتقييم لما سبق أن نحدد يمكننا تحديد اثار السياسة السوستالية على مسار الثورة في العناصر التالية:

3-1الأثار السياسية:

ومن بين الأثار السياسية السلبية إغتيال "علاوة عباس" صيدلي بقسنطينة إبن أخ فرحات عباس ,ويقول هذا الأخير بأن جبهة التحرير الوطني في القاهرة سنة1957 إعترفو بأن أخطاء قد أرتكبت خلال يوم20 أوت1955 ومن هذه الأخطاء إغتياله هو والشريف بالحاج السعيد,وأكدت أن جال جيش التحرير الوطني أبرياء من دمائهما,وكان يعملان ضد الإحتلال[2].

فهي مؤامرة من تدبير سوستال وقد أراد أن يثبت هذا الأخير بأن جبهة التحرير الوطني هي التي إغتالت علاوة عباس,مستشهدا بأمر القتل(تصفية علاوة عباس) الذي وجد عند أحد الفدائيين الذين إستشهدوا في هذا اليوم[3].

والعمل,ومن بين الداعين لإجتماع22,تولى مهمة التنسيق في مجموعة الستة المكلفة بإعلان عن إندلاع الثورة,تم تعيينه وزير دولة في الحكومة المؤقتة,أعتقل على إثر حادثة الطائرة.أنظر:لزهر بديدة ,المرجع السابق,ص227.

[1] -ولد بمدينة عين الكرمة,بولاية أم بلواقي يوم19ديسمبر1925,ناضل في حزب الشعب,كان عضو بالمنضمة السرية(1947-1950),حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بعد عملية بريد وهران في مارس1950,شارك في إجتماع مجموعة22,وأصبح عضوا بالمجموعة السداسية,كلف بإدارة المنطقة الرابعة غداة إندلاع الثورة,تك إعتقاله في مارس1955,ليحكم عليه لاسجن المؤبد,ثم نقل إلى فرنسا حسث أكمل سجنه خلال الفترة المتبقية حتى سنة1962,عين وزير دولة في الحكومة المؤقتة الجزائرية,وبعد1962تولى العديد من المهام السياسية.أنظر:لزهر بديدة,المرجع السابق,ص224.

[2]- Francis et Colette Jeanson: L'Algérie Hors la Loi, éditions ENG, Alger, 1993,p12

[3] -jacques soustelle,op cit p.233

كما حاول الحاكم العام أيضا إختراق صفوف جبهة التحرير الوطني بتقليده مناشيرها من أجل التأثير على جبهة التحرير الوطني بصفة خاصة والشعب الجزائري بصفة عامة"حقا إنه رجل سياسي غير كفئ,وعالم نفساني رديئ وغير نزيه"[1]

ونتيجة لتطور الأوضاع وخطورة الموقف إثر إشتداد عمليات القمع والعنف أقدم61 نائبا على تقديم إستقالتهم من المجالس النيابية بقسنطينة في25 أوت1955,وقد أورد فرحات عباس تبرير ذلك في كتابه "تشريح حرب" وماجاء فيه"هذا اليوم26سبتمبر1955,ونظرا للأوظاع الخطيرة التي تعرفها الجزائر فمنتخبوا الهيئة الثانية التابعون للجمعية الوطنية وجلس الجمهورية وجمعية الإتحاد الفرنسي,والجمعية الجزائرية,يطالبون بتوقيف العنف مباشرة والرجوع إلى الحياة العادية,وأعلنوا عن تكوين جمعية دائمة للتنسيق والعمل"تتكون من المنتخبين في كل الهيئات لمتابعة التطورات السياسية في الجزائر وكان لهذه الإستقالة تأثير كبير على سياسة سوستال[2].

أما عن سياسة الإصلاحات التي حاول سوستال تطبيقها في الجزائر لصرف إنتباه الجزائريين عن مسار الثورة وذلك بتوفير الحياة الرغدة لشريحة من المجتمع ومنه تحقيق مبدأ الإدماج قد فشلت وبقيت حبرا على ورق ومايبرر فشل هذا المشروع ما قاله جاك سوستال:"من غير الممكن القيام بإصلاحات خلال بضعة أشهر فقط...كان يجب علينا أن نمرر هذا المخطط بالجمعية الجزائرية لمناقشته والمصادقة عليه ولكن وقع هجوم إرهابي كبير في شهر أوت1955 والذي حطم هذا المشروع حيث أصبح لا يطاق"[3]هذا إلى جانب ضغط غلاة المعمرين.

2-3 أثار السياسة القمعية:

رأينا سابقا كيف حاول "جاك سوستال" تبني سياسة القمع نتيجة إشتداد الثورة خاصة في المناطق الساخنة كالأوراس, مما دفعه إلى إتباع سياسة التضييق والقمع رغبة منه في تهدئة الأوضاع وإحلال السلم كما يدعي وذلك من خلال جملة القوانين والإجراءات التعسفية كإعلانه قانون حالة الطوارئ ومبدأ المسؤلية الجماعية الذي ينص على معاقبة كل جزائري وتحميل المسؤلية لكل الجزائريين الذين يسببون في أعمال تخريبية ,وإقامة المعتقلات والمحتشدات التي تعمل على فصل الجزائريين عن جبهة التحرير الوطني وممارسة كل أنواع التعذيب بتكميم أفواه كل من يحاول المساس بسيادة فرنسا إلى أن هذه الإجراءات رغم أثرها البليغ على الثوار إلى أنه كان لها إجابيات على الثورة في حد ذاتها .

---

[1] -Francis et Colette Jeanson , op cit,p119

[2]- فرحات عباس,تشريح حرب,المصدر السابق,ص198.

[3] -باتريك إفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص210.

فسياسة المحتشدات كان لها نتائج عكسية ساهمت في نقل الثورة من الجبال والأرياف إلى المدن وتقريب المدنيين من الثوار الذين عملوا على نشر الوعي الوطني والسياسي,وفي هذه المرحلة بالذات كانت جبهة التحرير الوطني تعمل على توثيق صلاتها بكل شرائح المجتمع في المدن كما في الأرياف,كما عملت على إستقطاب مختلف فئات المجتمع من طلبة وعمال وتجار.[1]

وقد كان من نتائج السياسة القمعية لسوستال الأثر الكبير على سياستة في حد ذاتها فقد إستقال "منصور مونتاي" رئيس الديوان العسكري من منصبه وقد برر هذا الأخير إستقالته قائلا:"كان يتعلق الأمر بحالة تعذيب حصلت في آخر أفريل بمنطقة القبائل الكبرى تتعلق برجال الدرك الذين إنهالوا ضربا على معلمي وتالميذ مدرسة قرآنية(إصلاحية)...ونظرا لعدم توصلي إلى معاقبة رجال الدرك قدمت إستقالتي إلى سوستال بتاريخ24 جوان1955"[2]

أما عن نتائج أعمال القمع التي شنتها الحكومة الفرنسية و"جاك سوستال" على هجومات 20أوت1955 فقد كانت مكلفة بالنسبة للثورة حيث تشير المصادر إلى إثنى عشر ألف(12000)ضحية جزائري[3], أما عدد القتلى والجرحى في الطرف الآخر فقد سجلت الأرقام التالية مئة وثلاثة وعشرون(123)قتيل, ومئتين وثلاث وثلاثون(233)جريح[4] بينما السلطات الإستعمارية تشير إلى أن هناك حوالي مائتي قتيل,لكن السلطة حاولت التقليل من العدد,لكي تخفف من أثر المجزرة والحقيقة هي أنه يمكن أن يصل هذا العدد إلى ضعف أو ضعفي العدد المصرح به[5]وهي الأرقام التي أشرنا إليها سابقا.

من خلال هذه الأرقام تظهر المفارقة الكبيرة في الخسائر البشرية بين الطرفين خاصة على الجزائريين,وهذا مايجعلني أقول أن العمليات العسكرية لم يكن هدفها عسكري بالدرجة الأولى بقدر ماكان سياسي لأن هذا الرد كان متوقعا.

ومنه نستنتج أنه بالرغم من الآثار السلبية للسياسة السوستالية على مسار الثورة,خاصة سياسته القمعية تجاه الثورة والتي جاءت نتيجة إتساع نشاط الثوري

كما كان لسياسة جاك سوستال آثار وخيمة على الإدارة الإستعمارية بالجزائر,فبعدما كان الوالي العام في الجزائر هو ممثل فرنسا و صاحب السلطة المطلقة وله صلاحيات واسعة ,وينوب عنه عمال العملات والأقسام القائمون بمراقبة البلديات,لكن هذه السلطة لم تكن إلا

[1] -محمد العربي الزبيري,المرجع السابق,ص141.

[2] - باتريك أفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص215.

[3]-Bain jamin stora :Histoire de la gureee d'algéria1954-1962,op,cit,p18.

[4] - Yvs courriere :le temps de léopard,Editions Fayard,paris,1969,p187.

[5] -باتريك إفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص180.

صورية في الحقيقة نظرا أنها كانت بيد المعمرين من شيوخ البلديات وجمعياتهم والمجالس التي يختارون أعضائها وخدمة مصالحهم وبهذا أصبح سوستال هو الآخر بيدق في يد المعمرين

1- 3الإنتخابات التشريعية ورحيل "جاك سوستال".

رغم المحاولات التي قام بها "جاك سوستال" للقضاء على الثورة من خلال سياسته المتبعة في جميع الميادين,إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل وما عجل في إنهيار سياسته يوم قرر إداغار فور حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى إجراء إنتخابات تشريعية في بداية1956[1].وذلك بسبب الأزمة التي وصلت إليها دول شمال إفريقيا وحالة الإنسداد السياسي والعسكري في الجزائر ,ولأيجاد حل مشرف لهذا الوضع المتأزم سارع رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور إلى إصدار قرارين مفاجئين لم يكن سوستال نفسه ينتظرهما القرار الأول يتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي02 ديسمبر1955,والقرار الثاني كان تحديد تاريخ02 جانفي موعدا لإجراء إنتخابات تشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي,وفي هذا السياق أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا تدعوا فيه الجزائريين إلى مقاطعو هذه الإنتخابات التي كانت تنظمها السلطات الإستعمارية[2].

ولقد عارض سوستال قرار الإنتخابات لأن ذلك سوف يؤدي إلى إنتقام الجزائريين منه والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني,وقد جرت تلك الإنتخابات في يوم 1956/01/02 في جو من التوتر تحت كابوس الثورة الجزائرية,وقد شارك فيها "غي مولي"[3] الأمين العام للحزب الإشتراكي و"مانديس فرانس" زعيم الحزب الراديكالي وحملوا شعار :"إنهاء الحرب في الجزائر,والسلم في الجزائر".

وقد أسفرت الإنتخابات التي جرت في يوم1956/01/02 عن وجود تيارين أساسيين في الرأي العام الفرنسي تيار الأكثرية الذي أعطى أغلبية للجبهة الجمهورية في الجمعية الوطنية,وتيار الأقلية الذي أعطى مقاعد كثيرة لليمين المتطرف,وقد كانت نتائج تلك الإنتخابات مخيبة لآمال إغارفور و"جاك سوستال", فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على52 مقعد,وحصل أيضا جزب اليمين المتطرف الذي يقوده "بيير بوجاد"

---

[1] - هرفي مامون وباتريك روتمان,حملة الحقائب,المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية,الجزائر,2011,ص52.

[2] - الغالي غربي,المرجع السابق,ص171.

[3] -غي موليه Guy Mollet(1905-1975)ولد في مدينة Flessمن عائلة متوسطة,تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل,مارس مهنة التدريس بثانوية arrassسنة1944,إنخرط سنة1921 في منظمة الشباب الإشتراكي,في سنة1923 إنظم إلى الحزب الإشتراكي,شارك في الحرب العالمية الثانية,أصبح رئيس بلدية arass1945-1975,رئيس اللجنة الدستورية1946'سكرتيرا عاما للحزب الإشتراكي الفرنسي1946-1962,نائب رئيس الإشتراكية الأممية1951-1969,رئيس حكومة من فيفري1956إلى مايو1957,عين وزير الأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول1958إلى1959,وآخر وظيفة رئيس ديوان البحث الإشتراكية1969-1975,مات في1975/10/03 بمدينة باريس.أنظر:عاشور شرفي,قاموس الثورة الجزائرية,المرجع السابق,ص355.

بحصوله على52 مقعدا آخر في البرلمان الجديد,وإنسحب بذلك "إدغافور" وترك السلطة "لغي مولي"[1]

وفي يوم1956/01/26 عين "غي مولي" "Guy mollet"لتكوين الحكومة,وقد حدد برنامجه السياسي نحوى الجزائر من خلال الخطاب الذي ألقاه في يوم1956/01/31 الذي أكد فيه على إعادة السلم ووقف القمع وتطوير البلاد إقتصاديا وإجتماعيا من خلال قوله :"إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيئ العمل من أجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف ومن أجل ذلك فإنه يجب وقف الإرهاب والقمع .... وضمان التطور الاقتصادي والإجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا الأم",كما أكد أنه يجب تحديد مصير الجزائر دون إستعمال القوة :"إن المصير النهائي لمستقبل الجزائر لن بتحدد أبدا من طرف واحد ولن نقبل أي حل يفرض بالقوة"[2].

وفور تولي "غي مولي" الحكم قام بعزل "جاك سوستال" وعين الجنرال "كاتروا" في منصب الحاكم العام للجزائر في يوم1956[3]/02/02,وفي نفس اليوم غادر "جاك سوستال" الجزائر إلى فرنسا وقد شهد ذلك اليوم تجمع عشرات الآلاف من المستوطنين في شوارع مدينة الجزائر,ورافقوه إلى الميناء رافعين شعارات منددين "بغي مولي"وماندیس فرانس" والوالي الجديد كاتروا.[4]

[1] - سعيدي بزيان,دليل الباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر,دار هومة الجزائر,2009,ص101.

[2] - باتريك إفينو وجون بلانشايس,المرجع السابق,ص184

[3] -المرجع نفسه, ص184.

[4] -الجنرال كاترو 1877-1969,كان وزيرا مقيما في الجزائر ولد بمدينة بليمونج,كان بين1943-1944 حاكما عاما للجزائر,ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول خلف جاك سوستيل ثم إستقال بعد11 شهر ورحل إلى فرنسا.أنظر:عاشور شرفي,قاموس الثورة,المرجع السابق,ص280.

الخاتمة

خـاتمـة:

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع بحثنا هذا الذي يحمل عنوان سياسة الحاكم جاك سوستال وأثرها على الثورة الجزائرية,وأهم ما يمكن أن نخلص إليه في هذه الدراسة :

- أن إندلاع الثورة كان بمثابة الصدمة بالنسبة للحكومة الفرنسية,خاصة في غياب معطيات حول من يقفون وراء هذا التمرد حسب تعبيرها,مما دفعهم إلى إتهام الأيادي الأجنبية والتنكيل برموز حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بدعوى تغذيتهم للتمرد.

- زاوجت الإدارة الإستعمارية في محاولاتها لإعادة الأمن وتهدئة الوضع بين الحشد العسكري وبين سياسة الإصلاحات لمواجهة العمل المسلح وخنق الثورة في المهد,فأعلنت خطة إصلاحات تبناها وزير الداخالية الفرنسية "فرانسو ميتران" في ديسمبر1954 لإمتصاص غضب الجزائريين وإيهام المترددين منهم في الإلتحاق بالثورة وإسكات لأصوات غلاة المعمرين,غير أن الثورة أدخلت السلطة الإستعمارية في أزمة حكومية مع مطلع سنة1955,وتحت ضغط المستوطنين زادت الأوضاع تعقيدا,قبرت على إثرها حكومة منداس فرانس,والتي أفضت عن تشكيل حكومة جديدة بقيادة إدغار فور بعد أن عاشت أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما.

- حددت الحكومة الفرنسية السياسة الجزائرية الجديدة والمتمحورة حول ضرورة إعتماد القمع العسكري والعمل على إنهاء الحرب بالموازاة تبني سياسة إصلاحات من شأنها أن تلهي الجزائريين عن الثورة,وبعد ذلك إختارت رجلا يحسن المناورة وإتقان أساليب القمع,فوجدت في شخصية سوستال الرجل المناسب نظرا لتجربته الطويلة في المصالح الخاصة ويحسن التعامل مع السكان.
- عالج جاك سوستال المشكل الجزائري بسياسة الإصلاحات, وبهذا قدم مشروعا كاملا متكاملا يمس جوانب مختلفة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وهي تهدف كلها كما سبق وأسلفنا إلى وضع آليات في جميع الميادين من أجل فصل الشعب عن الثورة الجزائرية وتحقيق التهدئة وإعادة السلم والأمن كما يديعي,والجدير بالذكر أن سوستال كان يراهن كثيرا على مجموعة السياسيين الوطنيين الذين يصفهم بالمعتدلين في نجاح مشاريعه وهي الفئة التي حاول إستمالتها من خلال إقحامهم في سياسة الإنتخابات,التي كان الهدف منها هو جعل الشعب الجزائري شريكا في الإنتخابات من خلال تكوين قوة ثالثة ومنه خلق إنقسام في صفوف جبهة التحرير الوطني.
- أن المتتبع لإجراءت جاك سوستال الإصلاحية يستخلص أن هذا البرنامج قد تجاوزته الأحداث,لأنه لم يكن يحمل الجديد,ولم يتناول جوهر المشكل الذي كان مطروقا سنة1955في الجزائر,وهو مشكل سياسي تغاضت عنه الإدارة الإستعمارية التي حاولت إبراز الطابع الإقتصادي والإجتماعي للمشكلة الجزائرية,فالثورة الجزائرية جاءت بإديولوجية جديدة معاكسة تماما لمغالطات الإدارة العسكرية الفرنسية في تعاملها مع الأوظاع وخاصة أن الإصلاحات التي كانت في1955 منبوذة من طرف الجزائريين والمعمرين على حد سواء.

الخـــاتـــــمـــة:

- أن جاك سوستال حاول تطبيق سياسة الدمج بسياسة ملتوية ,من خلال سياسة الإصلاحات تارة وسياسة القمع والتنكيل تارة أخرى,وربما ذلك راجع لطبيعة الثورة الجزائرية التي كانت ترفض أي إصلاح أو أي قرار ينافي مبدأ الإستقلال,أضف إلى ذلك رفض الكولون لسياسة الإصلاحات التي من شأنها أن تقضي على مصالحهم في الجزائر وبالتالي إجبار جاك سوستال على إتباع الأسلوب العسكري بدل الأسلوب السياسي.
- نتيجة تصاعد العمليات العسكرية في منطقة الأوراس أقدم جاك سوستال على إتباع الأسلوب العسكري لتهدئة الأوضاع لأنه كان يرى في هذه التمردات كما يدعي خطرا على سياسة الإصلاحات التي سيعمل على تطبيقها في المناطق الفقيرة,ولهذا سارع بإصدار جملة من القرارات من شأنها أن تقمع هذه الأحداث فأمر بإصدار قانون حالة الطوارىء وإقامت المحتشدات وتحميل المسؤلية الجماعية لكل السكان المتمردين ولم يتوقف عن هذا الحد بل سارع أيضا في طلب الإمدادت العسكرية حتى يقضي كليا على أي موقف من شأنه أن يهدد مصالح فرنسا في الجزائر.
- لقد كان لهذه السياسة الأثر البليغ على الثورة خاصة وأن الثورة في هذه الفترة كانت تعاني من نقص الأسلحة ,لكن نتيجة لهذا الضغط وبصفة غير مباشرة ,باردة الثورة بالرد على جاك سوستال بهجومات 20أوت1955,والتي كانت بمثابة نجاح بالنسبة للثورة,ومنه فشلت سياسة سوستال وعزل ليعوض فيما بعد بالجنرال كاتروا.

الملاحق

الملحق رقم(1):مقتطفات من منشور عبان رمضان الموجه لجبهة التحرير الوطني.[1]

مقتطفات من منشور عبان رمضان
الموّجه لمناضلي جبهة التحرير الوطني في جوان ١٩٥٥

" تجري أحاديث يوميًا وتتأكد حول موضوع محادثات سرّية تتم بين سوستال وعبـــاس، الرائد مونتاي (رئيس الديوان العسكري للوالي العام)، كيوان، ومبعوث من وزارة الداخليـة، ومصالي .

إن الإدارة الاستعمارية، وهي تواصل يوميًا في إرسال الإمدادات للقضـــاء علـــى عملنـــا المسلح، تبحث منذ الآن عن مخرج، فبعد وقت قصير، ستقول لكبار المعمرين أن أســـلوب القوة لم يُجدِ نفعا، فلنحاول الآن مع المرونة

وهي تأمل عن طريق عباس، كيوان، ومصالي، في إيقاف العمل المســـلح لجيـــش التحريـــر الوطني، باعتماد بعض الإصلاحات السياسية، وهنا الخطأ الأكبر. جيش التحريـــر الوطـــني لايعترف لأيّ كان بحق الحديث باسمه، ولايسمح سوى لقادة جبهـــة التحريـــر الوطـــني الموجودون في داخل أو خارج الجزائر، أن يتحدثوا باسم الجيش.

وعلى الذين يرغبون في الحصول على الشرف [التفاوض]، أن يشمروا على ســـواعدهم وهذا فقط يمكن للجيش أن يصغي إليهم."

-khalfa mameri ,abane Ramdane ,Heros de la gurre d'algerie,ed Rahama,alger,1992,p158.

الملحق رقم(2):نص قانون حالة الطوارئ.

القانون رقم 55 – 385 المؤرخ في 3 أفريل 1955 الذي يعلن ويفرض حالة الطوارئ في الجزائر.

– البرلمان الوطني ومجلس الجمهورية ناقشتا.

– صادق البرلمان الوطني.

– أصدر رئيس الجمهورية القانون الذي مضمونه التالي:

الباب الأول:

المادة 1: يمكن أن يعلن عن حالة الطوارئ على كامل أو جزء البلاد الرئيسي. الجزائر أو مقاطعات ما وراء البحر، إما في حالة خطر وشيك ناتج عن اعتداءات خطيرة على الأمن العام، وإما في حالة حوادث تمثل بطبيعتها وخطورتها، صدفة كوارث عامة.

المادة 2: لا يمكن الإعلان عن حالة الطوارئ إلا بقانون. يحدد القانون الظروف الإقليمية التي يدخل حيز التنفيذ بها. في حدود هذه الدوائر الإدارية، أما المناطق التي تطبق فيها حالة الطوارئ ستحدد بمرسوم يصدر عن يؤخذ في مجلس الوزراء، على أساس تقرير وزير الداخلية.

المادة 3: يحدد القانون مدة حالة الطوارئ التي لا يمكن تمديدها إلا بقانون جديد.

إلا أنه في حالة استقالة الحكومة أو شغور رئاسة المجلس يتوجب على الحكومة الجديدة طلب تأكيد من طرف البرلمان للقانون المعلن عن حالة الطوارئ في أجل خمسة عشر يوم كاملة من التاريخ التي تحصلت فيه على ثقة البرلمان الوطني.

إذا لم يتم تقديم الطلب في الآجال المحددة، يعتبر القانون باطلا.

المادة 4: في حالة حل البرلمان الوطني، ينسخ القانون الذي يعلن حالة الطوارئ بقوة القانون.

المادة 5: لإعلان عن حالة الطوارئ يمنح السلطة للمحافظ الذي توجد مقاطعته كليا أو جزئيا ضمن دائرة إدارية منصوصا عليها في المادة 2.

1– يمنع تجوال الأشخاص أو العربات في الأماكن وفي الأوقات المحددة بقرار.
2– تحديد بقرار. مناطق حماية أو أمن حين يتم تنظيم إقامة الأشخاص.

3- تدخل الإقامة في كامل أو في جزء من المقاطعة لكل شخص يبحث عن عرقلة بأية طريقة كانت ضمن صلاحيات السلطات العمومية.

المادة 6: يمكن لوزير الداخلية في كل الحالات، وللحاكم العام في الجزائر أن يقرر الإقامة الجبرية في دائرة إدارية إقليمية أو قرية محددة لكل شخص يقيم في المنطقة المحددة بالمرسوم المؤشر في المادة 2, والذي يبدو نشاطه خطير على الأمن والنظام العام للدوائر الإدارية الإقليمية المؤشرة في المادة المذكورة.

لا يمكن في أية حالة كانت أن تسفر الإقامة الجبرية على خلق مراكز أين يتم سجن الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة.

يتوجب على السلطة الإدارية أن تتخذ كل التدابير لضمان الأشخاص الخاضعين للإقامة الجبرية وكذا عائلاتهم.

المادة 7: مكن لكل شخص تعرض للإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة 5 (فقرة 3) أو المادة 6 طلب إلغاء هذا الإجراء بتقديم طلب إلى لجنة استشارية تتضمن مندوبين من المجلس العام معينين من طرف هذا الأخير في الجزائر على قاعدة التمثيل المتساوي الأعضاء من منتخبي الهيئتين إن تشكيلة ونمط التعيين وشروط عمل اللجنة تحدد بتنظيم من الإدارة العمومية.

يمكن لنفس الأشخاص أن يقدموا طعنا على تعسف في السلطة ضد القرار المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه أمام المحكمة الإدارية المختصة يتوجب على هذه الأخيرة الرد خلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطعن في حالة استئناف مع عدم تقرير الهيئات أعلاه في الآجال المحددة بالفقرة السابقة, تتوقف الإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة 5 (فقرة3) أو المادة 6 عن التنفيذ.

المادة 8: يمكن لوزير الداخلية بالنسبة لكل الأقاليم أين أعلنت حالة الطوارئ الحاكم العام بالنسبة للجزائر والمحافظ في المقاطعة أن يأمر بغلق مؤقت لقاعات الحفلات، متاجر المشروبات وكل أماكن الاجتماعات في المناطق المحددة بالمرسوم المنصوص عليه في المادة 2.

يمكنه أيضا أن يمنع بصدفة عامة أو خاصة الاجتماعات التي تسبب الفوضى.

المادة 9: يمكن للسلطات المشار إليها في المادة 6 أن تأمر بتقديم الأسلحة من الصنف الأول, الرابع والخامس المحددة مرسوم 18 أفريل 1939 والذخيرة الموافقة لها، والأمر بوضعها بين أيدي السلطات وفي الأماكن المعينة لذلك.مع استلام وصل بالنسبة للأسلحة من الصنف الخامس المحددة في الأحكام السابقة وسيتم اتخاذ كل التدابير لإعادتها لأصحابها بالحالة التي كانت عليها لحظة تسليمها.

المادة 10: لإعلان عن حالة الطوارئ يضاف إلى المادة 11 من قانون 11 جويلية 1938 حول التنظيم العام للوطن في وقت الحرب لتنفذه كامل أو جزء من أحكام القانون المذكور بهدف تغطية الحاجات الناتجة عن الظروف المنصوص عليها في المادة 1.

المادة 11: يمكن للقانون المعلن لحالة الطوارئ بتعليمة عاجلة أن:

1- يمنح السلطات الإدارية المشار إليها في المادة 8 سلطة الأمر بتفتيش المساكن نهارا وليلا.
2- تؤهل نفس السلطات لاتخاذ كل التدابير لضمان مراقبة الصحافة والمطبوعات بجميع أشكالها وكذا البث الإذاعي والعروض السينمائية والمسرحية.

لا تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إلا في المناطق المحددة بالمرسوم المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه.

المادة 12: في حالة إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء المقاطعة أو في جزء منها يمكن بمرسوم متخذ تبعا لتقرير الأختام، وزير العدالة ووزير الدفاع الوطني أن يرخص للسلطة القضائية العسكرية أن تتكفل بالجرائم، وكذا الجنح المرتبطة بها والتي تعتبر من اختصاص محكمة الجنايات لهذه المقاطعة.

تبقى السلطة القضائية للتشريع العام معنية برفع الدعاوي طالما لم تتبنى السلطة العسكرية المتابعة وفي كل الحالات إلى غاية الأمر المنصوص عليه في المادة 133 من قانون التدقيقات الجنائية وإذا ما تبنت السلطة العسكرية المختصة رفع دعوة لدى الهيئة القضائية العسكرية، فإن هذه المتابعة تستوجب أن ترفع الإجراءات، بالرغم من أحكام المادة 24، الفقرة الأخيرة من قانون العدالة العسكرية بقوة القانون أمام غرفة الإدارة المنصوص عليها في المادة 68 من قانون العدالة العسكرية، إذا ما لم تدل غرفة الإدانة بقرارها. إما أمام الهيئة القضائية العسكرية المختصة لم تدل حين يتم النطق بقرار الإحالة.

وفي هذه الحالة تطبق أحكام الفقرة التالية وليس هناك مجال لمحكمة النقض بالنطق بقرار قبل الحكم على الطعون التي أمكن تقديمها ضد هذا القرار.

تشكل المحكمة العسكرية وتصدر أحكامها وفق الشروط المحددة في الفقرتين الأخيرتين من المادة 10 من قانون العدالة العسكرية.

عندما يدخل المرسوم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الحاضرة وبالنسبة لكل الإجراءات المحالة للهيئة القضائية العسكرية تعلق كل الطعون بالنقض ضد قرارات هيئات التدقيق. بما في ذلك قرار

الإحالة، ولا يمكن ممارستها عند الاقتضاء إلا بعد قرار أو حكم الإدانة، وإذا كان هناك أيضا طعن ضد القرار. وعليه تصدر محكمة الطعن أحكامها بقرار واحد هو نفسه بالنسبة لكل الوسائل.

المادة 13: تعاقب مخالفات أحكام المواد 5، 6، 8، 9، 11 (فقرة 2) بالسجن من ثمانية أيام إلى شهـ وبغرامة من 5000 إلى 200000 فرنك، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. يمكن ضمان التنفيذ التلقائي طرف السلطة الإدارية للتدابير المنصوص عليها بالرغم من وجود هذه الأحكام العقابية.

المادة 14: يتوقف مفعول التدابير المتخذة للتطبيق في هذا القانون في نفس الوقت الذي تنتهي فيه حـ الطوارئ.

إلا أنه بعد رفع حالة الطوارئ تواصل المحاكم العسكرية التعرف على الجرائم والجنح التي أحيلت لها.

الباب الثاني:

المادة 15: تعلن حالة الطوارئ على إقليم الجزائر ولمدة ستة أشهر.

سيحدد مرسوم متخذ تنفيذا للمادة 2 المناطق التي سيتم تطبيق حالة الطوارئ.

المادة 16: تجعل حالة الطوارئ المعلقة في المادة 15، للمدة المذكورة، قابل للتطبيق المادة 11 من القا الحاضر.

ينفذ القانون الحاضر كقانون الدولة.

حرر بباريس في 3 أفريل 1955.

من طرف: – رئيس الجمهورية روني كوتي René Coty.

- رئيس مجلس الوزراء إدغافور.
- الوزير المنتدب لرئاسة المجلس، غاستون بالوفسكي.
- حافظ الأختام، وزير العدل، شومان.
- وزير الشؤون الخارجية، أنتوان بيناي.
- وزير الداخلية، موريس بورج، مونوراي.
- وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة, بيار كونيغ.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية، بيار بقليملان.
- وزير الأشغال العمومية، النقل والسياحة، إدوارد كورنيغليون.

- مولانيني.
- وزير الصناعة والتجارة، أندري موريس.
- وزير الفلاحة، جون سوربي.
- وزير الصحة العمومية والسكان، بارنار لافاي.
- وزير البحرية التجارية، بول أنتيي.
- وزير البريد، التلغراف والتلفون، إدوارد بونغوس.

-حسن بوزاهر,العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة1830-1962,ترجمة بوجلة عبد المجيد,دار هومة ,الجزائر,2011,ص ص210-216.

الملحق رقم(3):نص قانون حالة الطوارئ باللغة الفرنسية [3].

نص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955.

Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre I^er^

Art. 1- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves a l'ordre publique, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

Art. 2- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones ou l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport ministère de l'intérieur.

Art. 3- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée national.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 5- La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

1° D'interdire la circulation des personnes des véhicules dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé ;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver, de quelque manière que se soit, l'action des pouvoirs publics.

-Hocine bouzaher,algéria1954-1962,la guerre d'indipendance,au jour le hour préface de ben youcef ben khadda dates ,dits,document ,editions houma,alger,2009,pp336-340

Art. 6- Le ministre de l'intérieure dans tout les cas et, en Algérie, le G.G, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreinte à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 7- Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure, sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les même personnes peuvent former un recours pour excès du pouvoir contre la décision vissée à l'alinéa 1er ci-dessous devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'état devra intervenir dans les trois mois d'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent les mesures prises en application de l'article 5 (3°) ou de l'article 6 cesseront de recevoir exécution.

Art. 8- Le ministre de l'intérieure, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le gouverneur général pour l'Algérie et le préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boisson et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art.9- Les autorités désignées à l'article 6 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquièmes catégories définies par le décret du 18 Avril 1939 et des munitions correspondantes

et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précédent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état ou elles étaient lors de leur dépôt.

Art.10- La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de la dite loi en vue de pouvoir aux besoins résultants de circonstances prévues à l'article 1er.

Art.11- La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition, expresse :

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

2° Habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1er du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

Art.12- Lorsque l'état d'urgence est instituée, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire a se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et dans tout les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du code d'instruction criminelle. Si, postérieurement a cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa, du code de justice militaire, portée de plein droit soit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant

La juridiction militaire compétente *"ratione loci"* lorsqu'un arrêt de renvoi a été rendu. Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicable, et il n'y a pas lieu, pour la cour de cassation, de statuer avant

le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, dans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toute les procédures déférées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision.

La cour de cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art.13 - les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5000 à 200.000 FF ou de l'une de ces deux peines seulement.

L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesurés prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art.14 - Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levés de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

TITRE II

Art. 15- l'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art.16- l'état d'urgence déclaré par l'article 15 emporte, pour sa durée, application de l'article 11 de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'état.

Fait à Paris le 3 avril 1955.

Par le président de la république : René Coty, le président du conseil des ministres,

Edgar Faure

Le ministre de défense et des forces armées,

Pierre Koenig

Le ministre des finances et des affaires économiques,

Pierre Pflinlin

Le ministre des travaux publics, des transports et du tourisme,

Edouard Cormiglion- Molinier

Le ministre de l'industrie et du commerce,

André Moria

Le ministre de l'agriculture,

Jean Sourbet

Le ministre de la santé publique et de la population,

Bernard Lafay

Le ministre de la marine marchante,

Paul Antier

Le ministre des postes, télégraphes et téléphones,

Edouard Bonnefous

الملحق رقم(4): المجموعة التي أشرفت على عملية العصفور الأزرق « *l'opération Oiseau Bleu* » [4]

- GASTON PONTAL-

-LORILLOT-

-Tahar Achiche -

- acteurs de l'opération « Oiseau Bleu » -

-Adel fatbi ,« opération oisou bleu » ,Yuepar les EThnologes,op cit ,p124.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:المصادر:

أ-المصادر باللغة العربية:

1- أحمد الأزرق,مذكرات مناضل مشاهد ووقائع1955-1958,دحلب,(دط),(دت).
2- بن بلة أحمد,مذكرات أحمد بن بلة,ترجمة العقيق الأخضر,منشورات الآداب بيروت.
3- بن يوسف بن خدة,جذور أول نوفمبر,ترجمة مسعود حاج مسعود,دار هومة,الجزائر,2010.
4- تقية محمد,الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل,ترجمة عبد السلام عزيزي,دار القصبة,الجزائر,2010.
5- حربي محمد,جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع,ترجمة كميل قيصر داغر,ط1,مؤسسة الأبحاث العربية,لبنان,1983.
6- عباس فرحات, تشريع حرب,ترجمة أحمد منور,نشر المسك,الجزائر,2010.
7- كافي علي,مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962),ط2,دار القصبة للنشر والتوزيع,الجزائر,2011

ب- المصادر باللغة الفرنسية:

1- AbbasFarhete،Autopsie d une guerre ،édition L'aurore Garnier frères achevé d’imprimer sur presse Cameron saint amande montrond، parise.1981
2- soustelle jacque ,aimée et souffrante algerie ,éd,plon ,paris,1956.
3- Ben yacef ben kedd,Abbn-ben M’hidi:Leur apport à La révolution algerienne-éd dahlab,alger,2000.
4- Soustelle Jacque, Algérie, le chemin de la paix, éd le centre de l’information sur les problèmes de l’Algérie du Sahara Algérie, le chemin de la paix.

ثانيا:قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1- إحدادن زهير,المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962,مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع,ط1,الجزائر,2007.
2- أوعيسى رشيد,كراسات هارتموت إلسنهاس,حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين,ترجمة محمد المعراجي,دار القصبة الجزائر,2010.
3- بومالي أحسن ,أول نوفمبر 1954بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية,دار المعرفة الجزائر,2010.

4- بوحوش عمار,التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962,ط1,دار الغرب الإسلامي,بيروت, 1979
5- باتريك إفينو وجون بلانشايس ,حرب الجزائر -ملف وشهادات-,ترجمة بن داود سلامنية,الجزء الأول,دار الوعي2013.
6- بوعزيز يحي,ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين,منشورات المتحف الوطني للمجاهد,ط2
7- ..... الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة(1962-1954),شركة دار الأمة للطباعة والنشر,ط2,الجزائر,2010.
8- بالغيث محمد الأمين,إستراتجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائربة,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر,2007.
9- الزبيري محمد العربي,الثورة الجزائرية في عامها الأول,دار البعث للطباعة والنشر,قسنطينة,1984
10- بن حمودة بوعلام,الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954,معالمها الأساسية,دار النعمان للطباعة والنشر ,الجزائر,2012.
11- غربي الغالي,فرنسا والثورة الجزائرية1954-198,ط3,دراسة في السياسات والممارسات,غرناطة للنشر والتوزيع,الجزائر2009.
12- منغور أحمد ,موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954-1962,ط1,دار التنوير,الجزائر,2008.
13- مولود قاسم نايت بلقاسم,ردود الفعل داخلا وخارجا على ثورة نوفمبر وبعض مآثر الفاتح نوفمبر,ط1,دار البعث للطباعة والنشر,قسنطينة,1984.
14- .....,ردود الفعل داخلا وخارجا على ثورة نوفمبر,دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر,2007.
15- مقلاتي عبد الله,المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية1962-1954,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2012.
16- محمد عباس, ثورة عضماء,دار هومة,الجزائر,2009.
17- محمد لحسن زغيدي,مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,1989
18- حماميد حسينة,المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية1962,1954,ناشر منشورات الحبر تعاونية عيسات إيدير,الجزائر,2007.
19- حربي محمد,الثورة الجزائرية سنوات المخاض,ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني,سلسلة صاد,1994
20- رشيد زبير:جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة(1962-1956),دار الحكمة الجزائر, 2010
21- عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة،2007
22- خرشي جمال, الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر(1962-1830) ,ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة ، الجزائر,2009.

23- هلايلي محمد الصغير ,شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي،2012
24- صالح عباد,المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900),ديوان المطبوعات الجامعية1984,الجزائر,دط.
25- عمار بوجلال,حواجز الموت ,(1957-1959) الجبهة المنسية ترجمة:زينب قبي ,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.
26- محمد الأمين بالغيث وآخرون,ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم,المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر,الجزائر,1997.
27- معمري خالفة,عبان رمضان,تعريب زينب زخروف,منشورات تالة, الجزائر,2007.
28- قداش محفوظ,وتحررت الجزائر,ترجمة العربي بونيون,دار الأمة,الجزائر,دط,دت,2011.
29- قنون حياة,سياسة الإدماج الفرنسي خلال القرن التاسع عشر,جامعة جيلالي اليابس,بالعباس,(د,ط)(دت).
30- حميد عبد القادر,فرحات عباس رجل الجمهورية,دار المعرفة ,الجزائر,2007.
31- على تابليت,فرحات عباس رجل دولة,ط2,دار النشر,ثالة,الجزائر,2009.
32- عبد الحفيظ بوعبد الله,الطرح الإندماجي في الجزائر,الجذور والتطور,مجلة المنهل,قسم التاريخ والآثار جامعة سطيف.
33- سعد الله أبوالقاسم,الحركة الوطنية الجزائرية,1930-1990,ط2,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع,الجزائر,1983

ب-المراجع باللغة الفرنسية:

1- Achour cheurfi ,Dictionnaire De La Révolution Algérienne(1954-1962),casbah

2- Francis et Colette Jeanson: L'Algérie Hors la Loi, éditions ENG, Alger, 1993

3- Rolland denis ,jacques soustelle dze l'elthrmologie à la politique ,Revue d'histoire moderne et contemporaine tome 43 N°1, Janvier-mars 1996. La vie politique en France, hommes et débats, 1930-1960

4- Bernard Droz et Evélyne Levés :histoiare de la guerre d'Algérie(1954-1962),Edition du sevil paris1982

5- Lacoste-Dujardin Camille, Opération «Oiseau bleu», 1956, l'Occident musulman et de la Méditerranée.

6-Hocine bouzaher,algéria1954-1962,la guerre d'indipendance,au jour le hour préface de ben youcef ben khadda dates ,dits,document ,editions houma,alger.

7- Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps des léopards, vol 2, éd, Rahma, Alger, 1993.

8-Patrick Eveno et Jean planchais, la guerre d'Algérie, Dossiers et témoignages, éd, la découverte et journal le monde, Paris 1990

9- Stora Bain jamin :Histoire de la gureee d'algéria1954-1962
10- Adel fatbi , « Opération Oiseu Bleu »Yuepar les ethnologes,mémoiaria
11- Khalfa Mameri , Abane Ramdane ;Heros de la guerre d'Algerie,ed Rahma,Alger,1992,pp158

ثالثا:الجرائد:

أ-باللغة العربية:

- جريدة البصائر,"ضلمات بعضها فوق بعض",العدد321 بتاريخ03 جوان.1955
- جريدة المجاهد,قصة القمع الرهيب,« المسؤولية الجماعية» ,ج1,العدد1,1958/11/31
- جريدة المجاهد,الجزء الأول,العدد11,الجزائر,الفاتح نوفمبر1957

ب- باللغة الفرنسية:

1- L'echo d'alger :20-22Aout 1955.
2- L'echo d'alger :26Aout1955.

ثالثا:المذكرات والأطروحات الجامعية:

- بوهناف يزيد,مشاريع التهدئة وإنعكاساتها على المسلمين الجزائريين(1962-1954),مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير,تخصص تاريخ حديث ومعاصر,جامعة باتنة,2013-2014.

رابعا:المجلات:

- مجلة أول نوفمبر,ذكرى20أوت1955,المنظمة الوطنية للمجاهدين ,العدد12.الجزائر,1975.
- العربي الزبيري,السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر,مجلة أول نوفمبر العدد52, 1981
- عيسى صيود ، الذكرى الثلاثين ل 20 أوت 1955 حدث حاسم في مسيرة الثورة ، مجلة الجيش ، عدد.257
- المتحف الوطني للجاهدين,الإمدادات العسكرية وإعلان قانون الطوارئ,20أوت1955,مجلة أول نوفمبر,العدد01,1977/08/23
- كريم ولد النبيه ,سياسة الإخضاع وقوانين الإنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر,مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية,جامعة الواد,العدد2 ,ديسمبر,2011
- جريدة البصائر,العدد322,10جوان1955

خامسا:المواقع الإلكترونية:

- صالح مختاري ,جواسيس في مهام سرية,"عملية العصفور الأزرق"أول مواجهة بين المخابرات الجزائرية والفرنسية أثناء حرب التحرير,متاح على الموقع:
mokhtaria.over.blog.org06/05/2018.03.16

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ-ه**
الفصل التمهيدي:الأوضاع العامة قبل تعيين جاك سوستال حاكم عام على الجزائر1954-1955.	**25-7**
1- إندلاع الثورة الجزائرية والمواقف الفرنسية منها	**18-7**
1-1 إندلاع الثورة التحريرية.	**11-7**
1-2 موقف الحكومة الفرنسية في باريس.	**17-11**
1- 3موقف الولاية العامة في الجزائر.	**18-17**
2-رد فعل القمعي والعودة إلى سياسة الإصلاحات.	**25-18**
2-1السياسة القمعية	**21-18**
2-2سياسة الإصلاحات	**25-21**
الفصل الأول:جاك سوستال وتعيينه حاكم عام على الجزائر1955	**43-27**
1-جاك سوستال حاكم عام على الجزائر.	**34-27**
1-1تعريف بشخصية جاك سوستال.	**29-27**
1-2تعيين جاك سوستال في الولاية العامة.	**33-29**
1-3تشكيل ديوان سوستال.	**34-33**
2-الإجراءات الأولى لجاك سوستال.	**36-34**
2-1سياسة التفاوض.	**40-36**
2-2 الإنتخابات القطاعية.	**42-40**
2-3تنظيم جهاز الشرطة.	**43-42**
الفصل الثاني:سياسة جاك سوستال إتجاه الثورة الجزائرية1955-1956	**64-45**
1-السياسة الإدماجية.	**50-45**
1-1مفهوم الإدماج ومدلوله في المشاريع الفرنسية.	**47-45**
1-2مفهوم الإدماج عند جاك سوستال.	**50-47**
2-سياسة جاك سوستال الإصلاحية.	**56-50**
2-1 الجانب الإداري.	**52-50**
2-2الجانب الإقتصادي.	**54-52**

3-2 الجانب الإجتماعي والثقافي.	56-54
3-السياسة القمعية والإجراءات العسكرية.	65-56
3- 1إعلان قانون حالة الطوارىء.	58-56
3- 2إقامة المحتشدات.	60-58
3-3 مبدأ المسؤولية الجماعية.	62-60
3-4 طلب الإمدادات العسكرية.	64-62
الفصل الثالث:التطورات السياسية والعسكرية وأثر سياسة جاك سوستال على الثورة الجزائرية.	90-66
1-رد فعل الثورة على سياسة جاك سوستال بهجومات 20أوت1955.	73-66
1-1هجومات20أوت1955.	69-67
1-2 موقف الحكومة الفرنسية وجاك سوستال من هجومات20أوت.1955	73-70
2-المصالح الإدارية المختصة(sas) .	74-73
2-1تعريف المصالح الإدارية المختصة.	76-74
2-2تشكيل المصالح الإدارية المختصة.	77-76
2-3 مهام المصالح الإدراية المختصة.	83-77
3-أثر سياسة جاك سوستال على الثورة الجزائرية.	88-83
3-1 الأثار السياسية.	86-84
3-2أثار السياسة القمعية.	88-86
3-3 الإنتخابات التشريعية ورحيل جاك سوستال.	90-88
الخاتمة:	94-92
الملاحق	107-86
قائمة المصادر والمراجع	114-109
فهرس الموضوعات.	117-116